

يوم الأرض
يوبيل الدم المشهود

- الباقون في وطنهم يواجهون استراتيجيات «إنقاذ الأرض من أهلها»، «القطب السالب»، و«وثيقة كينغ».

- تهويد الجليل نموذج للنهب الصهيوني.

- أكثر من ثلاثين «قانوناً» لمصادرة الأرض الفلسطينية.

- إحصائيات وحقائق لتوضيح ما هو واضح!

- لجنة «غازيت» وهدم وتدنيس المقدسات والمعالم الحضارية لمحو ما تبقى من آثار عربية.

- «نزع الملكية» و«خلق عمق جغرافي استراتيجي» و«طرده العرب»: أهم مركبات الأمن الصهيوني.

- ظلّ يوم الأرض .. وبقي توفيق زيّاد!

تهويد الجليل نموذج للنهب الصهيوني

في مواجهة الاغتراب

سهيل كيوان*

وصف غسان كنفاني خروج الفلسطيني للبحث عن عمل في الكويت «كالغطس في المقلاة». وأقول: عندما يعيش الإنسان غربياً في وطنه، فهو يشوى على السفود وعلى نار هادئة. هكذا نحن، بعضنا في المقلاة، وبعضنا في وعاء الضغط، والبعض يشوى على نار هادئة، وليس لنا أن نشم رائحة النعيم إلا شهداء. كيف لا يشعر بالاغتراب من يرى ملاعب طفولته تتحول الى جنات لغرباء جاؤوا من طرف الكرة الآخر، بينما لا يسمح له بدخولها إلا كي يبني لهم بيتاً، ثم جداراً واقياً، وسيجأ يحميهم من لص قد يسطو على سعادتهم؛ هذا اللص الذي يتوقعونه ليس سوى نفسه هو. كيف لا يشعر بالغيرة من يرى كل فجر مستوطنة قد ولدت، ومصانع جديدة قد نمت، وليس له منها نصيب سوى حراستها أو نقل قماماتها، وفي أحسن الحالات، الزواج المؤقت من آلة شاغرة حتى قدوم روسي أو أثيوبي جديد يرميه إلى سوق البطالة؟

لقد حرم الإنسان العربي في «إسرائيل» من متعة الإنتاج الزراعي والصناعي، والأرض صودر معظمها بطرق شتى، وحيث بقي منها شيء حُرّم من الماء، وحيث وُجد الماء عُرقل التسويق، أما الصناعة فهي أم المحارم، وعملياً فقد حُرّم من أهم ميزات وتجليات الإنسان؛ الإنتاج، وتحول إلى بطن كبيرة لاستهلاك الإنتاج العبري والأجنبي، وكثيراً ما يفرض على نفسه طعاماً ورائحة يرفضهما لسانه وذوقه. وهكذا تُحسب قيمة العربي في «إسرائيل» بقدر ما يستهلك من ذلك الإنتاج، فهو مواطن صالح ويُحترم بقدر ما يستهلك! وليس صدفة ألا يشعر بإنسانيته إلا حين يتعامل مع شبان وفتيات جاؤوا حتى غرفة نومه لتسويق بضائعهم، وتتضاءل إنسانيته بتضاؤل قدرته الاستهلاكية. هكذا تتحول إنسانيته إلى وعاء يملأه ويفرغه كأي ناتج غذائي من (شتراس، تنوفا، تلما، أو أوسم).

لقد تغلغت الغربة إلى دقائق الأمور الذاتية الشخصية واليومية، وتحولت إلى مُركّب يسري في الجسد

يتفاعل مع الكريات الحمراء والبيضاء.

لندع الغربية عن وسائل الإنتاج، لننتقل إلى الحيز الذي سيضطر هذا الإنسان أن يدور فيه، نجد أن هذا الإنسان محروم من التحدث بلغته الأم بحرية حيثما شاء، وبطريقة الصوت التي يشاء، فإذا أصرّ على الحديث بلسان العرب في مؤسسة ما، ستنتقل لتتفحصه مئات العيون؛ شكله، حقيقته، أوراقه، تركيبة جسده، لون حذائه، ولا بد أن يقول أحدهم: هذوءاً من فضلكم. ليشعروه وكأنه ارتكب إثماً، وسيضطر للتعامل بالعبرية، فقط، وإلا فلن يجد من يستمع إليه (رغم أن القانون يعتبر العربية لغة رسمية ثانية). كم شاباً عربياً قبل له: «دعك من العربية أثناء العمل!» وكم سائق سيارة أجرة أو حافلة ركاب قيل له (بادب جم): «رجاء لا تفتح المذياع على العربية»، فإذا أصرّ وقعت مشكلة، وكم موظفاً وعمالاً يدعى (جيمي) في مكان عمله، وقد ولدته أمه (جمال)، وكم من سليم صار (شلومو)، وبما أنّ خير الأسماء ما عبّد أو حمّد، إذًا كل عبد هو (آفي)، وكل محمد ومحمود وأحمد هو (دودو)، والسلام على من اتبع الهدى! في المؤسسات العامة يواجه بالعيون التي تحرقه بنظرات التساؤل وربما الاستنكار بل والاستكبار، حتى الحاسوب غير العاقل يعامله بتمييز! هل هي صدفة أن يتعثر الحاسوب في المؤسسات عندما يُسجل اسم عربي على شاشة؟ صدق أو لا تصدق! يتوقف الحاسوب ويمعن بالتفكير كحمار أحرن، وتقول الموظفة بادب: متأسفة، يوجد ضغط على الحاسوب! لا أعرف لماذا يحدث هذا الضغط على الحاسوب لدرجة شلله التام، كلما دخلت مؤسسة وحتى مصرفاً عادياً؟ ألم أقل لكم أن دخول المطار ليس كالخروج منه؟ كثير من العرب ممن اعتقدوا أنفسهم موظفين كباراً وقدموا خدمات أمنية جليلة للدولة العبرية، تمت (بعبصتهم) في المطار! وفتشوا عن السلاح في ملابسهم الداخلية! هل يمكن أن يلفظ اسم العربي صحيحاً في نشرة أخبار؟ وهل يمكن أن يكتب في صحيفة عبرية دون تحريف؟ أما عندما يخطئ هذا الإنسان فإنّ خطاه لا يفهم خطأ إنساني، بل يتحول خطاه إلى جزء من تركيبته العضوية لكونه عربياً. وهل يسمح العربي لنفسه أن يعطس في مكان عام دون أن يشعر بالحرج؟ فما بالك لو سالت مناخيره مثل بقية خلق الله! أما إذا اضطر للسؤال عن (بيت الراحة) فإنه سيتردد أولاً، فإذا ألحت الحاجة عليه، سأل بخجل شديد وكأنه يعتذر، وسيشير إلى أن أمعائه هي المسؤولة عن هذه الكارثة، وليس هو شخصياً! وسيبدو كمن يعتذر إذا رافقته زوجته المحافظة بلباسها التقليدي أو الديني، فإذا قرر المجازفة وجلس في حديقة عامة من حدائقهم مع أفراد أسرته، فلن يسمح لابنه الصغير أن يتدلل كما يفعل في البيت، ولا للكبير أن يستمع إلى أغانيه المحببة من جهاز التسجيل إلا همساً، وسيكثر من أوامر الانضباط والتزام الهدوء والمحافظة على النظافة كأنه في مستشفى، ليثبت للعنصرين من حوله أنه جدير بالجلوس في حديقة عامة. فإذا دخلت زوجته المستشفى لتنجب مولودها الرابع أو الخامس حوصر بالتساؤلات حتى يشعر بالذنب، ويصبح وكأنه بحاجة لتبرير عدم التزامه ببرنامج لتحديد النسل.

ولكن، ما علاقة كل هذا بيوم الأرض؟

نحن الشبان الذين وزعنا منشير يوم الأرض الأول تنفيذاً لدعوة الإضراب، واستمتمنا كي ننجحه، لم نكن على دراية بالأهمية التاريخية لما كنا نقوم به، لم نكن على دراية أننا في تلك الساعات كنا في

مصنع التاريخ، ولم نكن على قدر كاف من الوعي بأننا إنما نحتج بهذه الطريقة على مشاعر الغربية الأنفة الذكر، وليس فقط على مصادرة الأرض، ففقدان الأرض ينعكس على كل جوانب الحياة؛ على النفس والجمال وليس على الاقتصاد فقط. عندما تبنى بيوتهم في الأرض الواسعة والمخططة تبدو جميلة، وبالتالي فهم جميلون وأذواقهم رفيعة، وعندما تبنى بيوتنا في مساحات محاصرة فوق بعضها البعض تبدو قبيحة وأذواقنا متدنية. فهل هكذا هي الحقيقة؟ حتى أذواقنا تشوهت لأنها ليست أذواقنا! إن كل ما أردناه هو إنجاح الإضراب، فوزعنا المنشور تلو المنشور على البيوت وفي الشوارع وفي ملعب كرة القدم، وألصقنا تحت جناح الظلام صورة المرأة العربية التي تصرخ المأ بسبب هدم بيتها، وتحت صورتها شعار (إضراب عربي شامل)، وانتظرنا الثلاثين من آذار العام 1976 وكأنه يوم القيامة، كان لدى الجميع شعور بأن منعطفاً حاداً في علاقتنا مع «السلطة» يوشك أن يحدث، كانت الأجواء في تلك الفترة إرهابية بكل معنى الكلمة، لم تكن هذه الجماهير قد أضربت إضراباً قومياً من قبل، سوى مشاركة بعضها بشكل عفوي في جنازات رمزية لعبد الناصر يوم تشييعه، يومها أضربنا عن المدرسة وطاردنا المعلمون لإعادتنا إلى الصفوف بين كروم التين.

الجيل الشاب الذي ولد في «إسرائيل» لم ير وجه السلطة الحقيقي ونواياها بعد، كان الموقف ضبابياً، وتوالت تهديدات المسؤولين، وكل تهديد حمل معه تصميماً على إنجاح الإضراب، وكان رجال السلطة والذين كنا ندعوهم «الأذئاب» (على ظهور خيولهم) ومواجهتهم في معظم التجمعات مغامرة ليست آمنة العواقب.

في ذلك اليوم التاريخي، استيقظنا قبيل الفجر كي نرى إذا ما نجح الإضراب أم لا؟! وفوجئنا بالنجاح؛ العمال الذين خرجوا للعمل كانوا قلائل، حتى هؤلاء التمسوا أعذاراً شتى، بينما كتب الطلاب على حقائبهم (إضراب عربي شامل)، وأذكر أحد «رجال السلطة» كيف رافق ابنته إلى محطة الحافلات ليؤمّن سفرها إلى المدرسة الثانوية في بلدة مجاورة متحدياً الإجماع، ووصفنا بأننا (زعران). المسكينة ما زالت تشعر بالخل حتى هذا اليوم عندما تجمعنا بها الصدفة في مكان واحد! وحين ارتفعت شمس الربيع كانت (أم كلثوم) تصدح بأحلى أغنياتها من (صوت إسرائيل بالعربية!)؛ (أم كلثوم؟! .. نعم.

لقد أرادوا تهدئة الشارع وإعادة الشبان إلى البيوت، فحولوا إذاعتهم إلى (إذاعة أم كلثوم من أورشليم القدس)، تنتهي أغنية وتبدأ أغنية، ولكن (دارت الأيام وأنا بانتظارك ورباعيات الخيام) وغيرها في تلك الساعات، فقدت طعمها الحقيقي وظهرت كخدعة، فقد وصل نبأ استشهاد الشاب خير ياسين من «عرابة البطوف»، ووصلت أخبار عن معارك حقيقية تدور في «سحنين» و«دير حنا» و«عرابة» .. لقد انتخى أهل «سحنين» وخرجوا لنصرة أهالي «عرابة»، ومثلهم فعل أهالي «دير حنا»، وكانت «القيادة العسكرية الميدانية» قد أعلنت حظر تجول على القرى الثلاث .. (فيما بعد عرفنا من هو رفائيل إيتان)، ولكن أهالي هذه القرى، وكما تقول الممثلة صباح الجزائري في مسرحية كاسك يا وطن (خرجوا ليتفرجوا على حظر التجول). تجمعنا في ساحة بلدة «مجد الكروم» حوالي خمسة عشر شاباً، وحاول أحد العملاء إرهابنا بأنه سيتصل هاتفياً بالشرطة، ولكن في هذه الأثناء مر بسيارته ضابط مخابرات معروف كان يدعونا للتحقيق ويشتم بعضنا ويهدده، وحينئذ ألقى أحدهم على سيارته حصاة صغيرة، ففرمل وعاد

إلى الشبان غاضباً هائجاً، فاهتاج الحضور وأحاطوا بسيارته وبدأوا بالتخبيط عليها، فترك المكان بسرعة، ولكن فعلته جمعت أكبر عدد من الشبان للبدء بتظاهرة.

ولم تمض دقائق على بدء التظاهرة حتى تحولت إلى سيل بشري جبار، ويتدفق هذا الشعور بالاعتزاز الذي لم نعرفه من قبل سوى في ساعات حرب أكتوبر 73 الأولى، ولكنه الآن من صنّعنا نحن، ورشت النساء الأرز على المتظاهرين في الأزقة، ورأينا دموع الرجال تنهمر والأصدقاء يتعانقون مهئين بعضهم بعضاً، وشعرنا بأن قهر وظلم وكبت عقود يتقهقر وينزاح عن الصدور أمام الحناجر الغاضبة والأقدام المتقدمة بثبات، وتوقفت التظاهرة الكريمة أمام بيت كل عميل وهتفت له لبضع دقائق: (كل الخزي وكل العار لعملاء الإستعمار)، واختبأ ذلك الذي وصفنا في الصباح بأننا (زعران)، ولاحقاً (صار وطنياً) وتبرع بخمسين ليرة للجنة الدفاع عن الأراضي. لقد كان يوماً كسر فيه حاجز الخوف، وكانت صرخة قوية في مواجهة الشعور بالاغتراب، حتى أولئك الذين طردوا من أعمالهم شعروا بالسعادة لإسهامهم في صنع تلك اللحظة التاريخية.

لقد كانت مواجهة لحالة الاغتراب التي يشعر بها المواطن العربي في بلاده، وأن حُملت على جناحي القضية الأولى والأهم؛ الأرض .. مكان الوجود المتضائل تحت أقدامنا، وليس سراً أن معظم من أعدوا ليوم الأرض إدارياً وميدانياً لم يكونوا من ملاكي الأراضي. لقد جرت بعد هذا الإضراب إضرابات أخرى لكنها بمرور الوقت أخذت طابعاً روتينياً، واتفق (جنتلمانياً) بين «السلطة» والقيادات العربية، على أن لا تدخل قوات الأمن إلى التجمعات السكانية العربية في مناسبات كهذه، ويتظاهر الناس داخل التجمعات ولا يقربون الشوارع الرئيسية (خطوط حمراء)، وينتهي النهار وكان شيئاً لم يحدث لتعود الحياة إلى مجاريها بعد انتهاء المهرجانات الخطابية، وفيما بعد تحولت المهرجانات الخطابية إلى تنافس بين ألوان أعلام الأحزاب، وفي مرات كثيرة فضت هذه الاجتماعات بمعركة بين حملة الرايات (العصي) الخضراء والحمراء.

لقد مضى على يوم الأرض الأول ربع قرن ونشأ جيل جديد، هذا الجيل هو الذي قاد موجات انتفاضة الأقصى في أكتوبر العام 2000، وهو الذي كسر الاتفاق (الجنتلماني) والخطوط الحمراء مع «السلطة»، لقد اشتركنا هذه المرة معهم، ولكن الأدوار اختلفت، نحن صرنا في الأربعينيات من العمر، وها هم طلاب المدارس الثانوية وأبناء العشرينيات يلعبون الدور الذي لعبناه نحن في يوم الأرض الأول، مع فارق مهم، أننا نحن كأهل لهم شجعناهم على الانتفاض وعدم السكوت على الظلم، بينما أهلكنا كانوا في يوم الأرض الأول مكسورين خائفين مذعورين من العواقب، فهم جيل النكبة الذي ذاق التشرد والموت والسجن والإهانات. لقد رافقنا الشبيبة الجديدة في المسيرة الغاضبة في اليوم الأول ولكنهم لم يتوقفوا حيث اعتدنا الوقوف، فواصلوا تقدمهم حتى الشارع الرئيس عكا - صفا، منطقة الخطر، الخط الأحمر، وتوقفنا هناك للحظات، يقتحمون الشارع أم لا؟ .. حينئذ صاح أحدهم بمكبر صوت وبحماس: «أيها الأخوة جاءنا الآن ما يلي: إنهم يطلقون الرصاص الحي على إخوانكم في «البعنة» و«دير الأسد» وسقط شهيد في «أم الفحم»، أنجدوا إخوانكم». خلال لحظات أغلق الشارع بالإطارات المشتعلة والحجارة، وعندما وصلت قوات من الشرطة كانوا ينتظرونها بحجارتهم وباستعدادهم للمقاومة، ونحن مندھشون من

جرأتهم التي يبدو أنها، نقول لهم (نحن الكبار): انتبهوا، قد يطلقون الرصاص الحي عليكم! فيفتحون صدورهم باسمين: «فليطلقوا النار، سنموت شهداء».

لقد أدهشتنا جرأتهم، كانوا يتقدمون إلى رجال الشرطة و«حرس الحدود» ويقذفونهم بالحجارة، يبصقون تجاههم ويشتمونهم باللغتين العبرية والعربية، ويشيرون لهم بأصابعهم الوسطى.. وبدأ الجرحى يتساقطون، جرح عشرون شاباً في الساعات الأولى، الحالات الصعبة نقلت للمستشفى (حيث سُجِّلوا كمصابي العدو)، والبعض عولج في عيادات خاصة، وسالت دموعنا بسبب الغاز، ولكن أكثر بسبب الانفعال.

لقد أدهشني تصرف الشبان بانضباطية غريبة، فالجريح ينقل بهدوء إلى السيارة ودون احتياج، وكأنهم معتادون على هذا منذ أشهر، ولم يبق أمامنا سوى أن نطلب منهم تغطية وجوههم لأن مصور الشرطة كان ينقل بكاميرا الفيديو ما يحصل عن أحد السطوح القريبة، ولم يترك الشبان مواقعهم طيلة النهار حتى جنَّ الليل، وبقي شارع عكا - صفاً مغلقاً، وتوقف طابور السيارات على مسافة عشرات الكيلو مترات من الاتجاهين، وفي اليوم التالي أعيدت الكرة وسيطر الشبان على الشارع مرة أخرى وأغلقوه حتى الفجر، كانوا يشعلون النار على مفارق البلدة ويناوشون الشرطة وحرس الحدود، تستريح مجموعة لترابط مجموعة أخرى، رأينا أموراً لم نتوقعها.

رأينا الشبيبة يعدّون الشاي ويسهرون حول النيران، وعلى بعد عشرات الأمتار منهم سيارات حرس الحدود والشرطة، يتحمس هؤلاء فيطلقون أعيرة مطاطية أو غازاً ورصاصاً حياً فيشتبكون فترة ثم يتوقف الأشتباك، فيستريح رجال الشرطة ويستريح الشبان لكن الشارع مغلق، رأيت شباناً يؤدون صلاة (ركعتي شهادة) ثم يندفعون لرمي الحجارة. في الليلة الثانية كانت سهرة لعروس على مقربة من الشارع الذي كان (خطأً أحمر)، يخرج بعض الشبان لنوبة رجم حجارة ثم يعودون إلى العرس القريب في مشهد سريالي مدهش، وأطلقت عيارات وسمعت أصوات انفجارات، تنطلق من جهة الشرطة تارة وتارة من العرس حيث تضاء السماء بالألوان.

خرجت وصديقاً ليلاً بالسيارة من «مجد الكروم» باتجاه عكا لنشاهد ما يحدث في أمكنة أخرى، لقد فوجئنا بحالة الحرب التي تعيشها المنطقة، لقد أغلق شارع «كفر ياسيف - الكابري»، وتجمع هناك عشرات رجال الشرطة والمتطوعين والمخابرات، وهاجم أهالي «كفر ياسيف» مركز الشرطة وطردها المتواجدين فيه، الأمر نفسه حصل في الشارع المؤدي إلى «جديدة المكر». عدنا على أعقابنا ولكن عند مفترق «البروة» مُنعنا من العودة باتجاه «مجد الكروم»، فمضينا جنوباً، فكانت طريق «كابول» مغلقة إذ خرج أهالي القرية للقيام بالواجب، ومثلهم فعل أهالي مدينة «طمرة»، ولكنهم حطموا الشارات الضوئية وأعمدة النور التي طالبوا بها سنوات عديدة، فاضطررنا للعودة في شارع «شعب» صعوداً إلى مستوطنة «مسجاف» بجوار مدخل «سخنين» الغربي، وطبعاً كان الطريق إلى «سخنين» مغلقاً لسقوط شهداء هناك، فتوجهنا شمالاً باتجاه «كرمئيل»، فوجدنا أن التوجه إلى الغرب ممنوع لأن الشارع مغلق على مفترق «دير الأسد - البعنة»، حيث خرج أهالي القريتين وأغلقوا الشارع وحطموا كل ما وجدوه أمامهم بما في ذلك الشارات الضوئية التي طالبوا بها منذ سنوات ضوئية، ولم تتمكن من العودة

إلى «مجد الكروم» إلا من خلال الطرق الزراعية، هكذا جولة خمس دقائق استغرقت ساعات. قلت لصديقي: الوضع عاد الآن إلى العام 1948، شوارع البلاد مغلقة. لو أن أحداً سألني قبل أيام لما تخيلت أن يحصل هذا، لقد انهارت في يوم الأرض الأول مفاهيم ومقدسات وكسر تابو، وبدأت الجماهير العربية مرحلة جديدة من كفاحها داخل «إسرائيل»، وفي انتفاضة الأقصى تحطمت مسلمات وخطوط حمراء، وعلينا أن نتوقع الأخطر فيما لو استمر الوضع الراهن دون حل، واتضح أن كل جيل له مفاهيمه ولغته النضالية. لقد كنا قبل الانتفاضة الأخيرة نعتقد أن هذا الجيل ضائع، لا هم له سوى الفيديو والفضائيات والإنترنت والنارجيلة، ليتضح لنا أن التطور الإعلامي قد انعكس إيجابياً على هذه الأجيال التي رأت أن من حقها أن تعبر عن غضبها على الجرائم الإسرائيلية، وأنهم أبطال (وقت الجد)، هذه الأجيال التي تعيش حالة الاغتراب المتواصلة في حياتها اليومية، وتصطدم بمؤسسة معادية، أفرغت شحنتها من الغضب عندما حانت الفرصة. عندما زرت مدرسة مدينة «طمرة» الثانوية بعد هذه الهبة بأيام لكتابة تقرير صحفي وسألت الشبان والشابات عن رأيهم بما حدث وعن مشاعرهم، كانت إحدى أهم الإجابات وأكثرها بين الطلاب هي أنهم منذ الآن وبعد انتفاضة أكتوبر، صاروا يشعرون بانتمائهم القومي أكثر، بينما إحدى الفتيات وقفت شامخة وقالت: من الآن فصاعداً فليشعر اليهود بأنهم هم الغرباء.. لن نكون غرباء في وطننا.. لقد انتصرنا على هذا الشعور اللئيم بالغبية.

* روائي فلسطيني يقيم في الناصرة.

الثلاثون من آذار ربع قرن على يوم الأرض الخالد

في الثلاثين من آذار العام 1976. هذا اليوم الذي هبّ فيه شعبٌ بأكمله في إضراب عام، ونضال شعبي مشروع دفاعاً عن ما تبقى له من أرض، في وجه الهجمات المتجددة، وتحديدًا مخطط تهويد الجليل ومصادرة مساحات واسعة من أرضه العربية بهدف إسكان اليهود، وتغيير الطبيعة الديمغرافية لهذا «الجليل» المسكون بأصحابه الأصليين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني، بكثافة تزيد على عدد المستوطنين اليهود.

لقد كان التحرك الشعبي العربي تحركاً سلمياً، هدَفَ إلى إسماع صرخة احتجاج على هذه المؤامرة الجديدة، وفي نفس الوقت، التعبير عن تمسك الإنسان العربي بحقه في الحياة والتطور على أرض آبائه وأجداده وفي وطنه الذي لا وطن له سواه.

إلّا أنّ «السلطة الغاشمة»، ومع سبق الإصرار والترصد، قررت تحويل هذا اليوم إلى يوم دام، آملة من ذلك تلقين المحتجين العرب درساً، وإرهابهم حتى تواصل مخططاتها. فسقط في الثلاثين من آذار ستة شهداء في الجليل والمثلث، إضافة إلى المئات من الجرحى والمعتقلين. وعُرف هذا اليوم بـ«يوم الأرض» والذي تحوّل إلى يوم كفاحي يحيي ذكراه كل عام شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ومع كل الشعوب العربية والعديد من شعوب العالم وقواه الخيرة.

لقد كان يوم الأرض بأحداثه وبالتطورات اللاحقة له، محطة مهمة على طريق نضال جماهير شعبنا الفلسطيني الباقية في وطنها، وثبتت في يوم الأرض أنّ هذا الشعب الذي أرادوا إرهابه، قد كبر سنوات وسنوات، وهو قادر على توحيد صفوفه والوقوف بكل بسالة في وجه أعدائه، والطامعين في مقدراته، وهذا الشعب مصرّ على نيل حقوقه مرفوع الرأس موفور الكرامة، وانقلب السحر على الساحر وبدأت «السلطة» تفكر وتخطط لأساليب جديدة، تتعامل من خلالها مع هذا الشعب بعد أن تأكّدت أنّ الإرهاب والقمع لا يزيد هذا الشعب إلا قوةً وصموداً.

لقد قررت مؤسسة توفيق زيّاد للثقافة الوطنية والإبداع أن تحيي الذكرى الخامسة والعشرين ليوم الأرض بالشكل الذي يليق بهذه المناسبة الخالدة، وذلك من خلال تنظيم عدة نشاطات وفعاليات بهدف إبقاء عبّرة يوم الأرض ماثلة أمام شعبنا، وخاصة أجياله الصاعدة، سيّما وأن التأمّر على أرضنا ووجودنا ما زال قائماً، وما زالت العقلية الصهيونية «تبدع» طرقاً وأساليب جديدة للاستيلاء على ما تبقى لنا من أرض وطننا.

لقد كان لزاماً علينا كمؤسسة تحمل اسم توفيق زيّاد أن نعود ونذكّر بالدور البارز والمميز للقائد الخالد توفيق زيّاد في تثبيت قرار الإضراب في يوم الأرض وقيادة هذا الإضراب، فقد كان، وبحق، مهندس «يوم الأرض».

لقد كان لانتصار جبهة الناصرة الديمقراطية بقيادة توفيق زيّاد في انتخابات بلدية الناصرة في 12/9/1975 ووصول توفيق زيّاد لرئاسة بلدية أكبر مدينة عربية في البلاد تأثيراً كبيراً على دور وعمل لجنة الدفاع عن الأراضي، والتي كانت في طور التكوين، وهي التي اتخذت القرار الأول بإعلان الإضراب العام في 30 آذار 1976.. والذي تبنته فيما بعد لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، إلا أن تركيبة لجنة الرؤساء، وارتباط الغالبية الساحقة منهم بالسلطة وأحزابها، شجع المسؤولين في الحكومة لاستعمال هذه اللجنة كأداة لتغيير قرار الإضراب.

وبالفعل عقدت لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية اجتماعاً لها في بلدية شفاعمرو في 25/3/1976 لاتخاذ قرار بإلغاء الإضراب، عندها انبرى لهم توفيق زيّاد رئيس بلدية الناصرة، يسانده عدد قليل من الرؤساء، معلناً أن الشعب قد قرر الإضراب ولن يقوى أحد على إلغائه. وهكذا كان.

صفحات من تاريخ أرضنا المأساوي

الاضراب الشامل الذي اعلنه العرب الفلسطينيون في «إسرائيل»، في 30 آذار 1976، احتجاجاً على سياسة التهويد والمصادرة، كان تأكيداً على عزم الجماهير العربية على النضال بدون هوادة والدفاع عن حقوقها القومية واليومية، ومنها حقها بالاحتفاظ بأرضها، أرض آبائها واجدادها. إنّ الدماء التي سفكت في «يوم الارض»، ما تزال تصرخ: «اقبضوا على الفاعل»، «اقبضوا على القاتل والسارق»...

لقد استعملت «السلطة» شتى الوسائل لمنع الاضراب أو إبطائه. استخدمت التهديد والوعيد.. قامت بعملية عرض عضلات، وادخال قوات مسلحة الى قرانا العربية، وخصوصا الى مدينة الناصرة.. نظمت اشد الضغوط على رؤساء المجالس المحلية العربية الذين جمعتهم في شفاعمرو عشية يوم الاضراب، في 25/3/1976.

وانتزعت قراراً مزوراً باسم اكثرية الرؤساء بإلغاء قرار الاضراب، هذا القرار الذي لم يتخذه الرؤساء، بل اتخذته اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وأيدته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وهي لجنة منتخبة مصغرة انتخبها اجتماع عام لرؤساء السلطات المحلية العربية. اجتماع عام لرؤساء

السلطات المحلية العربية.

ولم تجد تهديدات «السلطة» وأساليبها الإرهابية .. فكانت نتائج الاضراب مذهلة على الرغم من سقوط الشهداء الستة برصاص الجنود وعلى الرغم من وسائل القمع الهمجية. لقد هز الاضراب الرأي العام «الاسرائيلي» والعالمي .. وحطم اسطورة الفردوس الذي يعيش فيه العرب في «اسرائيل».

لقد عثر الاضراب عن وحدة الجماهير العربية وتصميمها على مقاومة سياسة المصادرة والتمييز القومي التي تمارسها «السلطات» منذ قيام الدولة.

كان الاضراب، أيضا، تعبيراً عن المطالبة باحترام الكيان القومي للعرب في «إسرائيل» والاعتراف بحقوقهم القومية واليومية وعلى رأسها وقف سياسة مصادرة الاراضي. إن العدوان الدموي الذي وقع على الجماهير العربية في «يوم الارض»، لا ينفصل جذريا عن سياسة التمييز والاضطهاد التي مارستها حكومات «إسرائيل» منذ قيام «الدولة»، بل هو نتيجة لهذه السياسة.

ولذلك فأحداث 30 آذار 1976 ليست الا فصلا دمويا من فصول مأساة استمرت خلال 29 سنة لم تخل من مجازر دموية ضد العرب، دون ان يروا نهاية قريبة في الافق لهذه المأساة.

وعلى الرغم من انفضاح اكدوبة «التطوير»، التي تخفي وراءها مخططات تهويد الارض العربية، وعلى الرغم من المعارضة الشاملة التي أبدتها الجماهير العربية في «إسرائيل» و«القوى الديمقراطية اليهودية»، فقد أعلنت «الحكومة» عزمها على المضي في سياسة المصادرة والتهويد، كما وما تزال ترفض الطلب الديمقراطي العادل بتأليف لجنة تحقيق للكشف عن كل المسؤولين عن اراقة الدماء البريئة في «يوم الارض»..

وقد اصدرت لجنة الدفاع عن الاراضي بيانا في اعقاب «يوم الارض»، حذرت فيه الرأي العام بأن سياسة مصادرة الاراضي العربية هي أبرز معالم سياسة التمييز القومي الجائرة حيث لم يبق للعرب في «إسرائيل» من الارض أكثر من نصف مليون دونم، بعد كل ما صادرتة الحكومة بشتى الوسائل والحجج.

التوسع على حساب العرب

من ملايين الدونمات التي صادرتها «السلطات» منذ قيام الدولة باعتبارها املاكا متروكة، للغائبين، صادرت الحكومة، أيضا، حوالي 40% من الاراضي التي يملكها العرب في اسرائيل، المقيمون فيها بصورة قانونية.

«الاملاك المتروكة كانت من أهم العوامل لجعل اسرائيل دولة ذات مقومات. ان مسطح هذه الاملاك، ومعظمها مناطق حدود، هو ذو قيمة استراتيجية بارزة. ومن مجموع 370 مستوطنة يهودية أقيمت بين 1948 وأوائل سنة 1954 كان اكثر من ثلث السكان اليهود في اسرائيل وثلث المهاجرين اليهود إلى

إسرائيل، أيضاً، (250,000) يعيشون على اراضي الغائبين العرب...». ولم تقتصر عملية الاستيلاء على الاراضي بوضع اليد على املاك الغائبين، ولا على «أملاك» حكومة الانتداب التي ورثتها عن الحكم العثماني والتي تقدر بـ 2 الى 3 ملايين دونم، وكانت تدعى أرض «الجفتك»، بل امتدت الى اراضي قرى العرب الذين بقوا في اسرائيل. لم يكن «التطوير» هو غاية الحكومة من الاستيلاء على الأرض، بل تقويض اركان القطاع العربي، و«إنقاذ» الأرض، أي «إنقاذها» من اصحابها العرب. المؤسسات الصهيونية التي كانت تشتري الارض، اشترتها لتكون «ملكا للشعب اليهودي». وهذه الاراضي يجوز بيعها لليهود فقط ولا يجوز بيعها (لغير اليهود). وكان على هذه المؤسسات أن تنتهج سياسة، بالنسبة للأرض، تعبر عن جانب من السياسة الصهيونية. وكان على الكيرن كاييمت ان تجند الاموال لهذا الغرض... ويبدو ان اية محاولة، مهما تكن صغيرة، للتصرف بصورة معاكسة للعملية المركزية التي تمسكت بها الصهيونية بأقصى شدة، كالتخلي عما جرى تحقيقه كمكسب صهيوني (مثل ارجاع ارض لأيد غير يهودية، أو إلغاء نقطة استيطانية وغير ذلك)، ان مثل هذا التخلي يعتبر هزيمة أكبر بكثير من بقاء وتأخر عمليات الاستيلاء على الارض... القلق من خطر إعادة وضع الى عهده السابق (مثل ارجاع حقوق اهالي قريتي اقرث وكفر برعم) اعتبره صحافي اسرائيلي (زئيف شيف، «هآرتس» 11/8/1972) «تقويض الاستيطان الصهيوني».. لانه «يفتح الثغرة الاولى لتداعي البناء كله».

اصطياد الأرض

وجد العرب، الذين بقوا في اسرائيل، انفسهم في ظل حكم عسكري شديد الوطأة.. وكان هذا الحكم العسكري يستهدف أمرين: اولهما اقامة الحواجز بين العرب وبين اراضيهم وقراهم، وثانيهما تسهيل مهمة الشركات اليهودية ودائرة اراضي اسرائيل الاستيلاء على اراضي العرب وتنفيذ مشاريع الاستيطان في القرى العربية وعلى الاراضي التي يجلي اصحابها عنها. وقد وجه الحكم العسكري جزءاً كبيراً من اهتمامه لابعاد العرب عن اراضيهم وبالتالي ابعادهم الى خلف خطوط وقف اطلاق النار حيث امكن، بفرض تنظيف مناطق الحدود من العرب.

وليس مشروع تهويد الجليل، الذي انهمك حكام اسرائيل في تنفيذه في سنوات السبعين، بأمر جديد، بل انه هدف من أهداف الاستيطان الصهيوني، قبل قيام دولة اسرائيل. وقد لخص اوشسكين هذا الهدف في خطاب القاه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية عام 1937 على الوجه التالي: «... علينا ان نبذل جهداً للاستيلاء على مواقع بعيدة عن مراكز الاستيطان، لضمان اوسع الحدود لبلادنا. ولما وضعنا البرامج لشراء الارض كان هذا الهدف دائماً نصب أعيننا: الاستيلاء على مناطق بعيدة.. فضلاً عن جودة الارض كانت تحركنا الرغبة لتوسيع الحدود مهما تبلغ المصاعب. وعلينا ان نتذكر ان قسما معروفا من مستوطنات ديجانا موجود عبر النهر، وعلى الرغم من ذلك فهو بأيدينا. هذا هو الاحتلال الحقيقي للحدود من الوجهة السياسية. وعلى أساس هذا المفهوم قررت «الكيرن كاييمت» في السنة

الأخيرة توسيع نشاطها كي تضمن بأقصى سرعة ممكنة، والى الحد الذي تستطيع الوصول اليه، الحدود في الشمال والشرق ... فليس مسألة الزراعة هي ما نصبو اليه، بل إننا نطمح، بالدرجة الاولى بأن نضمن للأمة، أوسع الحدود الممكنة لبلادنا».

وكان معروفا قبل صدور قرار التقسيم سنة 1947، أن الجليل سيكون خارج حدود الدولة اليهودية .. ولكن الحركة الصهيونية كانت تعد العدة للاستيلاء على الجليل، قبل قيام الدولة. وكان هذا الهدف، موضع نقاش في الحركة الصهيونية، انتصرت فيه آراء دعاة استيطان الجليل، خصوصا هؤلاء الذين كانوا يمثلون «اليسار» الصهيوني او الحركة العمالية الصهيونية. فالقضية التي نواجهها الآن في الجليل ليست مسألة تطوير، بل مسألة تحقيق الهدف الصهيوني الذي حدده بن غوريون كما يلي:

«الاستيطان نفسه هو الذي يقرر اذا كان علينا ان ندافع عن الجليل أم لا. هذا يتعلق بالناس الذين يشعرون بالواجب ويريدون الدفاع عنه. يقول (جابوتنسكي): ان هذه هي مسألة دبلوماسية، مسألة العلاقات مع العرب (وفي الجلسة نفسها تسرب القلق الى أن مسألة الدفاع عن المستوطنات في الجليل قد تتحول الى حرب شاملة مع العرب). فالسؤال ليس دبلوماسيا (أي العلاقات مع بريطانيا) وليس مع العرب، أيضا. هذه مسألة صهيونية بحتة ... مسألة تتعلق بالناس الذين يشعرون بالواجب ويريدون الدفاع». ويستطرد بن غوريون في الموضوع نفسه:

«مئات الناس يستطيعون الدفاع عن مواقعنا في الجليل، طبعا اذا يؤمن لهم الغذاء وما الى ذلك، واذا ما تلقوا العون السياسي. وواضح، من دون هذا يكون الوضع صعبا. ولكن هذا كله نأخذه على عاتقنا (نحن العمال). فطالما نستطيع الدفاع، واجبنا ان ندافع وألا نترك مواقعنا».

مما ذكر اعلاه يتضح ان قرارات الحكومة، في 1976، لمصادرة الاراضي في الجليل، لا علاقة لها بالتطوير .. خصوصا في وقت كانت تعاني الدولة أزمة اقتصادية وأزمة هجرة في آن واحد. ان التستر وراء اسم «التطوير» هو للتستر على الهدف الحقيقي للمصادرة، بعد ان أصبح العالم شديد الحساسية للوضع في المنطقة بوجه عام وللنزاع الاسرائيلي - العربي بوجه خاص.

لقد احتلت اسرائيل اقسام الجليل التي لم تكن مخصصة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم، في سنة 1948، وضمته الى «اسرائيل». وكانت المنطقة التي دخلت تحت الحكم الاسرائيلي ذات أغلبية سكانية عربية ولا تزال حتى يومنا هذا. ولتغيير هذه الحقيقة فقد طرح حكام اسرائيل مسألة تنفيذ مشروع التهويد الصهيوني بأسماء مختلفة مثل «التطوير» و «توزيع السكان» ..

ومهما تكن نوايا حكام اسرائيل، فلا يمكن تجاهل الحقوق القومية للعرب الذين بقوا تحت حكم اسرائيل .. وفي الدرجة الأولى حقهم في الاحتفاظ بأماكنهم وأراضيهم.

والنزاع بين حكام اسرائيل والعرب الذين بقوا في اسرائيل، منذ الساعات الاولى لقيام الدولة هو حول حق العرب في الاحتفاظ بأراضيهم، هذا الحق الذي ينكرونه عليهم.

واستخدم حكام اسرائيل سلاح التهديد للعرب الذين دافعوا عن أراضيهم واتهموهم بالعداء للدولة، وبالميلو الانفصالية ... واتبعوا التهديد بأعمال القمع والتنكيل والمطاردة والتشريد لتحطيم مقاومة

العرب لسياسة الاستيلاء على الارض التي يملكونها، أو ما تبقى منها بعد حملات المصادرة الواسعة. ان امعان حكام اسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيلاء على الارض، وتحويل العرب في اسرائيل الى اقلية مجردة من الارض، ما هو الاعملية تذيب، بل عملية للقضاء على الكيان القومي للعرب، وأهم ما يبرز في السياسة الرسمية اليوم هو أخذ الارض دون عرب واعتبار العرب، أقليات دينية، وليس أقلية قومية.

ومهما تكن السياسة الصهيونية، فإن لكل أقلية قومية حقوقاً قومية فضلاً عن الحقوق اليومية. ويحاول حكام اسرائيل، بشتى الوسائل، وأشدها بطشاً، تجريد العرب في اسرائيل من حقوقهم القومية، وتحويلهم الى أقلية ثقافية - دينية.

وقد اعترف مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، شموئيل طوليدانو، بأن سياسة الحكومة تجاه العرب في اسرائيل تلمس الفوارق بينهم وبين سكان المناطق المحتلة، من حيث موقف الدولة منهم.

ومن الطبيعي أن النتائج المترتبة على هذه السياسة، هي من صنع حكام اسرائيل أنفسهم وهم يتحملون مسؤوليتها حتى النهاية.

مشروع التطوير .. تهويد الأرض

بعد موجة مصادرة الاراضي في الخمسينيات، من أصحابها العرب، الذين بقوا في اسرائيل، ذكرت المصادر الحكومية في العام 1957 ان القرى العربية تستثمر زهاء 1,250,000 دونم من الاراضي التي يملكونها، وحوالي نصف مليون دونم من أملاك الدولة.

لإضفاء صفة قانونية على استملاك الاراضي التي استولت عليها الحكومة من أملاك الغائبين، سنت قانون استملاك الاراضي (تصديق الاجراءات والتعويض) في العام 1953. وبموجب هذا القانون، أقرت الحكومة التعويضات لأصحاب الأراضى العرب الذين صادرت أراضيهم في اسرائيل. وعلى الرغم من صعوبة تدقيق مساحة الأراضى التي صودرت من العرب في اسرائيل، فإن بعض المصادر الرسمية تضع هذا الرقم بين 300,000 و 1,000,000 دونم.

وقد أثار مشروع هذا القانون معارضة الكتلة الشيوعية في الكنيست وعدد من أعضاء الكنيست العرب في حزب المباي الحاكم، مثل السيد مسعد قسيس. ومعارضو هذا القانون وعلى رأسهم الشيوعيون انتقدوا التمييز القومي الصارخ الذي، ينطوي عليه. أما الحكومة فقد زعمت ان القانون المقترح يستهدف تجزئة الملكيات الكبيرة لوضع حد لخطر الاقطاع.

وبموجب هذا القانون اقترحت الحكومة اعطاء أرض لاصحاب الارض المصادرة، من أملاك الغائبين، على أساس «الاعارة والتأجير» .. أو تعويضات نقدية تقل عن واحد من عشرة من قيمة الارض الحقيقية في حينه... في 1950 عرضت الحكومة ثمننا للدونم الواحد في بعض المناطق 115 ليرة، في حين كان سعره في السوق 1250 ليرة وما فوق.

وبموجب لجنة الكنيست للقانون، فإن هدف القانون هو اعطاء شرعية لمصادرة أراضي العرب مع منحهم التعويضات في الوقت نفسه.

وكتبت «هأرتس» في حينه ان هدف القانون اعطاء شرعية للاستيلاء على اراضي العرب من قبل المستوطنات التي ترغب في زيادة حجم أراضيها. وكتبت «هأرتس»: «ليس هناك ما يسوغ اعطاء شرعية لحقيقة ان مستوطنات معينة استغلت انتصار الدولة في الحرب الدفاعية ضد الغزاة، للاستيلاء على أراضي جيرانهم لخدمة اغراضهم هم ..» وعارضت «هأرتس» القانون المقترح لثلاثة اسباب هي انه مجحف، ويفتقر الى التفهم السياسي للعوامل الضرورية لاعادة بناء المجتمع العربي، «الذي تضررت حياته الزراعية باجراءات معوجة»، كما ان القانون لا يعترف بأن «الاستيلاء على ممتلكات الاقلية من شأنه أن يقوض حق الملكية الفردية».

لقد أدت سياسة مصادرة الاراضي من أصحابها العرب، الى تقويض عدد من فروع الزراعة العربية بسبب تقلص مساحة الارض، وتدني مساحة الارض المزروعة بالنسبة للوحدة الزراعية في القرية من أكثر من 49 دونما في زمن الانتداب الى حوالي 3 دونمات الآن. وتحولت القرى العربية الى ثكنات للونم، للعمال الذين يتكون قراهم للعمل في الزراعة والصناعة اليهودية، المقامة على أراضيهم التي صودرت منهم .. وحرمت القرى العربية من امكانيات التطوير الصناعي والزراعي.

هذا القلق على مصير الارض، وعلى امكانيات العيش والتطور، والخوف من التشرذم وعواقب سياسة التمييز القومي الفاضح في جميع المجالات، هو الذي يفسر الخلفية لهبة الاحتجاج الشعبي التي انفجرت في الاضراب الشامل في 30 آذار 1976.

فقد كانت هذه الهبة تعبيراً عن رفض العرب في اسرائيل لسياسة التمييز والمصادرة التي تتهدد بالقضاء على مقومات بقاء العرب في مدنهم وقراهم.

«مشروع تطوير الجليل»، الذي تحدثت عنه الدوائر الرسمية باعتزاز، ليس الا عملية تهويد تهدد مستقبل سكانه العرب: فالجليل الذي يمتد من حدود لبنان الى مرج ابن عامر والذي تبلغ مساحته 1,5 مليون دونم، لا تزال تعيش فيه اكثرية عربية .. وهذا هو ما يقلق أصحاب سياسة التطوير، وليس التطوير نفسه.

وجاء مشروع «التطوير»: «القضية الخاصة بالجليل هي قلة السكان اليهود بالنسبة لغير اليهود، الذين يؤلفون 70% من مجموع السكان. في سنة 1973 كان عدد السكان غير اليهود في الجليل 147 ألفاً و 62 ألف يهودي. وفي أطراف الجليل هناك 40 ألف من السكان غير اليهود يقطنون في ضواحي حيفا وفي عكا وطمرة وشفاعمرو»..

أما أهداف مشروع تطوير الجليل فهي:

تغيير الوضع الديموغرافي الراهن بين السكان اليهود وغير اليهود، بواسطة مشروع تطوير طويل الأمد أهدافه هي:

- تحويل اقليم الجليل الجبلي الى منطقة ذات اكثرية يهودية.

- ضمان توزيع صحيح للسكان اليهود في الجليل.

- تعزيز اقتصاد السكان الموجودين فيه وهؤلاء الذين ينضمون اليهم في المستقبل.

ويستطرد أصحاب المشروع: «ان القضية الاساسية في الجليل التي تنعكس في العلاقة الديموغرافية (أي الطابع السكاني) بين السكان اليهود وغير اليهود، هي غير قائمة، بصورة مماثلة في جميع أجزاء الجليل... والمهمة الرئيسية الواردة في الاقتراح - تحويل الجليل الى منطقة ذات أكثرية يهودية، هي غير قابلة للتنفيذ في الحاضر الفوري، ولذلك تقرر تنفيذ المشروع على مرحلتين: المرحلة القريبة حتى سنة 1980، والمرحلة التي تعقبها حتى سنة 1990».

ويشتمل المشروع على اقامة 8 قرى صناعية: 3 منها في اراضي التوفانية في الجليل الغربي، و 2 منها في مجموعة مستوطنات سيجف، و 2 في منطقة حزون، وكذلك العمل على زيادة السكان اليهود في المنطقة.

وهذا المشروع يتطلب المزيد من الارض التي يملكها العرب لتنفيذ هذا المخطط، لأن من طبيعة الاستيطان الجديد والتوسع، ألا يقوم على ما هو في حوزة إدارة أراضي اسرائيل الحكومية، بل على استملاك أراض جديدة من العرب.

ومشروع «التطوير» الجديد، هو أصدق شاهد ودليل على نوايا الحكومة وعلى معنى التطوير الذي يتحدث عنه المسؤولون.

وكانت نظرية الصهيونية في التعامل مع العرب هي: ما أصبح في يدنا هو لنا، وما لا يزال في يد العرب، هو المطلوب، وهو موضوع التفاوض.

فبعد تشييد الناصرة العليا، على حساب أراضي مدينة الناصرة العربية وقرى عين ماهل والرينة وكفرنا والمشهد، تحاول الحكومة الآن مصادرة آلاف الدونمات الجديدة في الناصرة وقضائها، بما تبلغ مساحته أكثر من 4500 دونم، لتوسيع المجال الحيوي للناصرة العليا، ولتشديد الخناق على الناصرة، المدينة العربية الوحيدة في اسرائيل.

فالناصرة العربية التي كان تعداد سكانها حوالي 40,000 نسمة، فإن مسطح المدينة وجميع ما تملكه من ارض تقلص الى 7,500 دونم، ثلثها أملاك اديرة وأملاك حكومية.. بينما أراضي الناصرة العليا التي لا يزيد عدد سكانها على 20 ألف نسمة تبلغ 9,500 دونم. ومن الجدير بالذكر ان مسطح الناصرة في عهد الانتداب حين كان عدد سكانها 15 ألف نسمة كان 15 ألف دونم. استولت الحكومة الاسرائيلية على نصفها من أجل الاستيطان اليهودي في الناصرة العليا.

أن سياسة الحكومة لحل أزمة مسطحات البناء في القرى العربية التي تعاني نقصا في الارض لبناء المسكن، هي سياسة البديل.. دونم أرض للعمار في القرية من أرض حكومية مقابل 10 دونمات أو أكثر من الارض الزراعية أو الوعرية التي يملكها الفلاحون.. وهذا الاسلوب القسري هو أيضاً إحدى وسائل تجريد العرب من أراضيهم.

يتحدث مشروع «التطوير» عن مصادرة 20,000 دونم، قيل ان 8,000 منها أرض حكومية، و 5,000 أرض يهودية.. ان الارض الحكومية التي يجري الحديث عنها، ان كانت ميري او موات، فللمزارعين

العرب حقوق فيها بحكم المزارعة ومرور الزمن. ولا يجوز نزع ملكيتهم عنها دون مراعاة مصالح القرى والمزارعين العرب.

أراضي القرى المسجلة على اسم المندوب السامي البريطاني في حينه، لمصلحة القرى التي توجد فيها الأرض، هي أملاك دولة بالاسم .. والحقيقة انها أرض تخص سكان القرى سجلت بهذا الاسلوب لانعدام سلطات محلية في حينه .. وليس أحق بهذه الأرض سوى أصحابها الذين يقيمون عليها، خصوصا وأن هذه الأراضي هي حيوية جدا بالنسبة للقرى العربية. وهناك خلاف في المحاكم على ما يتراوح بين 60-70 ألف دونم، حسب تقديرات المحامي حنا نقاره، وهناك قضايا معلقة في المحاكم على قسم كبير من هذه الأراضي ..

إلى جانب «مشروع التطوير» للجليل، هناك مخططات أخرى للمصادرة لم يعلن عنها بقرار حكومي كالمشروع المذكور. وهذه المخططات يجري تنفيذها دونما ضجة شعبية. وتشمل عشرات آلاف الدونمات من الأراضي العربية.

إن قرار اغلاق قسم كبير من اراض، في الجليل الاوسط، تخص قرى سخنين وعرابة وديرحنا، والمعروفة بالقاموس العسكري بالمنطقة رقم (9)، هو مقدمة لمصادرة قسم كبير منها تزيد مساحته على جميع المساحة المقرر مصادرتها بموجب «مشروع التطوير» المذكور.

إن مؤسسة توفيق زياد للثقافة الوطنية والإبداع تتقدم بخالص شكرها لـ «بيت الشعر» الفلسطيني ولهيئة تحرير فصلية «الشعراء»، لتخصيصها هذا الملف من هذا العدد لقضية الأرض الفلسطينية في الذكرى الخامسة والعشرين ليوم الأرض الخالد.

يسعدنا أن نساهم في إعداد هذا الملف، حيث سيجد القارئ مادة مهمة تؤرخ لهذه الذكرى بأحداثها والتطورات اللاحقة، وتعطي صورة مختصرة عن عمق الجريمة الصهيونية، المتمثلة بالاستيلاء على أرض الشعب الفلسطيني، والمستمرة منذ قرن من الزمان، وحتى يومنا هذا . آملين من وراء ذلك إبقاء هذه القضية حية في وعي شعبنا في كل مكان.

(مؤسسة توفيق زياد)

مقدمة

هذه وثيقة مختصرة تشرح تاريخ النضال التحرري للشعب العربي الفلسطيني في «إسرائيل» ضد مصادرة الأراضي الفلسطينية ومن أجل حقوق الانسان، وضد الحكم العسكري، كان معدل مجموع الأرض التابعة للفرد الواحد في «إسرائيل» يزيد على ثلاثة عشر دونماً للفرد الواحد في سنة 1948، أما الآن فلا يزيد على 400 متر مربع للفرد الواحد. كان هذا نتيجة السياسة المبرمجة لحكومات إسرائيل المتعاقبة في مصادرة الأراضي، والتي سنت من أجلها ما يزيد على ثلاثين قانوناً يسمح من خلالها بصورة

مباشرة أو غير مباشرة بمصادرة الأراضي الفلسطينية داخل اسرائيل.
والكاتب في هذا المستمسك يتحدث عن مصادرات للأراضي الفلسطينية قبل 1948 ومنذ سنوات العشرينيات في مرج ابن عامر وغيره من خلال بيع أراضي الاقطاعيين والقرى العربية التي كانت قائمة عليها ضاربين عرض الحائط بحقوق المزارعة للفلاحين العرب الذين عملوا في الارض عشرات السنين ومن ثم اقتلاعهم من أرضهم وهدم قراهم ومصادرة مصدر أرزاقهم.
كانت هذه سياسة المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل سويسرا سنة 1897 والذي عقد خصيصاً لهدف تأسيس دولة اليهود في فلسطين ولكن دون سكانها الأصليين المتواجدين عليها منذ مئات السنين. وكانت مقولة ثيودور هرتسل المشهورة «أرض بدون شعب لشعب بدون أرض» هي الأساس وهي السياسة التي اتخذت في هذا المؤتمر. ولقد أيدهم في هذه السياسة كثير من الساسة الانجليز (الدولة العظمى في ذلك الوقت)، اذ قال أحدهم: إننا كبريطانيين نؤمن أن أرمينيا للأرمن والجزيرة العربية للعرب وأرض يهودا لليهود. ولقد حاول زعماء المؤتمر الصهيوني أخذ موافقة السلطان التركي في ذلك الوقت والذي كانت فلسطين ضمن امبراطوريته ولكن السلطان رفض اعطاء أي حق لليهود في الاستيطان الحر في البلاد.
وجاء الانتداب البريطاني الذي شجع على الهجرة اليهودية للبلاد، وكان هذا الانتداب ينص: «ان الانتداب

في الذكرى 25 لـ«يوم الأرض» ظلّ يوم الأرض .. وبقي توفيق زياد!

زاهي كركبه*

يكون مسؤولاً أن يضع البلاد (فلسطين) في موضع سياسي، اداري، واقتصادي ليؤمن تأسيس البيت الوطني لليهود ولكن بشرط أن يحافظ فيها، أيضاً، على الحقوق المدنية والدينية للمواطنين في فلسطين بغض النظر عن جنسهم أو دينهم». (Olin Chapman) من كتابه: (Whose Promised Land) صفحة 20).

ولكن الدولة العبرية قامت على دمار الشعب الفلسطيني وتشتيته في كل أنحاء المعمورة وبقي منه داخل إسرائيل المعلنّة العام 49 قرابة 145000 نسمة، فقط سلبت أراضيهم مع أراضي الذين طردوا من البلاد ومنعوا من الرجوع إليها بعد اعلان الهدنة.

لقد كانت المصادرة الكبرى سنة 1975 الحافز لتأسيس لجنة الدفاع عن الأراضي في إسرائيل. وكانت هذه اللجنة هي التي قادت نضالات شعبنا وتحضيره سياسياً ونفسياً وجسدياً ليقوم بالأعمال الجبارة ضد مصادرة الأراضي في إسرائيل، وأعلنت الاضراب العام في الثلاثين من آذار سنة 1976 حيث سقط في هذا الاضراب ستة شهداء أبرياء والعديد من الجرحى والمئات من المعتقلين، نتيجة الهجوم الوحشي الغاشم، الهادفة ولتركيع شعبنا ومنعه من المطالبة بحقوقه المدنية والسياسية. ولكن هذا الحدث كان الشرارة والمؤشر الذي أخرج المارد الفلسطيني من القمقم.

«الديمقراطية الاسرائيلية» حاولت ولا تزال تحاول، متابعة سياسة «فرق تسد» لمنع تكتل شعبنا للمطالبة بحقوقه المشروعة والبقاء على أرض الآباء والأجداد. لم تثن أبناء شعبنا الذين جعلوا من يوم الأرض الطاهر يوماً نضالياً من أجل الوحدة دفاعاً عن الأرض وعن حقهم في العيش بكرامة في وطنهم. هذا الكراس ورقة تأريخ أحداث للنضال الفلسطيني في تلك الفترة المهمة من نضال شعبنا. هذه الفترة التي تجلت فيها وحدة صف شعبنا وبكل قواه عليها تكون درساً للحاضر والمستقبل.

الأرض هي البقاء والعيش بكرامة على تراب الوطن

الأرض هي الوطن والكيان والوجود، كان هذا، دائماً، مفهوم الأرض بالنسبة للشعب الفلسطيني. ولذا دافع عنها وناضل من أجل المحافظة عليها من بداية القرن، وما زال حتى يومنا هذا. مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطيني، استفحلت هجمة الاستيطان الصهيوني للاستيلاء على الأرض في فلسطين، معتمدة على مساعدة الانتداب البريطاني، وقوانين الأرض العثماني التي بقيت سارية المفعول، والتي اعتبرت مالك الأرض، ليس من يفلحها أباً عن جد ويعيش عليها، بل من سجلت على اسمه في سجلات الطابو.

تمكنت المؤسسات الصهيونية من شراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من كبار الملاكين، الذين كانوا يعيشون على الغالب خارج فلسطين، من لبنان وسوريا. ففي صيف 1920 باعت عائلة سرسق اللبنانية الأصل 80 ألف دونم في مرج ابن عامر، وفي أوائل آب 1924 باعت هذه العائلة خمس قرى عربية هي العفولة وخنيفس وجباتا وشطة وسولم، وتبلغ مساحة أراضيها الزراعية 230 ألف دونم.

وعلى سبيل المثال، أيضاً، بيع للمؤسسات الصهيونية أراضي وادي الحوارث (ارض) العام 1932 ومساحتها 30826 دونماً وعدد سكانها 1077 نسمة، وكذلك وادي الحوارث (سهل). وكانت المؤسسات الصهيونية تطرد، بمساعدة قوات بريطانية، الفلاحين الذين كانوا يفلحون هذه الاراضي ويعيشون عليها، وكان يؤدي ذلك الى اصطدامات دموية بين الفلاحين الذين دافعوا عن أراضيهم ومساكنهم، وبين قوات الشرطة البريطانية والى سقوط قتلى وجرحى.

وجاء في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (صفحة 1025) حول وادي الحوارث: «ولما قاوم الحارثيون هاجمهم البريطانيون بالرصاص فاستشهد منهم كثيرون»، وعلى أنقاض القرية قامت كفار فنتكين التي تأسست العام 1933 (على الشارع الرئيسي بعد الخضيرة في اتجاه تل أبيب). وفي مرج ابن عامر، تم اجلاء السكان عن 22 قرية عربية، ثم محيت هذه القرى من الوجود. ومأساة أخرى هي اجلاء عرب الزبيدات عن أراضيهم وقتل الشاب سعيد محمد علي أحمد وهو يدافع عن أرضه. أضف الى ذلك اجلاء أهالي قرية العفولة والقرى الخمس المجاورة لها. وكذلك أهل قرية طبعون وتسليم أراضيهم لليهود (عيسى السفري - فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ص 220). وجرت حوادث مشابهة في مختلف أرجاء فلسطين.

من هنا نرى أن هدم القرى العربية وتشريد سكانها، انتشر مع بداية الانتداب البريطاني على الرغم من أن وعد بلفور وعد بأنه: «لن يعمل شيئاً من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية في فلسطين». وأظهرت الأحداث والتطورات على مدى عشرات السنين بُعد هذا الكلام عن الواقع والحقيقة.

ويجب التأكيد أن الفلاحين العرب تمسكوا بأراضيهم ورفضوا بيعها لمؤسسات الصهيونية، بل دافعوا عنها وعن حقوقهم في الاستمرار في فلاحتها والعيش عليها.

1948 قيام «إسرائيل»

بلغت مساحة الأراضي التي كانت تمتلكها المؤسسات الصهيونية واليهود الأفراد العام 1945 - 1,585,365 دونماً من مجموع أراضي فلسطين، مقابل 650 ألف دونماً، العام 1919. ولذا وضعت المؤسسات الصهيونية كهدف مركزي لها، الاستيلاء على أوسع ما أمكن من الأراضي مع أقل ما أمكن من العرب الفلسطينيين الذين يعيشون عليها، تمهيداً لضمها الى «إسرائيل». وقامت قوات الهاجاناه والبالماخ والانتسل والليحي وغيرها بطرد العرب الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، ونفذت في قرى عديدة مذابح لارهاب السكان «لإقناعهم» بالهرب كما جرى على سبيل المثال وليس الحصر في الصفاصاف وعيلبون والطنطورة وعين ماهل وغيرها، ويقدر عدد القرى العربية التي فرغت من سكانها على أيدي السلطات «الاسرائيلية» بـ 350 قرية.

واستمرت أعمال الترحيل بعد توقف القتال. وهكذا تم ترحيل أهالي اقرث في 5/11/48 وأهالي كفربرعم في 15/11/48 بعد أن ادعت قوات الجيش الاسرائيلي أن ابعاد السكان العرب عن القريتين هو للمحافظة على أرواحهم وأنهم سيعودون الى قريتهما بعد أسبوعين - وفي 5/6/49 طرد سكان قرى منطقة الحولة: الخصاص وقطين والجاعونة. وفي 26/1/50 طرد أهل الغابسية (الجليل الغربي) وفي 17/7/50 طرد عرب مجدل عسقلان. وهدمت جميع هذه القرى بعد ترحيل سكانها. وتم هدم قرية كفربرعم في 15/10/53 وأم الفرج في 16/10/53 وفي 4/2/49 طرد سكان قرية كفرعنان من بيوتهم.

وقامت الكيبوتسات والمستوطنات اليهودية بتشجيع من الحكومة بالاستيلاء على أراضي هذه القرى وفلاحتها، وفي الوقت الذي منع فيه حوالي 40 ألف عربي فلسطيني من لاجئي صفورية والمجيدل ومعلول والدامون والبروة وعمقه والكويكات وميعار وفرادية وكمانا وغيرها . وفرض الحكم العسكري على الجماهير العربية واستخدام أداة لنهب أراضي الفلاحين العرب وطردهم من بيوتهم وقراهم وحرمانهم من موارد رزقهم.

قوانين عنصرية

ما إن قامت «إسرائيل» حتى أخذت سلطاتها في تنفيذ مخطط عنصري واسع لمصادرة أراضي العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

فاعتماداً على المادة 125 من أنظمة الطوارئ الانتدابية البريطانية، أعلنت الحكومة «مناطق الأمن» لعام 1949. وبموجب ذلك أعلنت مناطق واسعة مناطق مغلقة لا يحق للعرب التواجد فيها. وشمل ذلك قرى أجلي عنها أهلها مثل الغابسية والمجيدل ومعلول و صفورية والدامون وميعار وكفربرعم واقرث وغيرها. والهدف من هذا الأمر منع سكان هذه القرى من العودة اليها.

واستخدمت أنظمة الطوارئ لمصادرة «الأراضي البور». وكانت تتم العملية، بأن يعلن وزير الدفاع عن

أراضي قرى معينة (عدا التي أجلي عنها أهلها) مناطق مغلقة يمنع الدخول إليها الا بتصريح. وهكذا يمنع صاحب الأرض من الوصول إليها وفلاحتها. وعندما كان يتوجه للحاكم العسكري طالباً تصريحاً للوصول الى أرضه يرفض الحاكم العسكري اعطاءه التصريح الذي يمكنه من الوصول الى أرضه وفلاحتها. وهكذا تتحول الى أرض بور. وعندها يأتي وزير الزراعة ويضع يده عليها بحجة أنها أرض بور غير مفلوحة ويعطيها للكيوتسات والمستوطنات لفلاحتها.

واتبعت الحكومة ذلك بقانون الغائبين لعام 1950. وبموجب هذا القانون استولت ادارة القيم على أملاك الغائبين الملحقه بوزارة المالية والتي أقيمت لهذا الغرض، استولت على أملاك ريفية في 350 قرية عربية متروكة أو نصف متروكة، وتبلغ مساحة أراضيها 3,5 مليون دونم (بما فيها 80 ألف دونم بيارات برتقال و 300 ألف دونم بساتين وفواكه).

واعتبر هذا القانون عدداً كبيراً من المواطنين العرب في إسرائيل غائبين. والغائب حسب مفهوم هذا القانون العنصري هو كل شخص كان مواطناً فلسطينياً، ترك في أي وقت بعد 29/11/47 (يوم صدور قرار التقسيم في هيئة الأمم المتحدة) وحتى 1/9/48، مكان اقامته الاعتيادي في فلسطين، الى مكان خارج فلسطين أو الى أي مكان كان تحت سيطرة قوات أرادت منع قيام «إسرائيل». ويشمل هذا النص الألوف من الناس الذين كانوا يعيشون ويشغلون في المدن، وعادوا الى قراهم بعد أن توقفت الأعمال.

ومنح القانون القيم على أملاك الغائبين الحق بالاعلان عن أي شخص «غائباً»، وعلى هذا الشخص أن يثبت العكس. واعتبرت الأوقاف الاسلامية، وتشمل عشرات آلاف الدونمات وآلاف الممتلكات في المدن الكبيرة والصغيرة، اعتبرت أموالاً متروكة على الرغم من وجود المسلمين واحتياجاتهم الدينية والاجتماعية لهذه الممتلكات ولريعتها.

وعلى هذه الأراضي التي صودرت أقيم بين 1953-1947، 350 مستوطنة من مجموعة 370 مستوطنة أقيمت في هذه الفترة.

وصدر في العام 1953 قانون استملاك الأراضي (الموافقة على الأعمال والتعويضات). وجاء هذا القانون ليمنح الحكومات الاسرائيلية صلاحيات واسعة للاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي العربية، وليثبت مصادر الأراضي التي تمت مصادرتها وينص على تعويض أصحابها بمبالغ ضئيلة هي أقرب الى السرقة الشرعية. وقد رفض، على العموم، أصحاب الأراضي الحصول على هذه التعويضات الهزيلة. وخولت المادة الثانية من هذا القانون وزير المالية صلاحية اصدار شهادات تنشر في الجريدة الرسمية تشهد أن أرضاً لم تكن بتصرف مالكها في 1/4/52 أو كانت مستخدمة أو مخصصة بين 14/5/48 (تاريخ إعلان قيام إسرائيل) و 1/4/52 لمقتضيات التعمير والإنشاء الحيوية أو الاستيطان والأمن، وانها لا تزال لازمة لإحدى هذه الغايات.

وبمجرد صدور هذه الشهادات تصبح الأراضي المعنية ملكاً لسلطة الانشاء والتعمير الحكومية. أي أن هذا القانون جاء ليمنح الحكومة ملكية الأراضي التي تم وضع اليد عليها واستعمالها بموجب القوانين السابقة - وقد صدرت شهادات عديدة من قبل وزير المالية بالنسبة لمساحات واسعة من الأراضي تشهد

بأنها متروكة، على الرغم من أن أصحابها بقوا يعملون عليها بكامل الحرية (مثال على ذلك في مجد الكروم وقلنسوة)، وقررت محكمة العدل العليا أن لصلاحية لها في النظر في شكاوى هؤلاء المتضررين من العرب الفلسطينيين الذين صودرت أراضيهم مورد رزقهم، حتى وإن كانت شهادات وزير المالية غير صحيحة ومخالفة للواقع.

وأمثلة على المصادرة التي تمت بموجب هذا القانون:
 البروة منطقة عكا كل أراضيها 13542 دونماً
 الطيبة منطقة المثلث جزئياً 23000 دونم
 عمقه منطقة عكا كل أراضيها 6068 دونماً
 جلجولية منطقة المثلث جزئياً 10468 دونماً
 كويكات منطقة عكا كل أراضيها 4733 دونماً
 كفربرعم منطقة صفد كلياً 11700 دونماً
 حريفش منطقة صفد جزئياً 2950 دونماً
 كفر فاره منطقة صفد كلياً 7229 دونماً
 كابول منطقة عكا جزئياً 2260 دونماً
 معليا منطقة عكا جزئياً 12800 دونماً
 صفورية منطقة الناصرة كلياً 47000 دونم
 باقة الغربية منطقة الخضيرة جزئياً 10995 دونماً
 الدامون منطقة عكا كلياً 10450 دونماً
 جت منطقة الخضيرة جزئياً 4320 دونماً
 الطيرة منطقة المثلث جزئياً 23000 دونماً
 أم الفحم منطقة الخضيرة جزئياً 34600 دونم

وصدرت هذه الشهادات في الجريدة الرسمية بين 53/6/25 و 54/2/2. «وما إن انتهى العام 1954 حتى وصلت مساحة الأراضي العربية المصادرة حوالي 300 ألف دونم، أو نصف ما يملكه العرب مواطنو دولة إسرائيل» (الاتحاد 54/12/18).

ثم جاء قانون مرور الزمن لعام 1958. كان للفلاح الحق في ملكية الأرض إذا أثبت تصرفه بأرض أميرية أو أرض موات لمدة عشر سنوات. فجاء القانون الجديد ليزيد مدة مرور الزمن الى 15 أو 20 سنة. ومكن هذا القانون «السلطات» من مصادرة آلاف الدونمات وخاصة في الجليل.

في العام 1960 تم تعديل قانون الأراضي. كان قد سجل زمن الانتداب أراضي كانت تستخدم لحاجات القرى كالببادر أو التحطيب والري، على اسم المندوب السامي قِيماً عليها لمصلحة احتياطات القرية لعدم وجود سلطات محلية في القرى العربية. فجاء القانون يمنح الحكومة صلاحية تغيير نوعية هذه الأراضي وتحويلها الى أراضٍ لا تتصرف بها القرية بل الحكومة لأغراض أخرى استيطانية، مثلاً.

وهكذا استولت السلطات على أراضي عرب الخوالد وطبعون والعميرات والعمرية (قرب شفاعمرو) ومنحت هذه الأراضي لمستوطنة رمات يوحنا (الاتحاد 13/8/1960) وحدث هذا في قرى عديدة.

واستخدمت الحكومة قانون المنافع العامة، وهو قانون انتدابي قديم لمصادرة أراض عربية. فصادرت العام 1956 ما مساحته 1200 دونم من أراضي الناصرة لاقامة الناصرة العليا. وفي أعام ذاته صادرت 20 ألف دونم من أراضي قرى الشاغور، البعنة، دير الأسد، مجد الكروم، نحف وعرب السواعد وتشمل هذه الأراضي حقول زيتون ومحاجر رخام عربية، صادرتها لبناء «كرمئيل». وهنا برز عارياً المخطط العنصري في تهويد الجليل.

وكان الحاكم العسكري قد أبلغ في كانون أول 1955، جميع مخاتير سخنين وعرابة وديرحنا وعرب السواعد وقرى الشاغور - مجد الكروم ودير الأسد والبعنة ونحف والرامة وكذلك مخاتير قرى منطقة شفاعمرو، بحضور مدير بوليس عكا، انه يعلن جميع الأراضي الواقعة على بعد كيلومتر شمال الطريق العام الممتد من ميعار الى سخنين وعرابه وديرحنا وجنوب الطريق العام الممتد من مجد الكروم الى الرامة منطقة مغلقة يمنع الدخول إليها. وكل من يخالف هذا الأمر يعرض نفسه للسجن 5 سنوات، أو غرامة قدرها 5 آلاف ليرة أو كلتا العقوبتين. وعلم أن عدداً من المخاتير رفض التوقيع على التبليغ المذكور وهذه هي المنطقة رقم 9.

واستمرت مصادرة الأراضي العربية بحجج مختلفة. واستغلت ادارة أراضي إسرائيل الضائقة السكنية في القرى العربية والنقص في أراضي البناء. فكانت تعرض على المواطنين اعطاءهم أرضاً للبناء، دونماً أو أقل، مقابل التنازل عن أراضيهم المصادرة التي قد تصل عشرات الدونمات.

وجاءت هجمة جديدة من قبل «السلطات» لمصادرة مساحات واسعة من أراضي الجليل، لتنفيذ مشروع تهويد الجليل، ولاحقاً في النقب في مطلع 1975. وأثارت هذه المصادرات نقمة واسعة بين الجماهير العربية. وكانت هذه المصادرات الدافع المباشر الى اقامة لجنة الدفاع عن الأراضي العربية في آب 1975.

وفي العام 1979 صدر قانون استملاك الأراضي في النقب لمصادرة مساحات واسعة من أراضي عرب النقب بذريعة تنفيذ اتفاق كامب ديفيد لبناء قواعد عسكرية ومطارات جديدة في النقب بدلاً من تلك التي كانت في سيناء وشملت المصادرة 150 ألف دونم توجب إخلاؤها خلال 3 أشهر.

وقصة العرب البدو في النقب، هي مأساة متواصلة، بدأت بقيام إسرائيل وما زالت مستمرة حتى اليوم. وهدف «السلطة» اقتلاع العرب البدو من مضاربهم وأراضيهم، وحشرهم فيما يسمى بالبلدات (التي هي أشبه بالجيتوات)، ليكنوا قوة عمل رخيصة تخدم الصناعة والزراعة اليهودية في المنطقة. وأقيمت الدوريات الخضراء السيئة الصيت للمساعدة على تنفيذ هذا المخطط.

بعد كل هذه المصادرات لم يبق في يد القرى العربية سوى مساحات صغيرة من الأراضي. وفيما يلي أمثلة على ما كانت تمتلكه القرى العربية وما بقي بعد المصادرات:

كفر قاسم - كانت تمتلك العام 1949 27 ألف دونم وكان عدد سكانها 1700 نسمة، في العام

1979 أصبح عدد سكانها 6250 نسمة وبقي من أراضيها بعد سلسلة المصادرات 1200 دونم.

الطيبة - كانت تمتلك في العام 1949 32 ألف دونم وكان عدد سكانها 4900 نسمة، وفي العام 1976 كان عدد سكانها 15 ألف نسمة يمتلكون 19 ألف دونم.
 أم الفحم - كانت تمتلك 120 ألف دونم ولم يبق في حوزتها سوى 7 آلاف دونم.
 سخنين - كانت تمتلك 95 ألف دونم وكان عدد سكانها 6 آلاف نسمة، بقي 17,500 دونم.
 عرابة - كانت تمتلك 19 ألف دونم وكان عدد سكانها 1880 نسمة، بقي 10 آلاف دونم.
 ديرحنا - فقدت 7 آلاف دونم من أصل 16 ألفاً كانت تمتلكها في العام 47 وقفز عدد سكانها من 900 إلى 4000 نسمة العام 1976.

مقاومة مصادرة الأراضي

بدأ النضال ضد مصادرة الأراضي منذ دخول قوات الهاجاناه الى القرى العربية وفرض الحكم العسكري البغيض على الجماهير العربية. وامتزج النضال ضد الحكم العسكري، بالنضال ضد مصادرة الأراضي وضد قانون الجنسية وممارسات الحكم العسكري القمعية وضد سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي. ولا بد من الإشارة الى أن الكتلة الشيوعية في الكنيست منذ الكنيست الأولى العام 1949، قامت بدور مهم في فضح أعمال الحكومة العنصرية أمام الرأي العام الداخلي والعالمي، وضد سياستها العنصرية.

وكانت بداية النضال في القرى العربية، حيث وقع على عرائض وأرسلت وفود تطالب بحرية الوصول الى الأرض لفلاحتها والسماح للاجئين بالعودة الى قراهم المهجورة.
 وفي نيسان 1952 عقد مؤتمر ضد قانون الجنسية العنصري، وفي هذا المؤتمر اتخذت قرارات، أيضاً، ضد مصادرة الأراضي العربية ومن أجل عودة اللاجئين الى قراهم والفلاحين الى أراضيهم.
 وفي 25 نيسان 1953 وبدعوة من لجنة الدفاع عن حقوق الأقلية العربية عقد في سينما ماي في حيفا مؤتمر يهودي عربي ضد قانون الاستيلاء على الأراضي «لحاجات التحسين والاستيطان والأمن».
 وقام في بداية آب 1953 وفد كبير مؤلف من 80 شخصاً يمثلون فئات السكان العرب في إسرائيل بقيادة لجنة الدفاع عن حقوق الأقلية العربية بالاجتماع بالكتل البرلمانية في الكنيست ولجنة الكنيست، وطرح أمامها قرارات مؤتمر حيفا وطالب بتحقيقها.

في 29/9/53 عقد اجتماع كبير في قاعة المكابي في حيفا بدعوة من عصابة الدفاع عن حقوق الأقلية العربية. واتخذت في هذا الاجتماع قرارات ضد التحريض العنصري ضد الجماهير العربية وضد سياسة الاضطهاد القومي ومصادرة الأراضي العربية ونسف القرى العربية (هدمت كفربرعم وأم الفرج في هذا الوقت). وكان قد جرى تحضير لهذا المؤتمر بعقد سلسلة من الاجتماعات في القرى العربية بدعوة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

وعقد في الناصرة في 24/10/55 مؤتمر الفلاحين العرب، وحضرت وفود من 22 قرية ومن الناصرة وحيفا، وهي كفرنا والرينة وطرعان والمغار وشفاعمرو وعبلين وطمرة وكابول وسخنين وعراة وديرحنا واكسال ودبورية وكفرياسيف وأبو سنان والرامة ويافة الناصرة والمكر وعيلوط وسولم وجديدة وعيلبون.

وعالج المؤتمر مشاكل المزارعين العرب وطالب بإرجاع الأراضي المصادرة الى أصحابها وتقرر تأليف لجنة عامة للفلاحين وارسال وفد الى الكنيست.

استنفار الجماهير العربية

في مطلع 1975، بدأت هجمة جديدة على الأراضي العربية في الجليل والمثلث والنقب. وأعلنت نشرة وزارة الزراعة الشهرية مشروع «تطوير الجليل» وهو اصطلاح السلطات آنذاك لتهويد الجليل... وجاء في المشروع «القضية الخاصة بالجليل هي قلة السكان اليهود بالنسبة لغير اليهود الذين يؤلفون 70% من مجموع السكان». أما أهداف مشروع «تطوير الجليل» أي تهويد الجليل فهي:

«تغيير الوضع الديمغرافي الراهن بين السكان اليهود وغير اليهود بمشروع تطوير طويل الأمد». وتحدث المشروع عن مصادرة 20 ألف دونم قبل ان (8000) دونم منها أرض حكومية و 5000 أرض يهودية، واتضح أن أراضي الحكومة ليست أراضي حكومية، بل أرض تعود للقرى العربية وتسجلت زمن الانتداب باسم المندوب السامي بسبب عدم وجود مجالس محلية. وظهرت النية في مصادرة آلاف الدونمات في المثلث ومساحات واسعة من الأراضي في النقب.

وعقد في حيفا في 29/7/75 في قاعة نادي الأخوة اجتماع تشاوري حول البرامج اليهودية لمصادرة واستملاك مساحات كبيرة من الأراضي في الجليل لمقتضيات مشاريع التهويد وكذلك في المثلث والنقب، وأقام المجتمعون لجنة مبادرة للدعوة لاجتماع موسع في الناصرة في 14/8/75 يحضره ممثلون عن القرى والسلطات المحلية العربية والهيئات الشعبية وشخصيات يهودية ديمقراطية لإقامة لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر شعبي في 6/9/75 احتجاجاً على مشاريع التهويد ولمطالبة الحكومة بوقف مصادرة الأراضي العربية الذي كانت قد أقرته.

وشارك في هذا الاجتماع في حيفا عدد من الشخصيات وأعضاء المجالس البلدية والمحلية منهم القس شحادة شحادة (شفاعمرو)، ومسعد قسيس؛ رئيس مجلس محلي معليا وعضو اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء السلطات المحلية العربية، والمحامون علي رافع ومحمد معاري من حيفا، والمحامي فتحي شبيطه من الطيره، والدكتور سليم مخولي من كفرياسيف والاستاذ جريس دله، وعضو المجلس البلدي في عكا رمزي حوري، ورئيس مجلس يافة الناصرة أسعد يوسف، ونائب رئيس مجلس محلي الرينة حسن محمود، ونائب رئيس مجلس الطيبة المحلي عبد الحميد ابو عيطه، وعضو مجلس بلدية الناصرة (المقال) غسان حبيب، وعضو مجلس محلي باقة الغربية ابراهيم بيادسي، والمهندس عبد الحفيظ جالي من الطيبة، وعضو اللجنة التنفيذية للهستدروت عثمان ابو راس، وبولس حنا بولس من ملاكي البعنه،

وسليم القاسم وصليبا خميس وآخرون. كما تقرر تشكيل لجنة محامين لدراسة قوانين مصادرة الأراضي وتنوير خطوات المؤتمر في المعركة ضد سياسة سلب الأراضي العربية، والتوجه الى جميع الملاكين والسلطات المحلية كي ترسل المعلومات المتوفرة لديها ولمقتضيات الاستشارة الى هيئة المحامين الشعبية، واعداد كراس عن مخططات المصادرة وسلب الأراضي تحضيراً للمؤتمر العتيد.

الناصرية: اجتماع تحضيرى

في إطار التحضيرات للاجتماع التحضيرى لمؤتمر الكفاح ضد مصادرة الأراضي، أصدرت لجنة المبادرة نداء لوقف عملية مصادرة الأراضي. وقد وقع على هذا النداء عدد كبير من الشخصيات وممثلي المجالس المحلية والبلدية والمؤسسات والهيئات الشعبية. ويتضمن النداء دعوة لعقد مؤتمر لمطالبة الحكومة بوقف عمليات المصادرة. هذا وأعدت لجنة المبادرة نداءً مماثلاً باللغة العبرية لجمع تواقيع شخصيات يهودية.

وفي مساء الجمعة 75/8/15 في قاعة فندق غراندنيو، في الناصرة وبدعوة من لجنة المبادرة، عقد اجتماع تحضيرى كان بمثابة ناقوس خطر للدفاع عن البقية الباقية من أراض في أيدي المواطنين العرب والتي تتعرض لهجوم شامل لانتزاعها من أيدي أصحابها الشرعيين بمختلف حجج التطوير وتوزيع السكان والتهويد.

وتقرر بالاجماع الدعوة لعقد مؤتمر شعبي ضد مصادرة الأراضي العربية يعقد في الناصرة بتاريخ 75/10/18. ووجه الاجتماع نداء الى الرأي العام اليهودي في البلاد لمساندة الدعوة للمؤتمر وتأييد النضال العادل من أجل المساواة في الحقوق وضد مصادرة الأراضي العربية.

وكان من بين المشتركين عدد من رؤساء المجالس المحلية وأعضاء مجالس محلية عربية ومزارعون وملاكون وأعضاء مجالس عمال وأكاديميون وكتاب وتجار وأعضاء كنيست من مختلف التيارات السياسية المعارضة لسياسة الحكومة الرسمية، وفي هذا الاجتماع جرت اقامة لجنة الدفاع عن الأراضي، وجلس في رئاسة الاجتماع التحضيرى الكبير القس شحاده شحاده من شفاعمرو والدكتور أنيس كردوش من الناصرة ومحمد داوود؛ رئيس مجلس محلي أم الفحم ويونس نصار؛ رئيس مجلس طرعان المحلي وجمال طريه؛ رئيس مجلس سخنين المحلي وأسعد يوسف؛ رئيس مجلس محلي يافة الناصرة والمحامي حنا نقاره وصليبا خميس.

وتلقت رئاسة الاجتماع تحية من اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء السلطات المحلية العربية التي أبرقت معلنة تأييدها لأهداف الاجتماع وقراراته، كذلك وصلت برقية من مشايخ العرب في النقب ومنهم الشيخ حماد أبو ربيعة عضو الكنيست، يعربون فيها عن مشاركتهم وتضامنهم مع هذا الاجتماع الذي كان أوسع الاجتماعات تمثيلاً للمواطنين العرب في اسرائيل.

واستمع الاجتماع الى بيان عن مشاريع المصادرة الجديدة ألقاه المحامي حنا نقارة.

ومع النداء الموجه الى الرأي العام اليهودي في البلاد طالب الاجتماع الحكومة بالغاء مشاريع مصادرة الأراضي العربية التي تستهدف مصادرة 30 ألف دونم من الجليل منها حوالي 17 ألف دونم من الأراضي الزراعية يمتلك أكثرها مزارعون عرب ومصادرة 1,5 مليون دونم في النقب وألوف الدونمات الأخرى في المثلث.

وقرر الاجتماع التحضيرى الموسع انتخاب لجنة تحضيرية من حوالي 40 شخصية لمتابعة العمل في الاعداد للمؤتمر تضم عدداً من رؤساء المجالس المحلية والبلديات ومهندسين وأطباء ومحامين وملاكين ورجال دين وغيرهم من الشخصيات، مع ابقاء الباب مفتوحاً لانضمام من تراه مناسباً للمشاركة في التحضير للمؤتمر. كما تقرر الاتصال بعرب النقب لإشراكهم في التحضير للمؤتمر.

وقرّر الاجتماع، أيضاً، عقد اجتماعات شعبية في المدن والقرى احتجاجاً على مخططات مصادرة الأراضي وللمطالبة الحكومة بإبطالها وبإلغاء الغبن اللاحق بالمواطنين العرب وبتطبيق مبدأ المساواة واحترام حقوق المواطنين العرب في إسرائيل اليومية والقومية على السواء.

وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية:

القس شحادة شحادة - شفاعمرو، يونس نصار - رئيس مجلس محلي طرعان، جمال طرييه - رئيس مجلس محلي سخنين، محمد مرعي - نائب رئيس مجلس محلي المشهد، رحيب حجازي - مهندس الكترولني من طمره، عزمي النشاشبي - مهندس من عبلين، ياسين ياسين - نائب رئيس مجلس محلي عرابية، الدكتور أنيس كردوش من الناصرة، صبحي حمادة - عضو مجلس شفاعمرو البلدي، المحامي حنا نقاره - حيفا، المحامي علي رافع - حيفا، المحامي أنيس شقور - حيفا، المحامي محمد ميعاري - حيفا، توفيق طوبي - عضو كنيست، أسعد يوسف - رئيس مجلس محلي يافة الناصرة، رمزي خوري - عضو بلدية عكا، حسن خطبا - نائب رئيس مجلس محلي الرينة، عبد الحميد أبو عيطة - نائب رئيس مجلس محلي الطيبة، محمد داود - رئيس مجلس محلي ام الفحم، عاصم الخطيب - سكرتير لجنة المبادرة الدرزية، غسان حبيب - عضو بلدية الناصرة (المحلولة)، نجيب الفاهوم - عضو بلدية الناصرة (المحلولة)، المحامي حبيب أبو حلو - نائب رئيس مجلس محلي الرامة، مسعد قسيس - رئيس مجلس محلي معليا، توفيق زباد - عضو كنيست، محمود اغبارية - عضو مجلس محلي أم الفحم، المحامي علي حمود - عكا، الشيخ فرهود فرهود - رئيس لجنة المبادرة الدرزية - الرامة، فتحي شبيطه - الطيرة، المهندس عبد الحفيظ جبالي، موسى بصل - عضو مجلس محلي كفرياسيف، الدكتور سليم مخولي - كفرياسيف، المحامي وليد الفاهوم - الناصرة، ذيب عطالله - يركا، محمد علي طه - كابول، المحامي عزيز شحاده - الناصرة، المحامي محمد كيوان - عضو مجلس ام الفحم، صليبيا خميس - حيفا.

وعنوان المراجعة: الدكتور أنيس كردوش - شارع الخانوق - الناصرة.

وعمدت الحكومة الى المناورة، فبدلاً من ضم مساحات واسعة من الأراضي العربية في منطقة الجليل الى سلطة مجلس بلدية الناصرة العليا اليهودية وكرمثيل، قررت مصادرة الأراضي مباشرة.

وبموجب قرار الحكومة، كما جاء في الصحف، فستعلن السلطات عن مصادرة ألفي دونم من منطقة الناصرة وألفي دونم من منطقة كرمثيل و 650 دونماً أخرى من أراضي قرية جولس في الجليل الغربي.

ونشرت الصحيفة المبامية «المرصاد» أن وزير المالية بصفته الوزير المخول، قد قام بالتوقيع على أوامر المصادرة، إلا أن اصدار هذه الأوامر تأجل الى حين اجراء ترتيبات خاصة بالمصادرة. ومن المعروف أن التعويضات الحكومية المقترحة تبلغ 1500 ليرة للدونم الواحد!

وقام مستشار رئيس الحكومة السيد طوليدانو، بحملة مركزة على رؤساء المجالس المحلية العربية بغية اقناعهم بالموافقة على مشروع المصادرة، وتوجه الى أعضاء اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء المجالس طالباً الاجتماع اليهم لهذه الغاية، وكان اجتماع اللجنة القطرية لمؤتمر الرؤساء قد قرر، في اجتماع عقده في كفرمندا، مقاومة مشروع المصادرة بكل الوسائل.

وقام المواطنون العرب بالتوقيع على نداء اللجنة التحضيرية القطرية للمؤتمر الشعبي ضد المصادرة. ووقع على هذا النداء المئات من مختلف فئات الشعب من المدن والقرى العربية.

تحضير شعبي لمؤتمر الناصرة

وجرى عقد العديد من الاجتماعات احتجاجاً على مخططات المصادرة وتحضيراً للمؤتمر الشعبي الواسع منها على سبيل المثال لا الحصر: في طمره وعرابه والبعنه ودير الأسد وكفرياسيف وباقة الغربية. ومما قاله حنا مويس رئيس مجلس الرامة المحلي في اجتماع البعنه-دير الأسد في 2/10/75:

«إننا نعلن للملأ احتجاجنا واستنكارنا للمخططات والمشاريع التي تبرمج مصادرة قسم كبير من البقية الباقية من الأراضي العربية بحجة التطوير، واعطاء الصفة القانونية للمصادرة.

لقد صودر أكثر من مليون دونم من الأراضي العربية منذ قيام الدولة، وفقدت القرية، العربية صفاتها الزراعية، وبالمقابل لم تقم فيها مشاريع صناعية، وانخفضت نسبة الذين يعتاشون من الزراعة الى 5-15٪، وأصبح 70٪ من مجموع الأيدي العاملة القروية تعمل خارج القرية، والنسبة بين الشباب تبلغ 90٪. ويمكن التساؤل ماذا يجري لهؤلاء في حالة حدوث أزمة؟

من هنا تبرز أهمية التمسك بالأرض كمصدر رزق، والمثل يقول: «من لا أرض له لا وطن له»، لذلك نعارض بكل شدة مشروع تهويد الجليل. والمؤتمر القطري في الناصرة سيوحد هذه المعارضة.

لقد كانت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية من أوائل من نبهوا الى خطر تهويد الجليل. وقد بحثنا الموضوع وأرسلنا الاحتجاجات الى المراجع المختصة - كما قدمنا احتجاجاً على ضريبة الملك وتمويل الشراء للسيد اسحاق راين رئيس الوزراء في اجتماعنا معه في 17/12/74.

نحن لا نعارض التطوير. لكن لا نرضى أن يكون على حسابنا. التطوير لا يستدعي مصادرة الأرض من أصحابها.

لذلك ندعو لانجاح مؤتمر الدفاع عن الأراضي العتيد في الناصرة الذي سيعلن رفض شعبنا لقطع موارد رزقه وتشبثه بوطنه وأرضه».

كما عقد اجتماع يهودي-عربي في حيفا ترأسه القس شحادة شحادة، وتكلم فيه الدكتور بنيامين بيت هلحمي من جامعة حيفا، والطالب ش. عيلم؛ ممثل لجنة التعايش في جامعة حيفا، ورامز جريسي؛

ممثل لجنة الطلاب الجامعيين العرب في حيفا وحاتم حلبي؛ ممثل لجنة المبادرة للشباب الدروز، والبروفسور كالمات التمان، وعضو الكنيسة توفيق زياد. وفي يوم الخميس 75/9/11 سارت قرية طرعان عن بكرة أبيها في مظاهرة نضالية اشترك فيها ألوف العمال والفلاحين والنساء والطلاب احتجاجاً على اقامة مصنع الاسمنت في طرف القرية وعلى أراضيها التي قررت الحكومة سلبها منهم، ورافق المظاهرة اضراب عام في القرية اشترك فيه مئات العمال والتجار والحرفيين، كما أضربت جميع المدارس. هذا وخطب في المتظاهرين رئيس المجلس المحلي السيد يونس نصار، وإمام القرية الشيخ محمود يونس شعبان، وخوري القرية الأب كامل ميخائيل الخوري، وعضو الكنيسة الشيعي توفيق زياد، الذي قوبلت كلماته بعاصفة من التصفيق.

وقد رفض ممثلو البدو عروضاً حكومية لمنحهم 20% من أراضيهم فقط برسم الاعارة والتأجير لمدة 99 سنة، كما أعلن سكان عين ماهل عن تصميمهم على مقاومة نوايا لجنة التحكيم تجريدهم من أكبر قسم من أراضيهم التي سجلت في حينه باسم المندوب السامي وتبلغ قرابة 9 آلاف دونم من أراضي القرية منها 8 آلاف دونم مراعي وأحراشاً.

وفي اجتماع عقده اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي للدفاع عن الأراضي حضرته الأكثرية الساحقة من أعضاء اللجنة كشف النقاب عن أن الحكومة تنفذ مخططات مصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي العربية من «الأرض المشاع» المسجلة باسم المندوب السامي البريطاني و «الأرض الموات»، وحذرت اللجنة من أن نطاق المصادرة يتجاوز الـ 20 ألف دونم في الجليل التي يتحدث عنها مشروع التهويد، و 1,5 مليون دونم من أراضي سكان النقب.

سرّ الخريطة الهيكلية

ودعا الاجتماع التحضيري، الذي ترأسه القس شحادة شحادة، رؤساء المجالس المحلية ولجنة مؤتمر رؤساء السلطات المحلية العربية القطرية الى الاعتراض الفوري على الخارطة الهيكلية للجليل، التي تتميز بالغموض المتعمد لاضاعة حق أصحاب الأرض والسلطات المحلية.

المؤتمر في 10/18 في الناصرة

قررت اللجنة التحضيرية عقد المؤتمر القطري الشعبي العربي-اليهودي للدفاع عن الأرض في قاعة سينما الناصرة، بتاريخ 18/10/75 الساعة 10 صباحاً، كما قررت اصدار نداء للرأي العام يؤكد أهمية تأييد المؤتمر وتشديد معركة الدفاع عن الأرض.

مذكرة إلى الحكومة

وقررت اللجنة التحضيرية توجيه مذكرة اضافية الى الحكومة حول الأخطار التي تتهدد كيان عرب

إسرائيل بسبب مصادرة الأراضي العربية وكذلك مذكرة أخرى لرئاسة الكنيست تطلب فيها استقبال وفد عن المؤتمر يرفع مطالبه بشأن الأرض وللاحتجاج على الإجحاف والتمييز اللاحق بالسكان العرب فيما يتعلق بالمصادرات وقانون ضريبة الملك.

مظاهرة في القدس

كما قررت اللجنة التحضيرية كذلك تقديم اقتراح للمؤتمر بتنظيم مظاهرة في القدس احتجاجاً على اتساع نطاق عمليات المصادرة ونزع ملكية أصحاب الأراضي العربية عنها. كما دعا عدد من أعضاء اللجنة التحضيرية الى دراسة موضوع دعوة السكان العرب في إسرائيل الى اعلان اضراب عام اذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم.

لجنة استشارية من المحامين

وقررت اللجنة التحضيرية اقامة لجنة من المحامين ذات صفة استشارية لتنوير الرأي العام والسلطات المحلية بشأن أساليب الحكومة في مصادرة الأراضي وانتزاع ملكيتها والسوابق التي تجري في «محاكمات» الأرض. وتتألف نواة هذه اللجنة من المحامين حنا نقارة، محمد ميعاري، محمد كيوان، حبيب أبو حلو، أنيس شقور وعلي رافع. كما قررت اللجنة التحضيرية ارسال برقية تأييد الى اجتماع رؤساء المجالس العربية الدرزية القطري، الذي سيعقد في ترشيحا، تدعوهم فيها الى تأييد المؤتمر الشعبي للدفاع عن الأرض. وفي ختام الاجتماع قررت اللجنة مواصلة عقد الاجتماعات الشعبية الاحتجاجية في البلاد من الجليل الى النقب، وتوجيه وفد لبحث توحيد المعركة مع سكان النقب العرب الذين تتعرض أراضيهم الى المصادرة على نطاق واسع.

سكرتارية مصغرة للمتابعة

وانتخب الاجتماع سكرتارية مصغرة للمتابعة التحضير للمؤتمر قوامها المحامي حنا نقارة، القس شحادة شحادة، المحامي محمد ميعاري، مسعد قسيس؛ رئيس مجلس محلي معليا، يوسف خير؛ رئيس مجلس محلي البقيعة، الدكتور أنيس كردوش والدكتور سليم مخولي وصليبا خميس.

مجالس محلية عربية تؤيد المؤتمر

واتخذ مجلس محلي ابو سنان في جلسته المنعقدة بتاريخ 9/4 قراراً بتأييد مساعي اللجنة التحضيرية

لمؤتمر الدفاع عن الأراضي العربية، والمشاركة الفعالة في المؤتمر. كما قرر الاحتجاج على مخططات «السلطات» الرامية الى تهويد الجليل والتي تعني سلب المزيد من الأراضي العربية، وقرارات مماثلة اتخذها مجلس محلي البقيعة برئاسة السيد يوسف خير ومجلس محلي كفر ياسيف وغيرهم. وعقد مجلس الرينة المحلي جلسة في 13/9/75 قرر فيها الاعتراض على الخارطة الهيكلية المعروضة في دائرة حاكم لواء الناصرة لما فيها من ابهام واجحاف بحق سلطات المجالس المحلية العربية، وقرر المجلس عدم التنازل عن أي شبر من سلطة نفوذه.

وعقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدفاع عن الأراضي اجتماعاً موسعاً في البقيعة ضم ممثلين عن قرى الجليل الغربي للاحتجاج على مشاريع مصادرة الأراضي وتحضيراً للمؤتمر الشعبي.

وحضر الاجتماع كل من الشيخ فرهود «الرامه» ورئيس مجلس محلي معليا مسعد قسيس، ورئيس مجلس محلي البقيعة يوسف خير، والمحامين علي حمود وحبيب أبو حلو، والدكتور سليم مخولي وعضو مجلس محلي كفر ياسيف موسى بصل، ونعيم مخول، وعضو بلدية عكا رمزي خوري. واعتذر عن حضور الاجتماع بسبب الانشغال حنا مويس وعاصم الخطيب.

وقرر المجتمعون عقد اجتماعات ومؤتمرات شعبية محلية في الجليل الغربي للاحتجاج على سياسة المصادرة وللمطالبة بالغاء ضريبة الملك الباهظة ولدعوة الجماهير للاشتراك في مؤتمر الدفاع عن الأراضي وجمع التبرعات له.

وقام الأعضاء الشيوعيون السبعة في مجلس بلدية الناصرة المحلول والممثلون لآلاف المواطنين في المدينة بتقديم اعتراضهم على الخارطة الهيكلية. وكان المهندس بشارة معمر قد قام، برفقة عدد من أعضاء البلدية الشيوعيين بمراجعة الخارطة وأجرى مقارنته مع الخارطة الهيكلية لعام 1966 لإستطلاع الفروق بينهما. وتبين ان الخارطة الأخيرة مبهمه تماماً ولا يوضح فهرسها شيئاً بالمره، ولا ذكر فيها لاسم مدينة أو قرية أو أرقام لأية بلوكات تشمل منطقة البلدية أو مجلس محلي. ولا تظهر فيها حدود الأراضي التي تعتزم لجنة التنظيم تخصيصها لهذه الغاية.

وأعلن النواب الشيوعيون في مذكرة الاعتراض المقدمة الى الدائرة المذكورة مطالبتهم بتوسيع رقعة الأراضي التابعة لسلطة بلدية الناصرة لتخفيف وطأة الاكتظاظ السكاني، كما طالبوا بتطوير مدينة الناصرة التي تفتقر الى الحدائق أو الصناعات ومتطلبات السياحة.

ونشرت صحيفة «الأنباء» (75/9/22) نبأ جاء فيه: إن لجنة الحدود المعينة قررت توسيع حدود بلدية الناصرة العليا بعشرة آلاف دونم ومدينة الناصرة بـ3 آلاف دونم، فقط. وأعطى المجال للناصره العليا كي تتوسع في الجهة الجنوبية المشرفة على قرية اكسال. وقد أثار هذا التمييز الفاضح امتعاضاً شعبياً واسعاً.

أعمال احتجاجية

كيف تحمي قرية كسرى أراضيها من النهب؟ فمنذ أن لعبت عين الحاكم الصهيوني القائم على أراضي

قرى الجليل الدرزية وبدأ يخطط لتنفيذ نهجها - «تطويرها»... تيقظ أهل هذه القرى وبدأوا يكافحون بكل السبل للحفاظ على أراضيهم.

أهالي قرية كسرى الدرزية العربية اتفقوا أن يقوم واحد منهم كل يوم بالتجول الدائم على ظهر دابة في الأراضي المحيطة بالقرية. وواجب هذا «الحارس» هو أن يستصرخ أهالي القرية وينبههم إذا رأى أو شعر بأن الحكومة بعثت مهندسين أو آلات عمل إلى أراضي القرية.

أما في يافة الناصرة فقد عقد اجتماع شعبي بدعوة من المجلس المحلي (السبت 20/9/75) احتجاجاً على محاولات بلدية «مجدال هعيمق» -المجيدل سابقاً- ضم 300 دونم من أراضي يافة الناصرة إلى سلطتها، وقرر الاجتماع الاحتجاج على سلخ المساحة المذكورة من منطقة نفوذ المجلس المحلي والاعتراض على الخارطة اللوائية وضريبة الملك، كما قرر المجتمعون تأييد مؤتمر الأراضي المقرر عقده في الناصرة في 18/10/75.

وفي البقيعة عقد اجتماع تظاهري كبير في ساحة القرية (26/9/75) بدعوة من اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدفاع عن الأراضي للاحتجاج على سياسة المصادرة والتهويد وتأييد المؤتمر العتيد الذي سيعقد في الناصرة. وقرر المجتمعون الاحتجاج على الخارطة الهيكلية اللوائية التي خطت الحكومة بموجبها تقليص مناطق صلاحيات السلطات المحلية العربية وسلب أراضي جديدة.

كما عقد اجتماع شعبي في دالية الكرمل وآخر في جامعة حيفا بمبادرة لجنة الطلاب العرب تضامناً مع مؤتمر الدفاع عن الأراضي العربية.

ودعت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عشية عقد المؤتمر القطري للدفاع عن الأراضي جميع السلطات المحلية للاشتراك في المؤتمر. وجاء هذا في اجتماع عقده في الناصرة في 14/10/75، كما قررت تأييد المؤتمر وأهدافه والعمل على انجازه كوسيلة للدفاع عن الأراضي العربية، وأن يتكلم مسعد قسيس رئيس مجلس معليا المحلي، ومحمد مصطفى محاميد رئيس مجلس ام الفحم المحلي في المؤتمر الشعبي المذكور، باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.

كما قام ممثلو العمال والحزب الشيوعي في المدينة والتجار والحرفيون وممثلو الأكاديميين ورابطة الطلاب الجامعيين العرب في الناصرة وغيرهم بتوزيع الدعوة التي وجهتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدفاع عن الأراضي للاشتراك في المؤتمر بشكل تظاهري يوم الثلاثاء 14/10. ويذكر أن الدكتور أنيس كردوش غادر فراش المرض لتوّه للاشتراك في توزيع الدعوة، الأمر الذي لاقى جل التقدير من جماهير الناصرة الذين راحوا يسلمون عليه ويقبلونه مهئئين ومربين عن تقديرهم لتضحيتته، ومتمنين له الشفاء العاجل.

أضحّم مؤتمر شعبي للدفاع عن الأراضي العربية

عقد يوم السبت 18/10/75 بحضور مئات الوفود التي قدمت إلى الناصرة من النقب في الجنوب حتى أعالي الجليل في الشمال، وكانت الوفود تمثل كافة فئات الشعب والسلطات المحلية العربية في الوسط

العربي كما حضر الى المؤتمر أكثر من ألفين من أبناء الناصرة والقضاء وجرت أعمال المؤتمر في جو من الحماس والنظام ما أثار إعجاب المراقبين الأجانب. واتخذ المؤتمر قرارات وُصفت بأنها تعتبر ميثاقاً وطنياً للجماهير العربية في «إسرائيل».

مظاهرة طلاب طمرة

وما ان أُرُفت الساعة العاشرة صباحاً حتى وصلت الى قاعة «سينما الناصرة» الرحبة مظاهرة تلقائية للطلاب الثانويين في طمرة تحمل اللافتات تأييداً للمؤتمر وهاتفه «لا تشريد ولا تهويد عن أراضينا ما نحيد»! وفي جو من الحماس الكبير اعلن الدكتور أنيس كردوش افتتاح المؤتمر. وكانت قاعة المؤتمر والممرات وأرصعة الشارع في الخارج تغص بالجماهير. وكانت مكبرات الصوت تنقل الكلمات الى الخارج.

وجاء في كلمة الدكتور أنيس كردوش أن هذا المؤتمر القطري الضخم يعبر عن وحدة صف الجماهير العربية ضد سياسة الطغيان والاستبداد والعنصرية - وشرح الدكتور أنيس كردوش، الذي انتخب رئيساً للمؤتمر، الأهداف التي يُعقد من أجلها. وبتصفيق حاد قاطعت الجماهير صرخته «ارفعوا أيديكم عن أراضينا».

رئاسة المؤتمر

وكان يجلس على المنصة في رئاسة المؤتمر، فضلاً عن الدكتور أنيس كردوش، أعضاء سكرتارية اللجنة التحضيرية للمؤتمر، محمد مصطفى محاميد (رئيس مجلس محلي أم الفحم) مسعد قسيس (رئيس مجلس محلي معليا) ممثلين عن اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية، ونوري العقبة، ممثلاً عن لجنة عرب النقب للدفاع عن الأراضي، والمحامي حنا نقارة وصليبيا خميس والقس شحادة شحادة والمحامي محمد ميعاري والدكتور سليم مخولي والشيخ فرهود فرهود ومحمد زيدان (رئيس مجلس محلي كفرمندا) والرئيس الدوري للجنة القطرية للسلطات المحلية وكميل فاخوري (ممثل لجنة اتحاد الطلاب الجامعيين العرب في اسرائيل) وكذلك الخطباء من الضيوف اليهود، عضو الكنيسة ماير فلنر، وعضو الكنيسة مثير بعيل، وأوري أفنيري، والبروفسور شاؤول فوغل (الجامعة العبرية القدس) والكاتب مردخاي أبي شاؤول (نائب رئيس لجنة حقوق الانسان) وميخا رحمان من كيبوتس كيرم شلوم.

تقرير حنا نقارة

وقدم التقرير الرئيسي للمؤتمر المحامي حنا نقارة، أكبر الخبراء العرب في قضايا الأراضي في اسرائيل.

وقد وزع تقريره باللغتين العبرية والانجليزية على الصحافيين الأجانب ووكالات الأنباء. وقد أكد المحامي نقارة، في كلمته، أن الجماهير العربية في إسرائيل أصبحت تملك وسائل النضال المشروع لاحتباط مخططات سلب الأراضي، وأبرز أنه لا مجال لليأس في نفوس العرب في إسرائيل على الرغم من النكسات والصدوع التي أحدثتها الاتفاق المرحلي في سيناء.

كلمات السلطات المحلية العربية

وتكلم باسم السلطات المحلية العربية في إسرائيل كل من محمد مصطفى محاميد ومسعد قسيس. كما ألقى الشيخ فرهود فرهود أمام الطائفة الدرزية في الرامة كلمة شاملة عن الاضطهاد اللاحق بأبناء الطائفة الدرزية العرب. وكشف بالأرقام عما صدرته السلطات من القرى الدرزية وقال: إن الأرض هي رمز وجودنا في هذه البلاد. وأعلن رفضه لمشاريع التهويد والمصادرة. وفي ختام كلمته ألقى قصيدة عصماء اختتمها بالبيت التالي:

فإن عدلتم فإني سوف أحفظكم وإن ظلمتم فما الظلام باقينا

وألقى البروفسور فوغل كلمة قوية دعا فيها الى تشديد مقاومة تهويد الجليل، الذي هو شعار عنصري، معناه أن يكون الجليل لشعب واحد، فقط، وليس للشعبين. وأضاف: إن أعمال حكومة إسرائيل هي التي ساعدت على اتخاذ قرار بإدانة الصهيونية كحركة عنصرية في الأمم المتحدة. أما أورني أفنيري، محرر مجلة «هعولام هزيه»، فأشار الى المصادرات الكبيرة التي جرت في (1948-1951) ودعا الى نضال يهودي - عربي مشترك ضد سياسة سلب الأرض العربية.

وحيا المؤتمر باسم لجنة حقوق الانسان في إسرائيل الكاتب العبري مردخاي أبي شاؤول فندد بالمصادرة والقوانين التي تطلق يد الحكومة في نهب أراضي العرب. ووجه نداءه الى اليهود ليرفعوا صوت الاحتجاج ضد هذا العدوان على العرب.

وحدة الصف

ودحض يونس نصار؛ رئيس مجلس محلي طرعان، في كلمته الشائعات المغرضة لوصم المؤتمر بالحزبية. وناشد المثقفين من أبناء الشعب العربي الالتفاف حول شعبهم لمتابعة المعركة.

نضال مشترك

وقال عضو الكنيست مئير بعيل (كتلة موكيد): جنئت لأتضامن معكم ضد المصادرة. وقال إنه يعرف مأساة بدو النقب واعترف أن المصادرات تحدث ضرراً كبيراً للسكان العرب ولدولة إسرائيل، أيضاً. وأعرب عن أمله في أن يتخذ هذا النضال للدفاع عن الأرض صفة يهودية - عربية.

وقال بعيل: لنضع لنا هدفاً بأن يبلغ النضال الشعبي درجة لا يجرأ بعدها أي حاكم أن يصادر أرضاً عربية.

أعمال اللجنة التحضيرية

وألقى القس شهادة شحادة تقريراً عن نشاط اللجنة التحضيرية للمؤتمر وعدد الاتصالات الواسعة التي أجرتها اللجنة مع مختلف الجهات والهيئات لشرح قضية الأرض. وكان من أبرز نشاطات اللجنة التحضيرية: الاجتماعات الشعبية الكبيرة وحملة الشرح التي انعكست في المقالات والبيانات التي نشرتها صحف إسرائيل يهودية وعربية، محطة مؤامرة الصمت لإخفاء معالم الجريمة. ودعا القس شهادة، في ختام كلمته، الى مواصلة تأييد لجنة المؤتمر مادياً ومعنوياً. وقد بلغت التبرعات التي وصلت إلى رئاسة المؤتمر من الحضور (13,000) ليرة. وكانت المجالس العربية قد وعدت بالمساهمة في تمويل هذه المعركة الشريفة، التي هي معركة الشعب العربي كله في اسرائيل.

مأساة بدو النقب

وقدم نوري العقبة تقريراً عن المأساة التي تجري على أرض النقب، بمحاولة «السلطة» وضع يدها على أكثر من 1,5 مليون دونم، وعن نضال عرب النقب ضد هذه المؤامرة. ولأول مرة يتحقق العمل المشترك بين عرب النقب وعرب الشمال في إسرائيل في معركة الدفاع عن الأرض.

ماير فلنر

وألقى عضو الكنيست والسكرتير العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي ماير فلنر، كلمة مهمة عن الدوافع السياسية للرجعية الحاكمة في اغتصاب الأرض العربية. وأكد على أهمية وحدة صف الجماهير العربية في اسرائيل. وقال: إن سياسة الحكومة تعرقل التوصل الى سلام حقيقي يقوم على العدل بين الشعبين، الشعب العربي الفلسطيني وشعب «إسرائيل».

كلمات

وتلاه في الكلام كل من محمد زيدان؛ رئيس مجلس كفرمندا والشيخ نجيب مبدا (يركا) ونعيم مخول وكميل فاخوري وأحمد نجم (ممثل الطلاب الثانويين في الناصرة). وكان المحامي محمد ميعاري عضو رئاسة المؤتمر، يقدم بين الفينة والفينة تقارير الى المؤتمر عن رسائل

وبرقيات التأييد فأعلن أن أكثر من ألف طالب من ثانويات الناصرة وقّعوا على عرائض تأييد وجهوها الى رئاسة المؤتمر. ووصلت رسالة تأييد تحمل توقيع طلاب شفاعمرو الثانويين الذين أضربوا عن الدراسة تضامناً مع المؤتمر، وأعلن أن طلاب مدرسة طمرة الثانوية قد أضربوا عن الدروس وساروا في تظاهرة في شوارع القرية تصدى لها البوليس واعتقل أحدهم. كما أعلن الميعاري عن العديد من رسائل التأييد التي وردت من المجالس المحلية في سخنين واكسال وعرابة وجديدة وغيرها. وقرأ عدداً من الرسائل التي وردت من شخصيات وهيئات يهودية وبرقية من وفد من النساء الذي يشترك في مؤتمر النساء العالمي في برلين، وبرقية من الشاعر سميح القاسم، وبرقية من عضو الكنيست حماد أبو ربيعة، يعتذر فيها عن حضور المؤتمر.

وكان حاكم لواء الشمال قد بعث برسالة الى رئيس المؤتمر يعرب فيها عن اعتذاره عن الحضور.

لجنة متابعة

وفي ختام المؤتمر قرر المجتمعون انتخاب لجنة متابعة، كما اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات المهمة. ومن أهم الخطوات التي تراها لجنة المتابعة، ضرورة اقامة لجان الدفاع عن الأرض في كل بلدة وقرية والعمل المشترك بين هذه اللجان والسلطات المحلية العربية.

قرارات المؤتمر

وفيما يلي النص الكامل للقرارات المهمة التي أقرها المؤتمر وقد استقبلها المشتركون في المؤتمر بحماس كبير وبعاصفة من التصفيق والتهاتف:

– يستنكر المؤتمر القطري الشعبي المنعقد في الناصرة بتاريخ 18 تشرين الأول 1975 اجراءات الحكومة الاسرائيلية التي تستهدف مصادرة المزيد من أراضي المواطنين العرب في الجليل والمثلث والنقب ويطالب بإبطال هذه الاجراءات والمخططات الحكومية التي يجري تنفيذها بأسماء مختلفة ومنها التطوير وتوزيع السكان وغيرها.

إنّ الأساليب التي تعامل بها «السلطات المسؤولة» المواطنين العرب تؤلف جزءاً من سياسة الحكومة منذ قيام الدولة. وتشمل هذه السياسة مختلف الميادين الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وتجد هذه الأساليب تعبيراً لها في مجالات العمل والخدمات المدنية والحقوق القومية.

هذه السياسة تتعارض، تماماً، مع حقوق المواطنين العرب في وطنهم وتناقض ميثاق حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية والمساواة. ان التعايش بين مواطني الدولة الواحدة يفرض العدالة والمساواة في الحقوق بين الشعبين العربي واليهودي، ويخدم مصلحة السلام الحقيقي بين إسرائيل والأقطار العربية.

– يعلن المؤتمر أن المواطنين العرب في إسرائيل اذ يتمسكون بحقوقهم التامة على أساس مبادئ المساواة يتطلعون نحو السلام العادل والثابت بين إسرائيل والأقطار العربية، ويمدون يد التعاون مع جميع

القوى اليهودية التي تؤمن معنا بأن هذا السلام لا يقوم إلا على أساس التنفيذ النام لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق العربية التي احتلتها في حزيران 1967 وعلى أساس احترام الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ودولة إسرائيل.

– إن المؤتمر القطري الشعبي الممثل لكافة الاتجاهات بين الجماهير العربية والذي تؤيده قوى تقدمية يهودية ومحبة للتعاون بين الشعبين، يرفض مخططات تجريد الفلاحين العرب من أراضيهم وتحويل الشعب العربي في إسرائيل الى شعب بلا وطن بحجة «التطوير» و «التصنيع» و «الاسكان»...

– يعلن المؤتمر ان الجماهير العربية لا تعارض التطوير. وقد عقد المؤتمر لمقاومة استملاك ومصادرة أراضي الفلاحين والسكان العرب وخنق قراهم لتوسيع مستوطنات يهودية واقامة غيرها على حساب الأراضي العربية ودوس حقوق السكان العرب.

ويؤكد المؤتمر، بشكل خاص، رفضه الاستيلاء على الأراضي العربية بحجة اقامة مناطق استيطان في الجليل والمثلث والنقب على أراضي التوفانية ويراكا والمكر وجديدة ومعليا وكفرياسيف في الجليل الغربي. ويرفض المؤتمر الاستيلاء على أراضي الرينة وكفر كنا وعين ماهل والمشهد ويافة الناصرة، ومدينة الناصرة، في الجليل الجنوبي والأوسط. كما يستنكر الاعتداء على أراضي باقة الغربية وأم الفحم وقراها والطيبة وغيرها من المثلث.

– يستنكر المؤتمر في الوقت ذاته، بكل شدة اجراءات «السلطات» لتجريد عرب النقب من أراضيهم ومراعيتهم ويطالب الحكومة بالاعتراف بملكية أصحاب تلك الأراضي التي يملكونها ويتصرفون بها منذ أقدم الأزمنة.

– يحتج المؤتمر على سياسة ضم أراضي قرى عربية، بنقلها من مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية الى مناطق نفوذ المجالس البلدية والمحلية والمنطقية اليهودية تمهيداً للاستيلاء عليها. ويرفض المؤتمر رفضاً باتاً مشروع التنظيم الشامل للجليل ويطالب «السلطات المسؤولة» بإقرار الخرائط الهيكلية التي قدمتها السلطات المحلية العربية والتي مضي على تقديمها عشرات السنين.

– يعلن المؤتمر عن استنكاره الشديد للتعديل الذي أدخل في سنة 1972 على ضريبة قانون الأملاك وصندوق التعويضات والذي يعتبر الأراضي الزراعية أراضي معدة للبناء ويفرض على أصحابها الفلاحين العرب، دفع آلاف الليرات بشكل ضرائب على كل دونم أرض زراعية، ويطلب الحكومة اعادة القانون الى ما كان عليه في سنة 1971 أو استثناء القرى العربية من أحكام القانون الجديد طالما أن الأرض لا تزال مشجرة أو مستعملة للزراعة ولم تستعمل للبناء، فعلاً.

– إن قرانا تتفجر بسكانها ولا تستطيع أن تستمر في العيش ضمن مسطحات القرى القديمة ولهذا فالمؤتمر يطالب السلطات بتوسيع مسطحات البناء في كل قرية لاقامة المساكن عليها. ويطلب المؤتمر الحكومة بالعديد وتنفيذ مشاريع اسكان شعبية ورخيصة في القرى العربية لحل مشكلة المساكن وتمكين القرويين من السكن الانساني في قراهم.

– إن المؤتمر يستنكر الأساليب التي تتبعها «ادارة أراضي إسرائيل» باستغلال أزمة السكن وضيق الأراضي المرخص بها للبناء في القرى العربية للاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض المصادرة

أصلاً من أصحابها فهي مقابل التنازل عن مئات من الأمتار في المناطق المخصصة للبناء في القرية تطالب مقابلاً لها عشرات الدونمات من تلك الأراضي الواقعة خارج مسطحات البناء.

إنّ «السلطات» مسؤولة عن تخصيص مساحات للسكن لمواطنيها العرب واليهود على السواء، وبأسعار رسمية وليس الاتجار بهذه المساحات وجعلها وسيلة لتجريد القرويين من أراضيهم.

– يعبر المؤتمر عن استنكاره وسخطه للإجراءات الإدارية والقضائية التي لجأت إليها الحكومة للاستيلاء على الأراضي المشاعية في القرى والتي تسجلت باسم هذه القرى في عهد الانتداب مثل قرى يافة الناصرة وعين ماهل وطرعان واكسال والمغار ودبورية. ويطالب المؤتمر الحكومة الاعتراف بملكية المجالس المحلية لهذه الأراضي لكي تتمكن هذه المجالس من استعمالها للمنافع العامة ولتوزيع الإسكان.

إن «السلطات» قد استولت على الأراضي التي تم تسجيلها باسم حكومة الانتداب والآن تحاول الاستيلاء على الأراضي التي تم تسجيلها باسم المندوب السامي عن طريق الأمانة ولمنفعة هذه القرى.

إنّ المؤتمر يرى أن الحكومة مطالبة بالحد من استغلال الجهاز القضائي لمصادرة المزيد من الأراضي العربية.

– يقرر مؤتمرنا الشعبي تأليف لجنة متابعة لتنفيذ قرارات المؤتمر والاتصال بجميع المؤسسات المختصة في سبيل ابطال مشاريع مصادرة الأراضي العربية في «إسرائيل». يقرر المؤتمر أن تتألف لجنة المتابعة من أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر وممثلي اللجنة القطرية لمؤتمر السلطات المحلية العربية في إسرائيل على أن يكون باب اللجنة مفتوحاً لضم ممثلين عن الهيئات ومناطق في البلاد لم تمثل في هذه اللجنة.

– يعلن المؤتمر شكره وتقديره لشعور التضامن الذي أبدته شخصيات وممثلون عن مختلف الهيئات اليهودية التي ساهمت هنا في المؤتمر، ويناشد الرأي العام الإسرائيلي بأن يفهم قضيتنا المؤلمة المتعلقة بضياع الأرض ويدعوها الى تقديم يد العون والتأييد لدفاعنا العادل عن أرضنا التي تعني كل شيء بالنسبة لنا، عملاً بروح المساواة والديمقراطية ومبادئ التعايش بين الشعبين في هذه البلاد. إن المؤتمر يرحب بكل القوى الديمقراطية في إسرائيل التي تستجيب لندائنا هذا ويعلن أن باب لجنة المتابعة سيكون مفتوحاً لممثلي هذه القوى.

– يقرر المؤتمر ارسال وفد عنه الى الكنيسة للاجتماع بجميع الكتل البرلمانية وسوف تقوم لجنة المتابعة بإرسال طلب الى الكنيسة لتحديد موعد لهذه المقابلة، على أن يؤلف الوفد من أعضاء لجنة المتابعة وممثلي لجان الدفاع عن الأرض التي أقيمت في الجهات وبالدرجة الأولى التنسيق مع اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية العربية. ويلقي المؤتمر على عاتق لجنة المتابعة اعداد مذكرة وافية يجري تقديمها الى رئيس الحكومة والكنيسة، للمطالبة بإبطال مشاريع المصادرة والضم وضريبة الملك غير العادلة وجميع أشكال التمييز والاجحاف بحقوق العرب في إسرائيل.

المؤتمر يدعو لجنة المتابعة لاتخاذ مختلف النشاطات المشروعة القضائية والشعبية لتحقيق أهداف المؤتمر ومنع مصادرة الأراضي العربية.

– المؤتمر يدعو الجماهير العربية في إسرائيل الى المحافظة على وحدة الصف في الدفاع عن أراضيها

وحقوقها، كما يناشد السلطات المحلية العربية القيام بكل عمل مشروع دافعاً عن الأرض في قراها ومدنها.

توفيق زيّاد:

«الأرض ليست، فقط، مصدر رزق .. إنها وطن»

بحثت الكنيست يوم الاثنين 27/10/75 في مشروع قانون يتعلق بالتعويضات على الأرض المصادرة وأقرت تحويله إلى اللجنة المختصة. ومن الجدير بالذكر أن مشروع القانون هذا لا يتعرض للمرة إلى كمية التعويض الأساسي نفسه بل ينص على أنه إذا تأخر دفع التعويض لصاحب أرض مصادرة مدة من الزمن فيجب الأخذ بعين الاعتبار عند الدفع غلاء المعيشة الذي يحصل خلال فترة تأخير الدفع. وقد اشترك في النقاش على مشروع القانون عضو الكنيست توفيق زيّاد. وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها في هذا النقاش:

حضرة رئيس وأعضاء الكنيست المحترمين،

القضية ليست في كمية التعويضات وإنما في المصادرة نفسها. ان مصادرة الأرض العربية تشدّد خاصة هذه الأيام وهي القضية الأولى التي تشغل بال الجماهير العربية في البلاد. في 18/10/75 انعقد في الناصرة مؤتمر الجماهير العربية دافعاً عن الأرض. لقد كان ذلك أوسع مؤتمر شعبي عقد في تاريخها واستهدف الوقوف في وجه مصادرة ما تبقى لها من الأرض، واشترك فيه ممثلون عن كل شعبنا العربي في البلاد وممثلون عن القوى الديمقراطية اليهودية. ولقد عبر عن أوسع وحدة شعبية للفلاحين وأصحاب الأرض والسكان العرب ضد سياسة نهب الأرض ومخططات التهويد العنصرية الموجهة ليس فقط ضد الأرض العربية في الجليل بل وفي النقب، أيضاً، حيث تعد الحكومة مخطتها في مصادرة مليون ونصف مليون دونم من أراضي عرب النقب. إن هذه السياسة وهذه المخططات تجلب أشد الضرر وأخطره للعلاقات بين الشعبين وللتفاهم بينهما والمستقبل السلام في منطقتنا.

يا أعضاء الكنيست! اننا نشجب كل الحجج التي تصدر الحكومة الأرض باسمها مثل «اسكان» الجليل و«تصنيع» الجليل الخ.. هذه حجج باطلة وتضليل ولا يمكنها التسدير على النوايا الحقيقية للسلطات. ومن الضروري القول إن أراض شاسعة من التي صودرت في الماضي انتقلت بشكل أو بآخر في الجليل وغيره إلى ملاك يهود فرديين. لا يوجد انسان يعارض التطوير، نحن من أجل التطوير ولكن لكل السكان عرباً ويهوداً. يجب أن تعرفوا أنه في كل سنة تنضم إلى سابقاتها ألوف الأزواج الشابة التي تعجز عن ايجاد مسكن لها. ان العائلة العربية تكبر باستمرار ولكن لا مجال لتطوير سكنها أو حتى الحصول على الحد الأدنى الضروري. في الناصرة مثلاً من غير الممكن استئجار شقة معقولة بأقل من 800-1000 ليرة شهرياً وهذا أكثر من معدل الأجر في تل أبيب نفسها. يضاف لذلك انه في كثير من الأحيان على المستأجر أن يدفع ايجار سنة أو سنتين أو حتى ثلاث سنوات مقدماً.

ورغم ذلك فإن آلاف الشقق في الجليل وفي الناصرة - العليا فارغة! فلماذا تمنع الوزارة الاستفادة منها

لحل أزمة السكن عند المواطنين العرب. ما الذي حدث في الناصرة - العليا فقط قبل أسابيع عندما أراد أحد السكان اليهود تأجير شقته لمواطن عربي؟ نظم العنصريون مظاهرة ضده ومنعوه من ترك الشقة ومن نقل أثاثه منها. بعد ذلك صرح رئيس بلدية الناصرة العليا موتكي ألون بشكل عنصري وبصراحة أنه ضد السكن المختلط لليهود والعرب. هكذا هي سياسة الحكومة فكيف تتكلمون عن «الاسكان»؟ الاسكان الذي تقصدون هو بناء مستقبل شعب على خرائب شعب آخر. وكل الوزارات تعمل على تنفيذ هذه السياسة التي يشرف عليها مباشرة المستشار طوليدانو.

انكم تتكلمون عن التعويضات - فما هي التعويضات التي تدفعها الحكومة للارض المصادرة؟ هذه التعويضات تبلغ مثلاً في النقب حتى 3 ليرات و 75 أغوراه للدونم الواحد! ولكن الحكومة تطلب ضريبة سنوية عن الدونم الواحد مبلغ 2000 ليرة وأكثر على أساس ضريبة الملك والشراء في الجليل وغيره. ومع ذلك فالقضية ليست تفاهة التعويضات. السكان العرب يرفضون بتاتاً كل اقتراح بالتعويض مهما كان. انهم يرفضون مصادرة أراضيهم. عليكم أن تعرفوا ماذا تعني الأرض بالنسبة للسكان العرب. ان الأرض بالنسبة لهم ليست فقط مصدر رزق. انها وطن أيها السادة. انها مستقبل شعب. وهو أمر غريب انكم غير قادرين على فهم هذا الأمر والاعتراف به؟ وغول المصادرة لا يشبع!

إننا ندعو إلى تطوير بدون سلب. الحكومة تسيطر على أراض أكثر مما يملك السكان العرب. هنالك ضرورة للتطوير والتصنيع ولكن على أساس المساواة. تطوير بدون مصادرات. هنالك عشرات القرى في الجليل طرد منها أهلها سنة 1948 فهل تعتقدون أن السكان العرب أصحاب هذه القرى قد نسوا قراهم ونسوا أراضيهم؟ نحن لا نعارض فقط المصادرات الجديدة. لقد طالبنا، دائماً وسنستمر في المطالبة في المستقبل، أيضاً، بارجاع كل الأراضي التي صودرت في الماضي. عليكم أن تعرفوا الحقيقة التالية: وهي أن صاحب الأرض الذي ولد وكبر على هذه الأرض لن ينساها الى الأبد. وعلينا أن نفهموا هذا الأمر حتى نعرفوا ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل!

وبعد هذا كله تستغربون كيف اتخذت لجنة الأمم المتحدة الثالثة القرار الذي تندد فيه بالصهيونية وتعتبرها شكلاً من اشكال العنصرية! على أي أساس تريدون أن يحكم عليكم العالم؟ انه يحكم عليكم على أساس سياستكم تجاه السكان العرب بالإضافة الى سياسة الحكومة في الشرق الأوسط.

يديديا بئيري (ليكود): كيف يعاملون الأقليات في الدولة العربية يا عضو الكنيست زياد؟ توفيق زياد: لا تحاول صرف الأنظار عن الموضوع. كشيوعي أنا ضد كل اضطهاد طبقي وقومي. هنا لا مجال للمقارنة. تكلم عن الاضطهاد القومي ضد العرب هنا. فهذا هو الأمر الذي عليك أنت والآخرين أن تجيبوا عليه.

يا أعضاء الكنيست! ان دولة إسرائيل هي دولة ثنائية القومية وستبقى هكذا ما بقيت. وكل الأحلام حول دولة «نظيفة» من العرب هي عبث في عبث.

دافيد كورن (معراخ): أنت تقول ان هذه دولة ثنائية القومية وأنا أرفض ذلك فهذه دولة يهودية-ومع ذلك فإنه تجري مصادرة أراض من اليهود، أيضاً.

توفيق زياد: هذا غير صحيح. الحقيقة هي أن أراضي العرب هي التي تصادر نتيجة لسياسة الاضطهاد

القومي. وحتى عندما يجري الحديث عن مصادرة أرض من ملاكين يهود فيجب أن يكون واضحاً أن تلك الأرض هي في الأصل أرض عربية سلبت من أصحابها في الجليل وغيره بطرق مختلفة. يا أعضاء الكنيست! يجب أن يكون واضحاً أن هذه السياسة لا تعمل في فراغ. كل الشعب العربي في البلاد يعارضها وسيكافح ضدها حتى النهاية لكي يحافظ على أرضه وعلى مستقبله في وطنه. والقوى الديمقراطية اليهودية تقف الى جانبه حتى النهاية. يجب الاعتراف أن الشعب العربي قد تغير. يجب الاعتراف أن الدنيا تغيرت والشرق الأوسط تغير وكذلك السكان العرب هنا، ومن المستحيل أن يرضوا بهذه السياسة. وعليكم أن تفحصوا من جديد سياستكم المعادية للسكان العرب. عليكم أن تعترفوا بأن لهذا الشعب شخصيته القومية التي تتقوى باستمرار وأن تغيروا وتوجهكم اليه وسياستكم تجاهه تغييراً جذرياً، فمصلحة الشعب اليهودي، أيضاً تتطلب ذلك».

.. وتستمر المواجهة

وجاء الانتصار الرائع لجبهة الناصرة الديمقراطية في انتخابات بلدية الناصرة في 75/12/9، عندما نالت قائمة الجبهة 66.96% من الأصوات، 11 مقعداً، وانتخب توفيق زياد رئيساً لبلدية الناصرة بـ 67.22% من الأصوات، فأعطى النضال الشعبي ضد سلب الأراضي دفعة قوية الى الأمام، إذ أصبحت بلدية الناصرة سناً قوياً للجماهير العربية في كفاحها العادل، وزاد من ثقة الجماهير بقوتها. هذا ونفذ أهالي كسرى ما أعلنوه سابقاً وقاموا، متحدين الشرطة، بطرد البلدوزرات التي وصلت الى أراضي القرية. كان ذلك في 75/10/28. وأعلنوا أنهم يعتبرون أي عدوان على أية قطعة أرض، عدواناً على البلد كلها، وأن يتصدوا له ويمنعوه بالقوة، مهما كانت النتائج.

أما في المغار فقد دعت منظمة الجنود المسرّحين الى الدفاع عن أراضي القرية حيال قرار «دائرة أراضي إسرائيل» صادرة 506 دونمات من أراضي القرية التي كانت مسجلة، على اسم المندوب السامي نيابة عن أهل القرية لعدم وجود هيئة قانونية تمثل القرية في ذلك الوقت. هذا وكان المجلس المحلي في حينه قد اعترض على هذا القرار لدى مدير تسوية الأراضي في القدس، وتوجه بعد رفض الاعتراض، الى المحكمة المركزية وذلك في أواسط كانون أول 75.

هذا وقررت لجنة المتابعة القطرية المنبثقة عن مؤتمر الدفاع عن الأراضي بعد اجتماع في شفاعمر وفي أواسط كانون أول 75 واستماعها الى بيان يؤكد عزم الحكومة على تنفيذ مشاريع المصادرة، ارسال وفد كبير الى الكنيست للاحتجاج على مخططات مصادرة الأرض في الجليل والنقب لأغراض التهويد التي لا تمت الى التطوير بصلة.

كما قررت التوجه الى الأمم المتحدة، اذا لم يتخل حكام إسرائيل عن سياسة التمييز اللاحقة بالعرب في إسرائيل والتي تستهدف تشريدهم عن أراضيهم، وأعلنت اللجنة إنشاء صندوق الدفاع عن الأرض لتتمكن من متابعة نضالها وتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، كما انتخبت لجنة المتابعة في اجتماعها الذي عقده في أعقاب المؤتمر هيئة سكرتارية مصغرة مؤلفة من الشيخ فرهود فرهود - الرامة، القس شحادة شحادة

- شفاعمرو، عبد الرحيم الحاج يحيى - رئيس مجلس الطيبة، المحامي حنا نقارة - حيفا، المحامي محمد معاري - حيفا، مسعد قسيس رئيس-مجلس محلي معليا، يوسف نسيب خير - رئيس مجلس محلي البقيعة، المحامي حبيب أبو حلو-الرامة، الدكتور سليم مخولي - كفر ياسيف، وصليبا خميس - حيفا.

مصادر جديدة

وفي بداية شباط 76 علم أهالي كفر قاسم أن دائرة أراضي إسرائيل قررت مصادرة ثلاثة آلاف دونم من أراضي القرية. كما قامت السلطات بتسييج حوالي 50 دونماً في القسيمة 11 تمهيداً لمصادرتها. هذا وتقدم النائب الشيوعي توفيق طوبي باقتراح مستعجل لجدول الأعمال يطالب فيه الكنيست بأن تبحث خطوات دائرة أراضي إسرائيل في كفر قاسم.

وفوجئ المواطنون في قرينتي عرابة وسخنين في أواسط كانون ثاني 76 بوقف اصدار تصاريح الدخول الى أراضيهم الزراعية الواقعة في المنطقة رقم 9 بعد أن كانوا يحصلون طول الوقت ومنذ قيام الدولة على تصاريح بذلك من مركز بوليس سيجف، وهي المنطقة التي تعرف باسم «المل». وحال سماع الخبر عقدت ادارة مجلس عرابة المحلي اجتماعاً لبحث الموضوع وأقرت التوجه فوراً بالاحتجاج لـ«وزير الدفاع» عن هذه الخطوة والاتصال بمجلسي سخنين ودير حنا لتنسيق معركة الدفاع عن هذه الأراضي.

توفيق طوبي:

«لن يتخلى الفلاحون العرب عن أراضيهم»

هذا وطلب من عضو الكنيست توفيق طوبي تقديم استجواب الى وزير «الدفاع» بهذا الخصوص. هذا وتوجه النائب توفيق طوبي برسالة مستعجلة الى رئاسة الكنيست يطلب فيها وضع قضية أهالي المنطقة المذكورة على جدول أبحاث الكنيست.

وفيما يلي، نص الكلمة القوية التي ألقاها النائب الشيوعي، توفيق طوبي، في النقاش على تأمر «السلطات» الجديد على أراضي عرب السواعد وفلاحي عرابة وسخنين ودير حنا. الواقعة في المنطقة المسماة «بالمنطقة 9». وقد نشرت «الاتحاد» رد وزير «الدفاع» بيرس، على كلمة النائب طوبي والذي اعترف من خلاله بعزم الحكومة على مصادرة الأراضي المذكورة:

«في الجليل مكان واسع تحوطه عدة قرى عربية منها: سخنين وعرابة ودير حنا وعيلبون ونحف ودير الأسد والبعنه. ولأهالي هذه القرى ولا سيما سخنين التي يبلغ تعدادها عشرة آلاف نسمة، وعرابة 7500 ودير حنا 3000 مساحات من الأرض يعتاشون منها ويعملون عليها. وفي القسم الشمالي يقطن قرابة ثلاثة آلاف شخص من عرب السواعد.

ويعرف هذا المكان في قاموس الحكم العسكري بأنه «المنطقة 9». وقد أعلن عند ضم الجليل الى دولة إسرائيل منطقة مغلقة خاصة للتدريب العسكري. ومنذ ذلك الوقت وأهالي تلك المنطقة يحصلون على تصاريح دخول من «سلطات الجيش»، كل تصريح لمدة ثلاثة أشهر تجدد بين حين وآخر ليتمكنوا من فلاحه أراضيهم.

ولم يكن عناء الأهلين من اغلاق المنطقة المذكورة بالقليل، ولا سيما وأنه كان مكاناً للتدريب العسكري. فقد جرح الكثير من الأهلين بنار التدريب. كما تعرضت البيوت الى العديد من الأضرار. وفقد العديد من المشية. وقتل الرعاة والسابلة.

واستمر الأهلون رغم المخاطر يهتمون بأراضيهم ويعتنون بها، فهي مصدر لقمة عيشهم، راضين بما قسم عليهم من أن يرووها ليس بعرق الجبين بل بدم الكبد، أيضاً.

ولم يتوقف الأهلون طيلة المدة السابقة عن المطالبة بالغاء منطقة التدريب. وعندما كان بن غوريون وزير الدفاع وعد بالغاء منطقة التدريب، هناك، ونقلها بعيداً عن الأماكن المأهولة والمكتظة الى النقب. ولكن وعده لم يتحقق. واستمر الوضع على ما كان عليه. وقبل أسبوعين تقريباً أبلغت «سلطات الجيش» أهالي سخنين وديرحنا وغيرها، وأهالي عرب السواعد الذين انتهت مدة تصاريحهم أنها لن تجدها لهم. وفرض هذا المنع، في المنطقة المذكورة، في الوقت الذي لا تزال أقسام من الأرض مزروعة ولا بد من أن يعتني بها الأهلون، والا ستلتف وسيذهب عملهم هباءً.

ولم يُعْطِ الأهلون تفسيرات وحججاً عن هذه الاجراءات. ولكن الصحف، في هذه الأثناء، نشرت أخباراً عن مشروع طالما نشر عنه بين حين وآخر، مفاده أن الحكومة تفكر في نقل عرب السواعد من قريتهم هناك الى وادي سلامة المجاور لمجد الكروم أو الى قرية المكر، حيث ثمة مشروع بناء قرية لاسكان المطرودين من عرب السواعد، أو من أماكن أخرى. فلقد مضت سنوات عديدة لم يعط أبناء السواعد رخص بناء. كما هدمت مدرستهم، وسدت آبار سقايتهم، كل ذلك لارغامهم على هجرة مساكنهم وأراضيهم. أما أهالي سخنين وعرابة وديرحنا وغيرها فصارت هذه الخطوة تقلقهم لأن لها، كما يبدو، علاقة بمصادرة أراضيهم في هذه المنطقة. وتزايد شكوكهم مع ما ينشر من مشاريع لمصادرة واسعة من أراضي العرب في الشمال للتعجيل فيما يسمى بتهويد الجليل. لأن أقساماً في الشمال من هذه المنطقة كان يمتلكها أهالي البعنة ودير الأسد ونحف صودرت لاقامة كرمئيل، والآن يجري الحديث عن المزيد من المصادرة. ويتكرر نشر الأخبار عن مشروع لمصادرة أكثر من عشرين ألف دونم في الجليل التي يمتلك أكثريتها عرب.

كما انتشرت في الآونة الأخيرة القضية المؤلمة ألا وهي محاولة «ادارة أراضي إسرائيل» السيطرة على ثلاثة آلاف دونم تخص أهالي كفرقاسم الجريح. ولكن بفضل الضجة التي قامت في الجمهور، وفي الجمهور اليهودي، أيضاً، جمدت القضايا التي رفعتها «ادارة أراضي إسرائيل» على سكان كفرقاسم. وتمر الآن عاصفة جديدة بأهالي معليا في الشمال. فد «ادارة أراضي إسرائيل» تريد نزع يد الأهلين عن أراضي واسعة تقدر بأحد عشر ألف دونم متجاهلة حقوق أهالي القرية والاتفاقات التي في حيازتهم منذ أيام الانتداب مع دائرة الأراضي.

وأمام الاضطراب العام الذي عم أهالي معليا والقرى المجاورة طلب المدعى العام تأجيل القضايا المرفوعة على أهالي معليا. غير أن مشاريع مصادرة الأراضي المختلفة لم تلغ. وخطر سلب الأراضي العربية من أصحابها لا يزال قائماً. فالمشروع لسلب أهالي النقب العرب من البدو مساحات شاسعة تقارب أكثر من مليون دونم قائم بل يعجل في تنفيذه.

وسلب البدو في مشارف رفح الذي يثير الرأي العام، لا يختلف في روحه عن سلب الفلاحين العرب أراضيهم. وأود أن أرفع هنا احتجاج كتلتنا على أعمال السلب هذه.

وفي هذا الجو المتجدد الذي تشنه «السلطات» لمصادرة المزيد من الأراضي العربية، أي في إطار المشروع الداعي الى تهويد الجليل، يرى الأهليون العرب في سخنين وعرابة وديرحنا وعرب السواعد وغيرها من القرى أن الخطوة الأولى في هذا الهجوم هي منع التصاريح العسكرية للدخول الى «منطقة 9» وللوصول الى أراضيهم وضمان استمرار عملهم عليها، إنها خطوة نحو نزع ملكيتهم عن الأرض في هذه المنطقة. لقد استولت الحكومة منذ قيام «الدولة»، ولا تزال تستولي على أراضي الأهلين العرب. وتم تنفيذ السلب المستمر بطرق مختلفة ومتكررة: بوساطة قوانين أراضي خاصة، بإغلاق مناطق بوساطة الجيش ثم مصادرتها، وبقوانين تعسفية تتعارض وأبسط حقوق الانسان، وبوسائل ادارية كاغلاق «منطقة 9»، مثلاً. ومنع الأهلين من الوصول الى أراضيهم. وتواصل «السلطات» بهذه الأساليب مصادرة الأراضي العربية والمس بحقوق أصحابها.

إن سياسة سلب أراضي الأهلين العرب التي تعهدوها، ليجنوا القمة العيش، وأنعشوها بعرقهم ودمائهم في أجيال متعاقبة، لسياسة تكمن العنصرية في أساسها. تسمى هذه السياسة تطويراً؟ ويمكن أن تسمى إنقاذ الأرض. ولكن نتساءل: إنقاذها ممن؟ من العرب؟ أوليسوا مواطني الدولة؟ ويمكن أن تسمى استعادة تملك الأمة والدولة على الأرض. ولكن العرب جزء من الدولة. وهناك من يسميها مباشرة وبدون لف ولا دوران: تهويداً. ولكن مهما تكن تسميتها فهي في نهاية الأمر عنصرية بالنسبة للأهلين العرب، وعلى كل من عنده ضمير انساني أن يقاومها.

لا يمكن التسليم بهذه السياسة الهادفة الى اجتثاث شعب من أرضه لبناء شعب آخر على أنقاضه. وهذا في أيامنا يعكر صفو الشعبين والعلاقات بينهما، العلاقات التي يجب أن تكون علاقات أخوة وتعاون.

وهذه السياسة تعمق الهوة في العلاقات بين الشعبين وتمس القانون والعدالة الانسانية، وفي نهاية المطاف تشوه الأخلاق في المجتمع.

والأهليون العرب لن يوافقوا على مشاريع سلبهم أراضيهم، لا في النقب ولا في الجليل ولا في كفرقاسم ولا معليا ولا سخنين وعرابة وديرحنا وعرب السواعد. سيناضلون بكل السبل للدفاع عن حقوقهم الأساسية، وينتظرون من كل ذي ضمير ومسؤولية قومية أن يؤيد هذا النضال العادل. ونحن باقتراحنا الى جدول أبحاث الكنيست نرفع عالياً صرخة أهالي القرى العربية المحيطة «بالمطقة 9».

أ- إعادة التصاريح العسكرية الى أهالي سخنين وعرابة وديرحنا وعرب السواعد ليتمكنوا من دخول

المنطقة المغلقة المذكورة، ومن رعاية أراضيهم.

ب- الغاء التدريب في هذه المنطقة ونقله الى جنوب البلاد.

ج- تنظيف المنطقة المذكورة تنظيفاً دقيقاً من الألغام والقنابل وتمكين الأهلين من زراعة أراضيهم دون أخطار.

د- ضم المنطقة المذكورة الى حدود السلطات المحلية المجاورة لها.

هـ- منع انتزاع عرب السواعد وتمكينهم من الحياة حيث هم دون مضايقة. (الاتحاد 76/2/10)

هذا وقد أدت مشاريع الحكومة لمصادرة أراضي عربية في معليا وطمره وقرى البطوف-عراة وسخنين وديرحنا وكفرقاسم، أدت الى تحرك شعبي واسع ضد المصادرة، وعقد في معليا في 8 شباط 76 بدعوة من رئيس المجلس المحلي، مؤتمر شعبي كبير احتجاجاً على محاولات الحكومة الاستيلاء على مايقرب من 11 ألف دونم من أراضي القرية.

واتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي في دورتها الـ 23 بتاريخ 7/2/76 قراراً حول مصادرة الأراضي العربية ومما جاء فيه:

«تحذر اللجنة المركزية من أن حكومة إسرائيل لم تكف عن سياسة سلب الفلاحين أراضيهم، فهي بطرق مختلفة، بواسطة قوانين خاصة واعلان «سلطات الجيش» مناطق عسكرية ومنع فلاحتها وبأساليب مرفوضة أخرى، تسلب الأهلين العرب مساحات شاسعة، وتمس بحقوقهم الأولية ولا سيما بمبدأ المساواة بين مواطني اسرائيل.

اننا نرى في الآونة الراهنة مرحلة جديدة من الجهود التي يبذلها الحكام لتتصعيد سلب العرب من أراضيهم والمس بحقوقهم.

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي ترى في مشاريع السلب تعبيراً جديداً عن السياسة القومية المتعصبة المعادية للعرب للأوساط الحاكمة في إسرائيل التي تهدف الى اجلاء العرب عن وطنهم. ان مشاريع مصادرة الأراضي العربية لتعبير صارخ عن سياسة التمييز القومي ومس فظيع بحقوق العرب الأولية من مواطني اسرائيل.

ان مشاريع السلب غير الديمقراطية والمعادية للعرب لن تسير بالتطور الى أمام بل تزعزع العلاقات بين الشعبين.

فاللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي تستنكر مشاريع سلب العرب أراضيهم وتطالب بابطالها. ويقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي بكل قواه الى جانب العرب في نضالهم العادل للدفاع عن حقوقهم، ومنع سلب أراضيهم.

وتدعو اللجنة المركزية جميع قوى السلام والديمقراطية، وأنصار الصداقة والتعاون بين الشعبين الى مقاومة مشاريع السلب المعادية للعرب والعمل متكاتفين لالغائها».

وأصدر مجلس الرينة المحلي في أواسط شباط 76 بياناً للرأي العام حول الأنباء التي تردت مؤخراً حول محاولات جديدة لسلخ ومصادرة جزء من أراضي القرية. وقال: إن المجلس تلقى معلومات غير مؤكدة عن اغلاق قسائم من ثلاثة بلوكات الى الشرق والشمال الغربي من القرية كمناطق صناعية

وأبنية مقترحة، وتبلغ مساحتها 1370 دونماً. وأرسل المجلس مذكرات عاجلة الى كل من وزير الداخلية وحاكم اللواء ولجنة التنظيم اللوائية ومركز السلطات المحلية ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة الدفاع عن الأراضي، أعلن فيها رفضه لهذه المحاولة الجديدة التي تستهدف نزع ملكية أصحاب تلك القسائم وسلخها من منطقة نفوذ المجلس المحلي. (76/2/17).

مؤتمر شعبي في البطوف

وبدعوة من المجالس المحلية في سخنين وعراية وديرحنا بالاشتراك مع اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي عقد يوم السبت 14/2/76 مؤتمراً كبيراً في مدرسة سخنين الثانوية حضره خمسة آلاف شخص. وشملت الوفود التي شاركت في هذا المؤتمر مجالس السلطات المحلية العربية في «إسرائيل» ورؤساؤها وأعضاء اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، وأعضاء كنيسة عرب هم توفيق طوبي وتوفيق زياد وحمام أبو ربيعة وعدد كبير من المحامين الديمقراطيين ومئات المنقفين والطلبة ووفود الفلاحين والعمال من جميع أنحاء البلاد. وتجلت الوحدة الوطنية في هذا المؤتمر، وعندما أعلن اختتام المؤتمر تدفقت الآلاف الى الشوارع، وسارت في مظاهرة اشترك فيها آلاف الشبان من قرى سخنين وعراية وديرحنا وهتفت ضد سلب الأراضي.. ويتقرر الإضراب العام

وفي اجتماع موسع عقدته اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في الناصرة في 6/3/76 دعا الاجتماع الى: «اعلان الاضراب العام في 30 آذار الجاري وتحويل ذلك اليوم الى يوم الأرض في إسرائيل ترفع فيه الجماهير العربية صوتها مطالبة بوضع حد للسياسة الرسمية التي أصبحت تهدد مستقبل الجماهير العربية في هذه البلاد.. والى تنظيم الوفود الشعبية الكبيرة للقيام بمظاهرة، أمام الكنيسة في القدس، لتأكيد معارضتنا لسياسة التهويد والتشريد ولتأكيد مطالبتنا بالغاء قوانين وأنظمة صادرة الأراضي العربية ومشاريع الحكومة للاستيلاء على الأرض».

مباشرة، وبعد صدور قرار لجنة الدفاع عن الأراضي بإعلان الثلاثين من آذار يوماً للأرض ويوم إضراب عام ونشاطات شعبية، بدأت حركة جماهيرية واسعة، في طول البلاد وعرضها. فقد عقدت عشرات الاجتماعات الشعبية في كل قرية ومدينة في الجليل والمثلث والنقب وفي المدن المختلطة. وتواصل تشكيل لجان الدفاع عن الأرض المحلية. ومع بدء هذا الزخم الشعبي بدأت السلطة في التحرك، وبدأ رجالها بقيادة شرطتها تجوب المدن والقرى العربية مهددة متوعدة، وذكرت الصحف في حينه أن اللجنة التوجيهية في حزب العمل التي تضم رئيس الحكومة رابين وبعض الوزراء ويوسف الموغني وغولدا مئير وسكرتير حزب العمل وآخرون، قررت بعد اجتماع دام 4 ساعات يوم الجمعة 19/3 تعزيز قوات البوليس في الناصرة والقرى العربية للرد «بأقصى شدة» على التظاهر في هذه المراكز العربية واتخاذ أشد الإجراءات ضد الإضراب والمظاهرات المتوقعة وخصوصاً المظاهرة التي ستجري أمام الكنيسة على

اعتبار - كما يزعم المسؤولون - أن الذين قرروا إعلان الإضراب من الناصرة المعادية للدولة. كما بادر مستشار رئيس الحكومة طوليدانو بعرض اقتراح على بعض رؤساء المجالس المحلية، لتنظيم لقاء مع رئيس الحكومة في 10/3/76، شريطة أن يلغى قرار الإضراب.

اجتماع لجنة الرؤساء واعتداء احتلالي

عقد في شفاعمرو اجتماع لرؤساء السلطات المحلية يوم الخميس 3/25. وكان عدد من الرؤساء قد وقع ضحية الارهاب السلطوي العنيف وجاء الى هذا الاجتماع بهدف واحد لا غير وهو فرض قرار على المجتمعين، بقوة البوليس والارهاب السلطوي، بالتنازل لقرار الإضراب العام. فبالإضافة الى حشود البوليس وحرس الحدود شوهد رعانان كوهين ويورم كاتس وكبار ضباط البوليس والمخابرات في دار بلدية شفاعمرو التي عقد فيها الاجتماع، بينما كان طوليدانو في مركز بوليس شفاعمرو. وحاول عدد من الرؤساء الذين تراجعوا أمام الضغوط اتخاذ قرار بالتنازل للإضراب. إلا أن رؤساء السلطات المحلية من أعضاء لجنة الدفاع عن الأراضي فشلوا هذه المحاولة مؤكدين أن الداعي الى الإضراب ليس رؤساء السلطات المحلية العربية بل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. ووقف توفيق زياد رئيس بلدية الناصرة على رأس المعارضين الغاء الإضراب.. كما أيد هذا الرأي حنا موييس (الرامة)، محمد محاميد (أم الفحم)، يونس نصار (طرعان)، محمود نعامنة (عرابة)، أسعد يوسف كنانة (ياقة الناصرة)، حسن محمود خطبا (الريثة)، محمد زيدان (كفر مندا)، أمين عساقلة (المغار)، أحمد مصالحة (دبورية)، جمال طرييه (سخنين).

وانتهى الاجتماع باعتداء فظ على الجماهير المتظاهرة أمام بلدية شفاعمرو تأييداً للإضراب استعمل فيه البوليس قنابل الغاز المسيلة للدموع وقام بحملة اعتقالات واسعة. واستمرت قوات الشرطة تجوب شوارع شفاعمرو طيلة يوم السبت وتعتقل الشبان والعمال بحجة التحقيق وبقصد الارهاب لإفشال مهرجان الأرض الذي عقد في اليوم نفسه. وكان أن اعتقل البوليس الشاب عمر مصلح حماده. واستيق الى مركز البوليس حيث اعتدوا عليه بالضرب الوحشي، فكسرت يده. وتبين فيما بعد، أنه لم يكن مطلوباً وأنه اعتقل خطأ. فأخذوه الى طبيب وأطلقوا سراحه معصوب اليد.

اعتصام نسائي في شفاعمرو

واعتصمت عشرات النساء يوم الجمعة (3/26) في كنيسة الكاثوليك والجامع في ساعات الصباح حتى الظهر احتجاجاً على الارهاب البوليسي وللمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين البالغ عددهم 17 معتقلاً، كما وكان البوليس قد اعتقل مساء الخميس (3/25) 17 مواطناً من شفاعمرو وبينهم الأحداث والطلبة، الذين تجمهروا أمام دار البلدية للاحتجاج على تدخل قوات الأمن بالضغط على رؤساء المجالس المحلية الذين اجتمعوا في بلدية شفاعمرو.

إضراب رغم الإرهاب

اصدرت سكرتيرية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في 25/3/76 البيان التالي:

«تعلن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي أن اضراب الجماهير العربية في إسرائيل يوم 30 آذار 1976 احتجاجاً على مصادرة الأراضي العربية في الجليل ومناطق أخرى في البلاد سيجري في موعده المقرر. ان ما أذاعته وسائل الاعلام الرسمية عن قرار عدد من رؤساء السلطات المحلية العربية تأجيل الاضراب لا يعبر الا عن رأي شخصي، ولا يؤثر على قرار لجنة الدفاع عن الأراضي ولا يعبر عن ارادة الجماهير العربية التي أعلنت بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة، عزمها على الاضراب حيث أن «السلطة» لم تتراجع عن مخططات المصادرة.

وتعلن لجنة الدفاع عن الأراضي أنه نظراً لعدم تسلمها موافقة من رئاسة الكنيست على طلبها اجراء المظاهرة أمام مبنى الكنيست حتى الآن، تقرر تأجيل المظاهرة الى موعد يعلن في حينه». وقد جاء هذا البيان بعد مسرحية السلطة وأعوانها الذي اتخذ شكل اجتماع رؤساء السلطات المحلية في شفاعمر و يوم 3/25.

30 آذار : قرار الشعب «الإضراب»

ومن جديد تؤكد جماهير شعبنا عزمها على المضي في قرارها بالإضراب العام في الثلاثين من آذار، مؤكدة صدق الموقف الذي وقفه توفيق زياد وعدد من الرؤساء الوطنيين في اجتماع «المؤامرة» في شفاعمر و في 3/25، وتتواصل المهرجانات والاجتماعات الشعبية، حيث لم تتخلف أية قرية أو مدينة عن ركب الشعب، وفي كل مكان إصرار على تأييد الإضراب وأهدافه. وتتواصل حملات السلطة وتهديداتها، من خلال التواجد المكثف لرجال البوليس، أو زيارات المسؤولين، أو المقالات في الصحف، حتى الهستدروت بدأت بتهديد العمال العرب، بعدم الدفاع عنهم في حال فصلهم من عملهم نتيجة الإضراب.

لجنة الدفاع القطرية تستنكر تشويه السلطات الاضراب السلمي وتحتج على التحريض الدُموي وتتوجه الى الرأي العام اليهودي للتضامن مع هذا النضال والتصدي لإرهاب العرب وتهديدهم وتحذر من استفزازات البوليس وتدعو المسؤولين الى لجم التحريض الأرعن

رداً على حملة التهديد والتشويه والتحريض الذي لجأت اليه السلطة أصدرت سكرتيرية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية بياناً جاء فيه أن أهداف الاضراب هي الاحتجاج على سياسة المصادرة والمطالبة بإلغائها ومن أجل تحقيق المساواة للسكان العرب. وأكد المسؤولون في اللجنة القطرية بأن الاضراب هو اضراب سلمي وأنهم يستنكرون بشدة المحاولات المتعمدة التي يقوم بها الرسميون لتشويه مضمون الاضراب، خصوصاً الزعم بأنه بتوجيه خارجي، أو بتوجيه حزب من الأحزاب. فالاجتماعات

الشعبية الضخمة في طول البلاد وعرضها، والمؤتمرات الكبيرة باشتراك رؤساء سلطات محلية عربية وقادة الهيئات الشعبية ورجال دين من مختلف الطوائف قد قررت جميعها اتخاذ الاضراب وسيلة للتعبير عن معارضتها بل رفضها لسياسة سلب الأراضي وسياسة التمييز ضد السكان العرب التي طالت زهاء 3 عقود.

سير الاضراب

أما سير الاضراب، كما جاء في بيان أذاعته لجنة الدفاع عن الأراضي، فسيكون بعقد الاجتماعات وارسال البرقيات الى رئيس الحكومة للمطالبة بإلغاء قرارات المصادرة وسياسة التمييز، مع المحافظة على النظام، وعدم التجمهر في الطرقات لمنع الاستفزاز وعدم الانجرار وراء الاستفزازات من أية جهة كانت. تحريض دموي على الناصرة

لقد زعمت الصحف المقربة من السلطة أن الشبيبة العربية مصابة بعدوى رمي الحجارة. كما ركزت وسائل الاعلام الصهيونية والمسؤولون هجومهم المحموم على الحزب الشيوعي وعلى عضو الكنيست ورئيس بلدية الناصرة توفيق زياد، لتبرير استفزاز دموي ضد شعب الناصرة وبلديته الديمقراطية. وازاء كل هذا حذر قادة الاضراب من الاستفزازات ودعوا الى ضبط النفس أمام تحرشات البوليس. فالبلاد تعج بالمراسلين والوكالات الاعلامية لتغطية أنباء هذا الاضراب التاريخي في حياة عرب اسرائيل. ولذا يجب عدم السماح لأية جهة بتشويه نضال هذا الشعب في يوم الأرض أمام الرأي العام.

ويُشتمُّ مما جاء في الصحف بأن الأوساط المتطرفة في السلطة تحاول استغلال تراجع عدد من رؤساء السلطات المحلية العربية تحت الضغط، وتعتبره فرماناً لقمع الاضراب، بحجة أنه اخلال بالنظام بعد أن تراجع عنه هؤلاء الرؤساء. ولهذا اتخذت الجماهير المحتشدة قرارات في الاجتماعات الشعبية الضخمة تطالب هؤلاء الرؤساء بالتدخل لمنع التحرشات البوليسية في قراهم.

وكذب ناطق باسم اللجنة القطرية أن أحداً ما استخدم أساليب التهديد والوعيد لفرض الاضراب. كما نفى المسؤولون في الحزب الشيوعي مزاعم السلطات بأنهم استخدموا الضغوط وهددوا أصحاب الحوانيت والعمال للاشتراك في الاضراب. وقالوا إن هذه الأكاذيب ليست إلا تحريضاً دمويّاً على الحزب الشيوعي وعلى كل انسان شريف في هذه البلاد، لخنق حرية الرأي.

... إلى مراكز التحقيق

وتلقى عدد من أعضاء اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي اشعارات بالحضور الى مراكز البوليس عشية يوم الاضراب، عرف من بينهم صليبا خميس، والمحامي حبيب أبو حلو، والمحامي محمد ميعاري. وقد تلقى المحامي محمد ميعاري تحذيراً من البوليس، قسم المهمات الخاصة، بالامتناع عن القيام بأي

نشاط.

سنة شهداء

عن سبق اصرار وتعهد وبقرار اتخذ على أعلى المستويات حولت قوات الأمن من الجنود وحرس الحدود اضراب الجماهير العربية السلمية دفاعاً عن الأرض الى مجزرة مروعة سقط فيها 6 شهداء من عرابة وسخنين والطيبة وكفر كنا وأصيب عشرات الجرحى واعتقل أكثر من 250 مواطناً من مختلف المدن والقرى العربية.
أربعة شهداء في قرى البطوف

وقد بدأ الهجوم الوحشي على قرى البطوف وعرابة وسخنين ودير حنا في عشية يوم الاضراب، في مساء يوم الاثنين 29 آذار 1976، حين داهمت قوات من البوليس وحرس الحدود وعرابة وبدأت تستفز المواطنين بالضرب وأعقبت ذلك بالقاء قنابل مسيلة للدموع.. وباطلاق النار بحجة مقاومة الأهالي قوات الأمن.

وفي هذه الحملة الدموية سقط الشهيد الأول خير أحمد ياسين شاب تجاوز العشرين بقليل.. ثم واصلت هذه القوات الكثيفة «زحفها» الى ديرحنا وسخنين واقترفت أعمالها الاجرامية بعنف متزايد.. وانتهت الجولة الأولى بفرض نظام منع التجول على القرى الثلاث، الأمر الذي شدد التوتر. وفي صباح اليوم التالي يوم الاضراب وقعت المجزرة.. وحسب مزاعم السلطات كما أذاعتها الإذاعة طول يوم الثلاثاء، ان سكان سخنين خرقوا نظام منع التجول وهاجموا قوات الأمن التي اضطرت بعد أن «أخفقت دعوتها إلى الهدوء»!! إلى اطلاق النار في الهواء. وحين لم يفد ذلك أطلقت النار على المتظاهرين دفاعاً عن النفس (كذا).. وحسب الرواية: رجم المواطنون قوات الأمن بالحجارة وبزجاجات النفط المشتعلة ولهذا لم يكن هناك مناص من استخدام السلاح.. وأدى ذلك إلى قتل ثلاثة مواطنين وجرح العشرات.. وهكذا أصبح عدد الشهداء، ولم ينتصف النهار، أربعة.. أما عدد المعتقلين فوصل السبعين. ولكن الحقيقة الثابتة التي أكدها جرحى وشهود عيان تؤكد أن قوات الاحتلال أطلقت النار على المواطنين في بيوتهم، وسقط القتلى الثلاثة في سخنين لا في الشوارع، بل في بيوتهم. وعلى هذه الصورة.. عن طريق اطلاق النار على المواطنين في بيوتهم سقط الجرحى من النساء والرجال والشباب في ديرحنا.

إضراب شامل في الناصرة

رغم وسائل التهديد والوعيد، كان الاضراب في الناصرة بشكل لم يشهد له مثيل في كل تاريخها العريق - أكثر من 80% من عمالها أضربوا عن العمل ولم يأبهوا للتهديد المقاولين وزعماء الهستدروت وأصحاب

الصناعات في حيفا بأنهم سيفصلون أولئك الذين يتغيّبون عن العمل يوم الاضراب في 30 آذار. وفي محاولة لارهاب جماهير الناصرة الصامدة نزلت الى الميدان قوات كبيرة من حرس الحدود والبوليس وبدأت تعتدي على أبناء المدينة دون فرق في الجيل والجنس. وعند الظهر داهمت سكن النائب ورئيس بلدية الناصرة توفيق زياد، في غيابه، بحجة ملاحقة فتيان ادعت أنهم رجموا قوات الأمن بالحجارة، واعتدت على والدته وزوجته وشقيقته وشقيقه وطفلة بنت التاسعة، كما اعتدت على أطفال العائلة الآخرين. وقد توالىت المداهمة على الرغم من أن أهل البيت غادروا المنزل وهشمت محتوياته. وحين خرجت أخذت في اطلاق النار ارباباً لأبناء الحي الشرقي. هذا ويتهاقت شبان الناصرة على المستشفيات الموجودة في المدينة لتقديم الدم لعشرات الجرحى من قرى البطوف وقرى الناصرة. وطالب أهالي الناصرة بطرد حرس الحدود من المدينة ومن جميع القرى وبمحاكمة المسؤولين، الذين حاولوا بشكل ظاهر استفزاز أهالي الناصرة المسالمين، لتبرير مجزرة دموية كانوا أعدوها، أيضاً، في الناصرة. هذا وأرسل النائب ابراهام لفنبراون باسم الكتلة الشيوعية في الكنيست احتجاجاً على المس الفظ بحصانة النائب توفيق زياد.

شهيد في كفر كنا

هاجم حرس الحدود البلدة التي أضربت إضراباً شاملاً مثل غيرها من البلدان والقرى العربية في الجليل والمثلث. هاجم مظاهرة طلاب وطالبات تميزت بالهدوء والنظام بالهراوات وإطلاق النار. ولحق «حراس الأمن» بالفتيان والفتيات الذين تفرقوا أو دخلوا ساحة المدرسة واستمروا في العدوان عليهم، وأثناء ذلك استشهد الفتى حسن سعيد امارة وعمره 15 سنة كما جرح آخرون.

المظاهرات تجتاح المثلث

وشمل الاضراب العام بلدان وقرى المثلث، ففي أم الفحم كان الاضراب شاملاً وتظاهر عشرة آلاف شخص في ساحة البلدة، ومر ذلك بسلام لأن قوات الاحتلال لم تتدخل. وهذا ما وقع في كفرقاسم، أيضاً، حيث اقتلع المتظاهرون الأسلاك الشائكة التي تحيط بأراضيهم المصادرة. وفي كفرقرع أضرب العمال والفلاحون اضراباً شاملاً وساروا في مسيرة جماهيرية التقت مع مسيرة أبناء عارة وعرعرة. ولكن البوليس اعتقل بعد المظاهرة عدداً من أبناء عرعرة. وفي الطيبة والطيبة أبت قوات الاحتلال أن يمر الاضراب الشامل بسلام، ففي الطيبة داهمت البلدة في ساعات الصباح ست سيارات بوليس بقيادة الضابط شاحر المعروف بمواقفه الرجعية، ونزل أفرادها الى الشارع واعتدوا على المواطنين الذين تفرقوا رغبة منهم في تفادي الاستفزاز.

وانسحبت هذه الشردمة من البوليس لتعقبها قوة كبيرة من بوليس حرس الحدود الذين بادروا إلى ضرب المواطنين بالقنابل المسيلة للدموع والاعتداء على الناس دون تفريق وباطلاق النار. وأثناء ذلك أصيب اللاجئ من مخيم نور شمس بالقرب من طولكرم رأفت زهيري، الذي كان في زيارة عائلية أصيب باصابة قاتلة توفي على اثرها.

واعتقل في هذه الحملة الوحشية 25 شخصاً بينهم تلاميذ تتراوح أعمارهم بين 10 و 12 عاماً. وفي الطيرة دخل البلدة المئات من رجال البوليس الذين انهالوا على المواطنين بالضرب وإطلاق النار ما أدى الى اصابة عدد من أبناء البلدة عرفنا منهم أحمد محمد مصر (20 سنة) وإصابته خطيرة، و ابراهيم سليم ناصر، وأحمد كامل خيط وحسن عبد الكريم منصور. كما اعتقل حوالي 40 شخصاً عرفنا منهم غازي شبيطة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي وسكرتير منطقة المثلث، ونسيم ابو خيط عضو لجنة المراقبة المنطقية، وكان الاحتلال يدخل بيوت المواطنين ويعتدي على سكانها لا فرق بين رجل أو امرأة وبين طفل و شيخ.

وفي قلنسوة تكرر العدوان، فالبوليس الذي أعماظه الاضراب الشامل في القرية، هاجم البيوت وضرب الأمنين فيها وداهم بيت صالح الخطيب واعتقل أولاده الثلاثة عبد الفتاح ويونس ونواف كما اعتقل محمد ناطور.

إضراب عام في الجليل وهجوم على نحف

شمل الاضراب العام قرى الجليل كافة. وتميّز يوم الاضراب بالمظاهرات الشعبية التي اخترقت القرى تحت شعارات الدفاع عن الأرض وضد خطر المصادرة ومن أجل الغاء الاضطهاد القومي بألوانه.

أما في نحف فداهمت صباح يوم الاضراب قوات كبيرة من قوات الأمن القرية وبدأت تضرب البيوت بالقنابل المسيلة للدموع وتعتدي على المواطنين ومن بينهم النساء، وقد تعرضت أم الفتى خالد شباط التي اعتقل ابنها خالد، بشكل خاص للضرب، كما اعتقل تلميذان، صبري قيس وخالد شباط وثلاثة عمال: محمود عباس وعلي فاعور وكمال نزال ورقية خطيب.

حرائق في طمرة

وداهمت قوات كبيرة من الجيش وحرس الحدود والشرطة القرية وحولتها الى ساحة حرب، استخدمت فيها المجنزرات والسيارات العسكرية، وشوهت بعض السيارات المحترقة عند مدخل القرية اثر خروج قوات الجيش من القرية في المرة الأولى.

وعلى اثر الاعتداء الذي وقع على القرية سارت مظاهرة اشترك فيها آلاف السكان احتجاجاً على الاعتداء السلطوي ومصادرة الأرض، وعادت قوات الاحتلال للمرة الثانية، فاعتدت على المتظاهرين، فسقط عدد

من الجرحى من أبناء القرية.

وفي الرامة، أيضاً

وأضربت الرامة عن بكرة أبيها معلنة سخطها على الجرائم الوحشية. وبدعوة من لجنة الدفاع عن الأرض. هرعت القرية بجماهيرها الغفيرة الى قاعة كنيسة الروم الأرثوذكس لتعلن استنكارها للقتل والوحشية التي ارتكبت في قرانا العربية واشترك في الاجتماع الألوف الذين وقفوا دقيقة حداداً على أرواح الشهداء الأبرياء.

اعتقالات في حيفا

أفاقت المدينة على اضراب أصحاب الحوانيت العربية في وادي النسناس باستثناء نفر يعرف بتعاونه مع الاحتلال وياضراب طلاب المدارس الثانويين وأكثرية المعلمين فيها. وكما وقع في غير حيفا.. استعرضت قوات البوليس وحرس الحدود عضلاتها فاستمرت تجوب الشوارع بغية إرهاب المواطنين.

وفي سبيل تشديد التوتر اعتقلت جورج طوبي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي وسكرتير منطقة حيفا، ووجيه سمعان عضو سكرتارية اتحاد الشبيبة الشيوعية الاسرائيلي ونسيم عويضة عضو لجنة المنطقة وعدد من الطلاب والشباب هم ايااد قندس، يوسف الياس، جول جمال الذي اعتدى عليه البولس بالضرب، ونقولا عبده المصاب بكسر في يده وطوني حايك وجمال عاشور الذي اعتدوا عليه بالضرب المبرح في مركز الشرطة، وروحي قاسم ويوسف اغبارية. ولكن السلطات، التي اتهمتهم «بالتحريض»! عادت وأطلقت سراحهم جميعاً في المساء بكفالة شخصية بعد جهود شخصية بذلها المحامون حنا نقارة وأنيس شقور وعلي رافع. وقام البوليس باعتقال حاتم اسماعيل حلبي سكرتير لجنة المبادرة الدرزية في دالية الكرمل.

اعتقال 18 طالباً جامعياً

هاجم البوليس جمهرة من الطلاب العرب واليهود الذين أعلنوا إضراباً عن الطعام أمام مبنى الكنيست احتجاجاً على سلب الأراضي العربية، يوم الأرض. وفي أثناء إجلاء المضربين اعتقل البوليس 18 طالباً.

تضامن أبناء الضفة المحتلة

شمل الاضراب، تضامناً مع الجماهير العربية في إسرائيل التي أعلنت يوم الأرض احتجاجاً على مصادرة أراضيها، شمل عدداً من مدن الضفة الغربية المحتلة. وكان الإضراب شاملاً في طولكرم وقلقيلية ونابلس والخليل، وأضربت أغلب مدارس الضفة عن الدراسة كما تخلفت أعداد كبيرة من العمال عن الذهاب الى العمل في مراكز العمل في إسرائيل. أما في القدس العربية المحتلة فقد كان الإضراب عاماً ولكن السلطات أجبرت عدداً من أصحاب الحوانيت على فتح حوانيتهم بعد أن هددتهم بإغلاقها إلى أجل غير مسمى. سارت مسيرات في عدد من المدن.

القوى الديمقراطية تستنكر التنكيل

استنكرت أنباء المجزرة في الجليل والمثلث القوى الديمقراطية اليهودية فأعربت عن تضامنها مع الجماهير العربية التي أعلنت الاضراب دفاعاً عن الأرض وحققها في المساواة. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي منشوراً بعنوان: «كفى مجازر». وفي شارع ديزنكوف في تل أبيب جرت مظاهرة نظمها الحزب الشيوعي والشبيبة الشيوعية واشترك فيها عدد من طلاب الجامعة من جماعة «بولموس»، وحزب موكيد، وتلقت سكرتيرية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية عن طريق القس شحادة برقبة تضامن من عدد من الديمقراطيين اليهود. كما وصلت برقبة من كيبوتس كيرن شالوم وقعتها 50 عضواً.

وقدمت الكتلة الشيوعية اقتراحاً بنزع الثقة عن الحكومة بسبب «الاعتداءات الدامية، على الأهلين العرب في إسرائيل في يوم الاضراب الشامل احتجاجاً على مصادرة الأراضي». وفي جو متوتر وصخب وفي جلسة تاريخية عاصفة تميزت بهتافات النواب الشيوعيين المججلة، ماير فلنر وتوفيق طوبي و ابراهام لفنبراون وتوفيق زياد ضد حكومة القنلة والسفاحين وبالمطالبة بالتحقيق، بحثت الكنيست يوم الأربعاء 31/3 اقتراح نزع الثقة وأفشل النواب الشيوعيون بوقفتهم الجريئة مخطط كتلتي «التجمع» و«الليكود» لمقاطعة جلسة الكنيست. فبعد تغيب أعضاء «التجمع» و«الليكود» المقصود عن الجلسة أجبرتهم صيحات النواب الشيوعيين على دخول القاعة.

وصوت أعضاء كتل الائتلاف والليكود والمتدينين مع الحكومة ضد اقتراح نزع الثقة وامتنع عن التصويت ماير بعيل، ومارشا فريدمان، وشولاميت ألوني. وصوت النواب الشيوعيون الأربعة من أجل نزع الثقة عن الحكومة مطالبين بالاستقالة.

وأشار ماير فلنر في اقتراح نزع الثقة: «اننا ننتهم الحكومة أنها عن سابق تعمد وتخطيط قررت اللجوء إلى جميع الوسائل وحتى الأكثر وحشية منها ولو أدى ذلك الى مجزرة تحل بالجماهير العربية، لافشال الاضراب العام الذي أعلن شرعاً من قبل الجماهير العربية، سيدخل الثلاثون من آذار التاريخ كيوم إضراب عام ضد مصادرة الأراضي. إن رئيس الحكومة ووزراؤه؛ وزير «الدفاع» ووزير الشرطة يتحملون مسؤولية قتل سنة مواطنين عرب لا ذنب لهم».

وقال: «أي قانون في البلاد يمنح المواطن العربي من الاضراب السلمي للتعبير عن مطالبه العادلة؟ هل السكان العرب في إسرائيل مواطنو دولة إسرائيل أم لا؟»...
ومما قاله توفيق طوبي في النقاش: إن رئيس الحكومة ووزير الشرطة يتحملان مسؤولية كبرى تجاه مستقبل العلاقات مع الجماهير العربية. وشجب الهجوم البوليسي الدموي على المواطنين العرب وفند ادعاء السلطة أن اعتداء الجنود والشرطة كان دفاعاً عن النفس. وشجب العدوان الوقح على بيت النائب توفيق زياد والاعتداء على أهل بيته وقال: أردتم جرّ توفيق زياد؛ رئيس بلدية الناصرة والناصرة كلها الى استنزاف دموي. الفضل لتوفيق زياد في فشل مخططكم تجاه الناصرة. وسيأتي يوم، عندما يفتح شعب إسرائيل عينيه، ليقول: شكراً لتوفيق زياد وللحزب الشيوعي ولرفاقه اليهود والعرب لأنهم حملوا راية النضال من أجل الحقوق العادلة للجماهير العربية.
أما توفيق زياد فهتف: كفى قتلاً.. كفى مصادرة.. كفى تمييزاً.. كفى تمادياً في الاستهتار بهذا الشعب.

نعي الشهداء

وقامت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بنعي الشهداء:

خير أحمد ياسين من عرابة،
رجا حسين أبو ريا من سخنين،
خضر عبد خاليلة من سخنين
خديجة شواهنة من سخنين،
محسن يوسف طه من كفر كنا،
رأفت زهيري من نور شمس.

كما نعى الشهداء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي والمجالس المحلية في سخنين وعرابة وديرحنا، وتوفيق زياد رئيس بلدية الناصرة، ويونس نصار رئيس المجلس المحلي في طرعان، ولجنة يوم الأرض في كابول وأبناء كابول ورئيس وأعضاء المجلس المحلي في عيلبون ومجلس البقيعة المحلي، ولجنة منطقة عكا ومنطقة المثلث للحزب الشيوعي الاسرائيلي. ولجنة الطلاب في مدرسة الطيرة الثانوية، والعمال والعاملات العرب في مصنع آتا ولجنة التجار والحرفيين وأصحاب المصالح الخاصة في الناصرة وغيرهم.

وأصدرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية بياناً جاء فيه:

المجد لشهداء الكفاح من أجل الأرض والحقوق المتساوية

يا جماهير شعبنا العظيم!

لقد انقضى يوم 30 آذار «يوم الأرض»، يوم الاضراب الشامل الذي أعلنته جماهير شعبنا ليوم واحد في قرانا ومدننا في الجليل والمثلث استجابة لنداء اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية. لقد أردنا وأرادت جماهير شعبنا أن يكون إضرابها المشروع هذا اليوم إضراباً سلمياً وهادئاً هدفها منه التعبير عن معارضتها مشاريع مصادرة ما تبقى لقرانا العربية من أرض وضد سياسة التمييز ومن أجل المساواة، ولكن السلطات التي أرهبها إعلان الاضراب، اتخذت جميع الاجراءات المسبقة وأعلنت عن عزمها على تحطيم الاضراب باستعمال منتهى أساليب العنف.

فمنذ يوم أمس استكملت انتشار قواتها من شرطة وحرس حدود وجيش مدججة بالسلاح ومزودة بالمجنزرات والآليات وحولت يوم اضرابنا السلمي الى مذبحة حقيقية. لقد تحول يوم 30 آذار الى يوم مشهود في تاريخ شعبنا أثبتت فيه جماهيرنا بالاضراب الشامل والمظاهرات والمسيرات وتحدى الاستفزاز والتصدي للعنف عن تمسكها بأرضها وكيانها وحققها في الوجود في وطن الآباء والأجداد. إن المجزرة البشعة إنما تطرح بقوة أكثر أمام جميع المحافل وعلى أعلى المستويات محلياً وعربياً وعالمياً قضية شعبنا ونضاله العادل ضد التمييز القوي ومن أجل حقه في العيش الحرّ في وطنه.

إنّ اللجنة القطرية اذ تحيي جماهير شعبنا ولجانه المحلية للدفاع عن الأرض ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية الذين صمدوا في هذه المعركة رغم كل عنف وارهاب فإنها تحمّل الحكومة مسؤولية الدماء المراقبة والاعتقالات الجماعية والاعتداءات على المواطنين العزل وممتلكاتهم.

إنّ اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي تجدد مطالبها بإلغاء أوامر مصادرة أراضي العرب في إسرائيل التي تتم بمختلف الأساليب والأعدار كما تطالب بكل شدة والحاح بإقامة لجان رسمية وشعبية للتحقيق في جرائم القتل والاعتداء التي ارتكبت ضد المواطنين العزل في الجليل والمثلث ومعاقبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

واللجنة اذ تمجد أرواح شهدائنا البررة، شهداء الأرض الذين سقطوا في معركة الكرامة، تشارك شعبنا الصابر الصامد فوق أرضه، الحزن والتصميم على متابعة هذا النضال في سبيل حقوقنا العادلة كي لا تذهب دماؤهم الزكية هدرًا. وتتمنى للجرحي الذين نزفت دماؤهم الزكية الصحة والسلامة.

إنّ جماهير شعبنا مطالبة الآن بأن تتمسك بوحدة الصف التي تجلّت في يوم الاضراب أكثر من أي وقت مضى لكي تتمكن من الاستمرار في الكفاح بهدوء وحكمة من أجل أهدافها العادلة.

وسيبقى يوم الثلاثين من آذار يوماً ناصعاً مجيداً في سجل تاريخ شعبنا النضالي.

– عاش نضال شعبنا للمحافظة على أرضه وكيانه.

– المجد والخلود لأرواح شهداء الثلاثين من آذار.

– الخزي والعار لقتلة المواطنين العرب.

أصداء يوم الأرض

جرت المظاهرات والمسيرات الشعبية وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان العربية وفي عدد من البلدان الإسلامية، وتحدثت عن هذا اليوم المشهود مختلف الصحف ووكالات الأنباء وإذاعات الراديو والتلفزيون في مختلف أنحاء العالم.

وقد أقامت منظمة التحرير الفلسطينية مهرجاناً خطابياً بمناسبة يوم الأرض في ثانوية اليرموك في مخيم العائدين في دمشق حضره عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي السوري وغيره من قادة الحزب، كما حضره أعضاء القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد وخالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وممثلون عن المنظمات الشعبية، وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي، واستهل الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت اجلالاً لأرواح الشهداء العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة.

وقد تعطلت الأعمال وحركة المواصلات لمدة خمس دقائق في الساعة الثانية عشر ظهراً في جميع أنحاء القطر السوري وخصصت ساعة الصباح الأولى في جميع المدارس والجامعات والكليات للحديث عن يوم الأرض.

وفي مصر جرت مسيرة ضخمة في القاهرة نظمتها المنظمات الفلسطينية إلى مكتب منظمة الأمم المتحدة في المدينة، وقد سلمه قادة المسيرة رسالة احتجاج على أعمال القمع التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد المواطنين العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة.

كذلك عقدت في القاهرة مؤتمر شعبي بمناسبة يوم الأرض تحدث فيه ممدوح سالم رئيس الوزراء، ورفعت المحجوب سكرتير الاتحاد الاشتراكي العربي، ورحي عوض ممثل المنظمات الفلسطينية. وقام الطلاب الفلسطينيون في جامعة الاسكندرية بمظاهرة صاحبة في نفس اليوم الا أن بوليس السادات تصدى لهذه المظاهرة وفرقها بالقوة.

وفي عمان شارك الشعب الاردني بيوم الأرض، حين انطلقت مسيرة شعبية كبرى في شوارع العاصمة عمان، شارك فيها العلماء ورجال الدين والهيئات الشعبية والنقابية والنسائية.

وفي الكويت خصصت الصحف الكويتية افتتاحياتها للاعراب عن تضامن الشعب العربي الكويتي مع نضال الشعب العربي الفلسطيني العادل ضد الاحتلال واجراءاته القمعية والتوسعية.

وفي بغداد جرت مظاهرة شعبية في 30 آذار تضامناً مع كفاح العرب في إسرائيل دفاعاً عن أراضيهم. وفي دمشق جرت تظاهرات ومهرجانات خطابية في جامعة دمشق وفي مخيمات اللجوء وكان أكبرها في مخيم اليرموك.

وفي بيروت نُظمت المسيرات والمهرجانات الخطابية في جامعة بيروت الغربية. وفي باريس نظم اتحاد الطلاب الفلسطينيين اجتماعاً احتجاجاً على القمع وتضامناً مع الجماهير العربية في يوم الأرض.

وأصدرت النقابات الفرنسية «سي جي تي»، بياناً نددت به بالسياسة العنصرية التي ينتهجها حكام

إسرائيل، وشجبت أعمال القمع معربة عن تضامنها التام، كما تلقى الرفيق ماير فلنر السكرتير العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي برقية من سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي يعرب فيها عن تضامن حزبه مع السكان العرب في إسرائيل في إضرابهم التاريخي دفاعاً عن الأرض. وأرسل مجلس السلام العالمي برقية الى توفيق طوبي عضو مجلس السلام العالمي عبّر فيها عن السخط الشديد على الجريمة النكراء، مقتل ستة من المواطنين العرب في يوم الأرض للاحتجاج على مصادرة الأرض العربية على أيدي الاحتلال. كما استلم، أيضاً، برقية تضامن من مؤتمر السلام الكندي. وفي اسلام آباد عاصمة الباكستان قامت مظاهرات جماهيرية تأييداً للشعب العربي الفلسطيني بمناسبة يوم الأرض.

كما أعلن وزير الخارجية الماليزي أن حكومة ماليزيا ستتخذ من يوم الثاني من نيسان القادم يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل. وكان الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية في طليعة البلدان الأجنبية التي أبرزت صحفها وإذاعاتها يوم الأرض وتحدثت بإسهاب عن نضال المواطنين العرب في إسرائيل، وعن التضامن معهم، عربياً وعالمياً، وأبرز راديو موسكو أحداث يوم الأرض الدامية في قرى الجليل والمثلث. هذا وشهدت شوارع باريس ولندن ومختلف العواصم الأوروبية، مظاهرات تضامن نظمها الطلبة الفلسطينيون بمناسبة يوم الأرض. وكتبت صحيفة «اومانيتيه»، صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي، افتتاحية أيدت فيها الكفاح من أجل الأرض.

جنازة الشهداء

شيع أهالي الجليل بعد ظهر الأربعاء 1976/3/31 في سخنين ثلاثة من شهدائهم بجنازة لم يشهد لها الجليل في تاريخه مثيلاً.. كانت مظاهرة هتفت على مدى ساعتين دون انقطاع «بالدم بالروح نفديك يا جليل».. وتحوّل الحزن خلالها إلى غضب ساطع على سياسة السلب والقتل. واشترك في الجنازة حوالي 25 ألف شخص شيعوا شهداءهم بنظام لا مثيل له.

وقاطعت الآلاف بعواصف من الهتاف المدوي كلمة توفيق زياد الذي أبّن الشهداء بقوله: نحني رؤوسنا اجلالاً لشهداءنا الذين جبلوا بدمهم تراب الوطن الذي لن يكون الا للشعب. وأضاف: «لقد حسبت السلطات أن هذا الشعب لا يفهم الا لغة القوة، وعملوا حساباتهم على هذا الأساس، واعتقدوا أنه بالإرهاب والعصا يمكنهم سلب حقوق الشعب وإذلال كرامته». وهبّت عاصفة من ألوف الحناجر تصرخ لا.. لا.. لا تشريد ولا تهويد.. عن أراضينا ما نحيد.. وقال توفيق زياد: «إن الجريمة البشعة التي ارتكبت كانت جريمة مخططة من فوق. لقد أرادوا أن ينفذوا تهديدهم بتحطيم هذا الشعب، ولكن هذا الشعب مرغ في التراب أنوف ظالميه».

وألقي رئيس مجلس سخنين المحلي السيد جمال طربيه كلمة مؤثرة ندد فيها بالعدوان على قرى البطوف،

وقال: إن الشعب لن ينسَ شهداءه ولا عائلاتهم وطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين، وقال أيضاً: «إننا طالبنا بالتحقيق في هذه الجريمة التي ارتكبت بحق أبناء شعبنا».

واشترك في عرابة عشرات الآلاف في تشييع شهيد عرابة خير أحمد ياسين، ومن الذين ألقوا كلمات تأبين والد الشهيد محمد سليم ياسين وكان أول المتكلمين وكانت كلمته مع كلمة أخ الشهيد جهاد محمد ياسين بمثابة تشجيع وتصميم على مواصلة الدرب. وتحدث في الجماهير رئيس مجلس عرابة محمود نعامنة، ورئيس مجلس سخنين جمال طريبه، ورئيس مجلس كفر كنا محمد سليم طه، ورئيس المجلس المحلي في الطيبة عبد الحميد ابو عيطه.

كما تحدث، أيضاً، توفيق زياد، وإميل حبيبي، رئيس تحرير الاتحاد، وعاصم الخطيب باسم لجنة المبادرة الدرزية ومنيب مخول من البقعة.

وألقى الخوري مطانس خوري من كفر ياسيف كلمة، كما ألقى الشاعر عوني سبيت زجلاً شعبياً، والشاعر عصام العباسي أبياتاً من الشعر.

وتكلم باسم لجنة الدفاع عن الأراضي المحامي محمد ميعاري.

وفي كفر كنا ...

وشيعت الآلاف من كفر كنا والناصرية وقرى الجليل جثمان الشهيد محسن يوسف طه الى مثواه الأخير بعد ظهر يوم الأربعاء 31/3.

قرب الضريح وقف الرفيق صالح عبد القادر طه مؤبناً الشهيد ودعا الآلاف إلى الوقوف في وجه مؤامرات الأرض التي سقط الشهيد دفاعاً عنها. وقال: لا طائفية ولا عائلية بعد اليوم فالدفاع عن الأرض وحد الجميع. واقترح بناء مدرسة جديدة على اسم الشهيد محسن، شهيد الأرض.

كما أثنى الشهيد رئيس لجنة الطلاب في مدرسة كفر كنا الثانوية، وتلاه رئيس المجلس المحلي في كفر كنا محمد سليم طه الذي قال: ها قد حققنا شعار «بالروح بالدم نفديك يا جليل» ودعا للتمسك بالأرض التي يسقط الشهيد فداءً لها.

وفي جامعة حيفا تجمع حوالي 250 طالباً من طلاب الجامعة العرب واليهود في باحة الجامعة في اجتماع صامت لمدة نصف ساعة حداداً على أرواح ضحايا «يوم الأرض». أما في «التخنيون» فقد شارك الطلاب العرب في كلية الهندسيين جماهير شعبهم عزاءهم باستشهاد أبنائهم الستة بالوقوف دقيقة حداد (يوم الخميس) في ساحة المعهد.

وأضرب طلاب المدرسة الثانوية البلدية في الناصرة يوم الأربعاء 31/3 استنكاراً للقتل والاعتداءات الوحشية التي قامت بها قوات حرس الحدود والجيش والبوليس ضد السكان العرب المشتركين في الاضراب.

وفي بئر السبع أعلن الطلاب العرب في جامعة بن غوريون الاضراب ووزعوا منشوراً يحتجون فيه على مصادرة الأراضي، وانتهك البوليس حرمة الجامعة، فدخل حرم الجامعة لتصوير الطلاب العرب

المضربين في 30/3/76.

لجنة تحقيق

وعادت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية وأصدرت بياناً طالبت فيه بتأليف لجنة تحقيق على المستوى البرلماني والشعبي للتحقيق في جرائم القتل والاعتداء على المواطنين العرب في يوم الإضراب، كما توجهت إلى المحامين العرب بتحضير شهادات على القسم من جميع المتضررين لإبرازها أمام لجنة التحقيق وفي المحاكم للمطالبة بالتعويضات. كما توجهت إلى العمال العرب الذين يفصلون من أعمالهم بموافقة اللجنة بإشعارات الفصل وبالتوجه إلى مجالس عمال بلدتهم للاحتجاج على الفصل وطلب تدخل هذه المجالس على الفور.

وطالبت اللجنة قيادة الهستدروت بالتدخل الفوري لوقف عملية الانتقام من العمال العرب في أماكن عملهم لمنع هذا الاعتداء السافر على حقوق العمال العرب.

وناشدت اللجنة القطرية القوى الديمقراطية والمتعلقة اليهودية للتضامن مع نضال السكان العرب العادل في سبيل حقوقهم دفاعاً عن أراضيهم المهددة بالمصادرة.

وباشرت لجنة تحقيق مؤلفة من عشرات المحامين العرب في جمع الإفادات والبيانات في قرى سخنين وعرابه وديرحنا للكشف عن الجريمة المروعة التي ارتكبتها قوات الأمن ضد السكان العرب في 30 آذار يوم الإضراب الشامل للاحتجاج على مصادرة الأراضي.

هذا وعلم أن صندوق المرضى (كوبات حوليم) رفض دفع رسوم معالجة الجرحى في المستشفيات من أعضاء صندوق المرضى.

وفي بيان أصدرته الحكومة برئت قوات الأمن من مسؤولية المذبحة الوحشية التي ارتكبتها في قرى الجليل والمثلث. وجاء في البيان: «أن استخدام السلاح وقع حين تعرضت حياة هذه القوات للخطر نتيجة الهجوم المنظم عليها ورجمها بوابل من الحجارة»، وهدف إلى إعادة النظام إلى نصابه بأسرع ما يمكن.

وفي اجتماع مجلس الهستدروت العام الذي عقد في 1/4 تصدى الشيوعيون وفي مقدمتهم يشوعا ايرغا وجمال موسى وبنيامين غونين وابراهيم لفنبراون بشجاعة لحملة التحريض الهوجاء ضد العرب والشيوعيين، وقدمت يافة غيبش اقتراح الكتلة الشيوعية بخصوص يوم الأرض فنددت بجرائم القتل واطلاق الرصاص على المواطنين العرب وطالبت بإعادة العمال العرب المفصولين بسبب إضرابهم إلى عملهم.

تضامن

أقيم في تل أبيب لجنة باسم «لجنة التضامن مع النضال ضد المصادرة» تضم مجموعة كبيرة من

الشخصيات الديمقراطية والتقدمية في البلاد، بدأت نشاطها بمظاهرة سلمية نظمتها في تل أبيب باشتراك الشيوعيين والديمقراطيين اليهود يوم السبت 4/3. هذا وتعرض المتظاهرون لاعتداء غاشم من بعض العناصر المتطرفة إلا أنهم وصلوا للتظاهر وحملة الشرح للمواطنين. وأصدرت شخصيات يهودية مرموقة (هآرتس 76/4/5) بياناً طالبت فيه بإقامة لجنة تحقيق حيادية في أحداث يوم الأرض هذا نصه:

«نحن الموقعين أدناه نطالب بإقامة لجنة شعبية مستقلة تؤلف من شخصيات يهودية وعربية لتوضح أسباب قتل وجرح واعتقال مواطنين عرب في دولة إسرائيل». ووقع على هذا البيان: البروفسور ي. لايبوفيتش، البروفسور ع. أ. سيمون، نتان يلين مور، غرشون بلوتكين، البروفسور ج. أوفنهايمر، البروفسور دان ميرون، دان كيدار، الرسامة روت شلوس، البروفسور ي. دانتسيغير، البروفسور أ. زاكس، خنوخ لافين، ارتور غولد رايخ، البروفسور فولتر عراب، الدكتور ابيشاي مرغلين، يهونتان غيفن.

ووصلت إلى قرى البطوف وفود من القوى الديمقراطية اليهودية من حيفا وتل أبيب. هذا وتعرض المحامي ابراهام ملاميد لاعتداء فظ من بوليس كفرسابا، أثناء ظهوره أمام المحكمة دفاعاً عن المعتقلين من المثلث يوم الاضراب وما أن طالب الكشف عن أجسام المعتقلين لرؤية علامات الضرب والتعذيب، وقام المعتقلون بذلك، حتى هاجمه رجال البوليس فمزقوا قميصه وقذفوا في وجهه غازاً مسيلاً للدموع واتهموه بعرقلة نشاط البوليس وبخرق القانون والنظام. وأصدرت حركة النساء الديمقراطيات بياناً بمناسبة يوم الأرض، طالبت فيه بعد الاحتجاج على تصرف الشرطة وحرس الحدود والجيش بإقامة لجنة تحقيق.

مؤتمر صحافي لرؤساء مجالس قرى البطوف

وعقد مؤتمر صحافي في تل أبيب حضره رؤساء المجالس المحلية في عرابه وسخنين وديرحنا الاخوان محمود نعامنه وجمال طريبه ومحمد نمر حسين، كما حضره تركي فيصل شاهد عيان من كفر كنا، والاستاذ رجا خطيب ناطق باسم مجلس محلي ديرحنا، وفرج بدارنه شاهد عيان من عرابه، وممثلان عن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي هما القس شحادة وشحادة وصليبا خميس، ودحض الرؤساء الثلاثة بلاغات السلطة حول تصرفات قوات الأمن ونددوا بالعدوان الدموي على السكان. وشرح المشتركون تفاصيل الاعتداء البوليسي الغاشم على المواطنين في يوم الأرض، مؤكداً أن الاضراب كان تعبيراً عن الاحتجاج على سياسة مصادرة الأراضي، كان إضراباً سلمياً حولته قوات الأمن إلى يوم دموي كانت حصيلته في سخنين 3 قتلى و 21 جريحاً و 65 معتقلاً، وفي عرابه قتل واحد و 21 جريحاً بالرصاص و 10 بالضرب واعتقل 51 شخصاً.

قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات شملت حوالي 250 شخصاً من مختلف المدن والقرى العربية بحجة التحقيق. وتعرض العديد من المعتقلين للضرب والتعذيب وكثيرون كسرت أيديهم أو أرجلهم بعد الاعتقال مثل خالد شباط من نحف (14 سنة)، محمود شاكر عباس (نحف) الذي كسرت رجله بعد أن تعرض لاعتداء الشرطة عليه بعد اعتقاله والتلميذ جبور جبور الذي ضربه أفراد الشرطة بوحشية في بيت جده في الناصرة وكذلك محمد مصاروة من الطيبة الذي كسرت يده في السجن.

وبينما كان زياد حسين ويوسف عقدان من ديرحنا في طريقهما إلى محطة تاكسيات عسفا في حيفا يوم الخميس 10/4/76 شاهدهما شرطي من الذين اشتركوا في الهجوم الاستفزازي على أهالي ديرحنا في يوم الأرض وعرفهما، فاستنفر شرطين آخرين، ولاحقهما في الشوارع حتى أمسكوا بهما وراحوا ينهالون عليهما بالضرب دون أي مبرر، وأخذوهما إلى مركز الشرطة حيث وجهت لهما المزيد من الشتائم والضرب. وبعد ذلك أطلق سراحهما دون كفالة أو اتهام. واستمرت بعد يوم الأرض الاعتقالات التعسفية لتصبح حملة إرهاب.

وإلى جانب الإرهاب البوليسي فصل العديد من العمال من عملهم بحجة الاضراب في يوم الأرض والتغيب عن عملهم، أما إدارة مصنع آتا فاستمرت حتى يوم الثلاثاء 13 نيسان ترفض إعادة العمال العرب المفصولين إلى عملهم.

هذا وقرر مجلس كفر ياسيف المحلي ومجلس طرعان المحلي استنكار العدوان الأثم الذي ارتكبه فوات الأمن ضد المواطنين العرب في يوم الأرض، وطالبا بتأليف لجنة تحقيق، كما قرر مجلس البقعة المحلي الاحتجاج على مصادرة الأراضي العربية وفصل عمال من أعمالهم المطالبة بإلغاء المصادرة وإرجاع العمال إلى عملهم.

* باحث وسياسي فلسطيني يقيم في الجليل.

مباشرة بعد يوم الأرض الخالد في الثلاثين من آذار العام 1976، كُشف النقاب عن إحدى الوثائق الدامغة، لسياسة السلطة الإسرائيلية تجاه الجماهير العربية في إسرائيل، (مواطني الدولة): والتي صاغها حاكم اللواء الشمالي العنصري «إسرائيل كينيغ». وفي هذه الوثيقة (السرية) الموجهة إلى الحكومة، يقيم هذا الكينيغ واقع العرب وتوجهاتهم السياسية، والمخاطر التي يشكلونها (حسب زعمه) على الدولة العبرية، ويعطي وصفته «السحرية» لكيفية التعامل المستقبلي مع عرب هذه البلاد . . .

إسرائيل كينغ .. سرّي جداً مشروع مذكرة معاملة عرب إسرائيل

1- قبل مدة قصيرة جداً من الزمن كان من المتعارف عليه عند الأوساط التي تهتم بهذا القسم من أهالي إسرائيل، أن تسليمه بقيام دولة إسرائيل كان تاماً والقسم الأكبر منه كان في مراحل بعيدة من التماثل مع الدولة والاندماج في أجهزتها المختلفة. هذا على الأقل ما أوضحه «المعالجون» والقرييون من المراكز الاجتماعية للعرب، سكان الدولة ومواطنيها.

2- في الآونة الأخيرة حدثت بضع ظواهر هزت هذه الفرضيات ووضعت إخلاص قسم كبير منهم للدولة ومجرد وجودها أمام علامة سؤال فظيع.

ومع أن الشكوك في طريق التفكير والإهتمام بعرب إسرائيل أسمعت قبل سنوات لأسباب ستورد فيما بعد، لكنها كانت تتعارض والأفكار المسلم بها عند العرييين (العربست في الأصل) ونامت. ويبدو لنا أن لا نقاش الآن، بل إن ثمة مكانا لإجراء بحث حول الأمور المسلم بها والتي كانت مجرد فرضيات أساسية حتى الآونة الأخيرة.

3- عند قيام الدولة بقيت بقية العرب في البلاد دون زعامة.. فنشأت أقلية عليها أن تتكيف وواقع وجود الدولة اليهودية الغارقة في الحرب مع الأقطار المجاورة وتثبت قوتها ضدها.

والحكم العسكري، الذي وضع تحت رعايته هذا الجمهور، دعم سلطة «الوجهاء» واندمج في بنية المجتمع العربي القائم على الحمولات العائلية. وأدى إلغاء الحكم العسكري إلى تزعزع صلاحيات «الوجهاء» والذين كانوا يمثلون العرب. ومكّن تزعزع ارتباط الفرد بالجهاز - الحكم العسكري - النشاء الطالع من الشعور بالقوة التي آلت إليه في المجتمع الديمقراطي ولانتقال المجتمع العربي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي مع كل ما يرتبط بهذا من الناحية الاجتماعية.

وأكثر من ذلك أرغم «تمرد» الجيل الناشئ الجيل القديم في كثير من الأحيان على الانضمام إلى معسكر المتمردين وكشف الدولة كهدف لنضالهم، لأن الوسائل التي تضمن تعلقهم بالمجتمع اليهودي بصورة حسنة ومجدية لم تكن قد أعدت. وأكثر من ذلك أننا شجعنا إسقاط النير بمحاولاتنا لكسب المتمردين إلى جانبنا «بوسائل» مختلفة.

ففي سنوات الخمسينيات كان المجتمع العربي مرتبطاً بالاقتصاد اليهودي اقتصادياً، الاقتصاد الذي فتح على مصراعيه أمام العرب مع الأيام، نتيجة هروب العمال اليدويين اليهود منه. وأنشأ هذا الوضع فئة اقتصادية مستقرة، اقتصاد الدولة ورتابة عمله مرتبطان بها إلى حد غير قليل.

4- عند إلغاء الحكم العسكري نقلت الدولة الإهتمام بالعرب إلى أيدي متكلمين بالعربية، سحبوا عناصر العنف وتوجههم زعماء، دعموا مراكزهم بقدرتهم على الحصول على مكاسب لأنفسهم والمقربين اليهم. وفعّلوا ذلك متجاهلين القضايا الاجتماعية في المحيط العربي من جهة - وفي أثناء انعدام برنامج طويل المدى لإيجاد هوية مواطن عربي مخلص من جهة أخرى.

وكان العاملون في المحيط العربي في جميع المجالات: السياسي والعسكري والشرطي والمدني يمتحنون،

دائماً، بمدى شبههم بالعقلية العربية، ولم تلاحظ فيهم، دائماً، كفاءة التنفيذ على مستوى يفوق الجمهور الذي يعنون به وبمصالحه، عوضاً عن المحافظة على مدى التفكير الذاتي والقدرة على تحليل الظواهر المقلقة من جهة ومحاولة معالجتها بتفكير موضوعي يضمن المصلحة اليهودية القومية على مدى بعيد من جهة ثانية.

5- ولواء الشمال حيث يتركز القسم الأكبر من عرب إسرائيل تؤكد مجاورته اليهود وتداخله معهم، وتثير بشكل واضح، القضايا التي نشأت والقضايا المتوقعة إن عاجلاً أو آجلاً. وإحدى أكثر الظواهر المقلقة هي فقدان اليهودي العادي روح التسامح مع المواطن العربي، وفي بعض الحالات يمكن رؤية الكراهية التي تجعل أي تحرش سبباً لتصادمات لا يمكن ضبطها من الجانبين، وبوسعها أن تكون ذات اصداء سلبية في البلاد وخارجها خصوصاً.

وثمة محرك ذو قوة كبرى للترسبات العاطفية عند اليهود، هو اختلال التوازن الديمغرافي في هذه المناطق، الأمر الذي يحس به كل فرد ويسبب القلق.

وفي إطار هذه المذكرة نشير إلى عدد من المواضيع الحرجة مبرزين خلفيتها، وفي التلخيص - لتوصيات بحل القضايا.

أما المواضيع التي سنتبحث:

- 1) القضية الديمغرافية ومظاهر التطرف القومي العربي.
- 2) الزعامة العربية وأبعادها.
- 3) الاقتصاد والعمل.
- 4) التعليم.
- 5) فرض القانون.

القضية الديمغرافية

أولاً: تزايد العرب الطبيعي في إسرائيل هو على نسبة 9.5% سنوياً بينما تزايد اليهود الطبيعي هو 5.1% سنوياً.

وتشتد هذه القضية بشكل خاص في اللواء الشمالي حيث الجمهور العربي كبير جداً. فقد بلغ تعداد العرب في منتصف 1975 في اللواء الشمالي 250000 نسمة بينما بلغ تعداد اليهود في اللواء 289000. أما البحث في ذلك حسب الأفضية فيثبت أن العرب في الجليل الغربي يشكلون 67% من مجموع السكان، وفي قضاء مرج ابن عامر يشكل العرب 48% من مجموع الأهلين. وبينما ازداد عدد السكان اليهود 759 نسمة في اللواء الشمالي تزايد العرب 9035 نسمة.

وبحسب وتيرة التزايد هذه سيصبح العرب في 1978 يشكلون أكثر من 51% من سكان اللواء. أما حس القوميين المتطرفين - وهذا تقديري عن الأهلين العرب - فهو أن تكاثرهم في الجليل يحمل في طياته خطراً على سيطرتنا ذاتها في المنطقة، ويفتح الطرق أمام قوات عسكرية من الشمال لتدخل

إسرائيل. وهي مرتبطة بتصعيد المسيرة القومية المتطرفة بين عرب إسرائيل واستعدادهم للمساعدة في ذلك.

ثانياً: استمد العرب الإسرائيليون دفعاً قومياً منذ حرب الأيام الستة. فسياسة الإتصال الحر بالضفة والجسور المفتوحة أدت إلى تجديد الصلة بين عرب جبال القدس والسامرة والفلسطينيين في شرق الأردن وعرب إسرائيل، فسببت تكوّن قاعدة لرفع هاماتهم ولشعارات النضال القومي المتطرف في إسرائيل. وحظي هذا التوجه الذي لم يكن من المستطاع منعه، بتسارع جديد بعد نتائج حرب يوم الغفران، وتعزز بعد الأحداث السياسية الدولية التي كان فحواها الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حاملة لواء النضال في القضية الفلسطينية. ونستذكر في الأونة الأخيرة قرارات الأمم المتحدة عن حدود إسرائيل في 1947، التي بموجبها لا تدخل أقسام لا يستهان بها من هذه المنطقة في دولة إسرائيل.

ولم يعد العربي الإسرائيلي صبوراً فانتقل إلى التعبير القومي، ولو كلاماً في هذه المرحلة، الأمر الذي تدل عليه بضع حوادث، البارز منها:

- عند زيارة رئيس الحكومة الناصرة قبل قرابة سنة.
 - التفوه بشعارات التماثل مع م. ت. ف. في مظاهرات الطلاب ومناسبات أخرى.
 - موقف الطلاب العرب في الجامعات من موضوع الحراسة.
 - إعطاء طابع قومي متطرف للتصويت لانتخابات بلدية الناصرة في 9/12/1975.
 - التجند الفائق وغير المتوقع الذي قام به أهالي الناصرة لتصفية حساباتهم المتأخرة لبلدية الناصرة الأمر الذي يسهل على «ركح» في هذه المرحلة إدارة شؤون البلدة.
 - انعقاد اجتماع احتجاج في قرية سخنين في 14/2/1975 وفيه أعلن رئيس مجلس طمرة المحلي أن على إسرائيل أن تخشى عرب إسرائيل أكثر مما تخشى العرب خارج حدودها.
 - القرارات التي اتخذت في اجتماع الناصرة في 6/3/1976 هي:
 - 1- إعلان الإضراب العام في إسرائيل يوماً واحداً يسمى «إضراب يوم الأرض».
 - 2- دعوة العرب ألا تكتفي بالاحتجاج السلبي بل «الاحتجاج بالنضال وإنهائه في نهاية المطاف فقط..»
 - 3- الإضراب عن الطعام على مدخل منظمة الأمم المتحدة على مثال الإحتجاج في قضية أسرى صهيون.
 - 4- الحكومة في بيت من زجاج وسنكون أول من يرميه بحجر ونهشم هذا البيت.
 - 5- أقوال رئيس مجلس معليا المحلي - مسعد قسيس - الذي يعتبر «إيجابياً» - وهو نائب سابق في قائمة مرتبطة في المعراخ: «ما هو الحق الأدبي للحكومة أن تقوم بالمصادرات في هذه المنطقة، التي بموجب قرارات الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين سنة 1947 لن تدخل في إسرائيل».
 - 6- الظاهرة جديدة نسبياً وتدل على رغبة قسم حاسم من العرب في التظاهر ضد الجهاز والحكم الإسرائيلي حتى «بالجيب» - لظاهرة فظيعة جداً بالنسبة إلى تصرفهم في الماضي.
- ويدل عهد انتصار الفلسطينيين في العالم ونجاحات القوميين المتطرفين في إسرائيل على مجرى المجابهة المكشوفة مع القضية العربية في إسرائيل، والتي ستزداد وتتصاعد ما دامت «ركح» تحمل وحدها

وثيقة كينيغ . . توضيح ما هو واضح!

معارضة الجهاز ويجب أن نتذكر أن «إسرائيل» لا تظهر في اسم حزب «ركح» (وليس هذا من قبيل المصادفة).

ثالثاً: توقعات

- 1- يعطي تكاثر العرب (من 150000 نسمة في سنة 1948 إلى أكثر من 430 ألف نسمة في 1975) التطرف القومي العربي الشعور بالقوة والأمل بأن الزمن يعمل لصالحه. وينطبق هذا القول على جزء من البلاد مثل الشمال حيث يوجد العرب بشكل قاطع في أماكن متقاربة وواسعة.
- 2- ستخلق سيطرة «ركح» على هيئات «تكاد تكون حكومية» مثل السلطات المحلية، ستخلق أرضية مشروعة لنشاط قومي سياسي علني وسري، مع تبني الأساليب التي كان يتبعها اليهود «قبل قيام الدولة»، والأساليب الشيوعية المعروفة في العالم. واليوم، بالفعل، يوجد عدد من السلطات المحلية تحت سيطرة «ركح»، وحسب رأينا أنه، بناء على قرار مقصود، لا تستغل هذه لتلك الأغراض الأنفة الذكر لعدم توفر الملاكات الكافية للتنفيذ، ولعدم توفر امكانات تنظيمية لذلك. ولذا فإن عدد الطلاب في أقطار شرقي أوروبا من قرى الشمال الذين تدعمهم «ركح» بمنح دراسية في تزايد مستمر، وذلك، حسب رأينا لإعداد كوادر كالمذكورة أعلاه.
- 3- وهناك شكوك جدية بأنه في خلال العقد المقبل ستتم السيطرة العربية ديمغرافياً وسياسياً على عكا ومنطقة الناصرة.
- 4- ويجب أن تأخذ بالحسبان أنه في إحدى مراحل النشاط السياسي المعادي للدولة ستثور بشكل من الأشكال مسألة إجراء استفتاء في الشمال حيث يشكل العرب الأكثرية.
- 5- ومن الممكن في مرحلة معينة أن تقع استفزازات تخطط لها «ركح» و/أو قوميون، لتسبب تفجر

عناصر يهودية غير منضبطة - الأمر الذي قد يستدعي إثارة موضوع عرب إسرائيل في المجالات العالمية، وفي الوقت نفسه مناورات تقوم بها العناصر المعتدلة بين عرب إسرائيل، لتصل إلى وضع تضطر فيه إلى التماثل والخطرات المتطرفة في الدولة وخارجها.

6- ويلاحظ نشاط منظم لتملك العرب في المناطق الشمالية، عقارات. ويبرز هذا النشاط في الناصرة العليا وعكا ويثير القلق في مرج ابن عامر.

رابعاً: اقتراحات

- 1- توسيع الإستيطان اليهودي وتعميقه في المناطق التي يبرز فيها تجمع العرب، وعددهم يزيد على عدد اليهود وتفحص امكانات تقليل التركيز العربي الحالي.
- ولا بد من تكريس اهتمام خاص بمناطق حدود الدولة الشمالية الغربية ومنطقة الناصرة. ويجب أن يكون التوجه ووتيرة التنفيذ خلافاً للروتين الذي كان متبعاً حتى الآن في هذه المواضيع. وبشكل مواز لهذا يجب تطبيق قوانين الدولة لتحديد «استيطان» العرب في أجزاء الدولة المختلفة.
- 2- الاهتمام في الوقت نفسه والسعي لإيجاد قيادة يهودية قوية ومستقرة في الناصرة العليا وعكا يكون في وسعها مواجهة التطورات الحرجة المتوقعة.
- 3- اتباع سياسة الأجر والجزاء (في إطار القانون) مع قادة وأماكن يبدون على أي وجه من الوجوه العداء للدولة والصهيونية.
- 4- لسحب «أسبقية» حمل النضال القومي وتمثيل عرب إسرائيل من أيدي «ركح» وللتفتيش عن الجالسين على «الجدار» يجب قيام حزب شقيق لحزب العمل يكون التأكيد فيه على أفكار المساواة والقيم الإنسانية والثقافة واللغة، وعلى النضال الاجتماعي ورفع علم السلام في المنطقة. وعلى المؤسسات أن تكون على استعداد ليكون وجودها وسيطرتها غير ظاهرين للعيان.
- 5- إجراء تنسيق تام وأكد بين دوائر الحكومة والهستدروت والسلطات المحلية ولا سيما في مستوى التنفيذ في الساحة، والإصرار على تنفيذ ذلك بشكل صارم.
- 6- بذل كل جهد ممكن لاستدراج جميع الأحزاب الصهيونية إلى إجماع قومي حول موضوع عرب إسرائيل - لإخراجهم من الصراعات السياسية الداخلية.

الزعامة العربية ومراميتها

أولاً: المجتمع اليهودي المفتوح الديمقراطي الذي وجد العرب أنفسهم فيه الذين بقوا في البلاد بعد قيام الدولة، لم يستوعبوا فيه سواء من حيث التفكير ولا من حيث العادات والتطور. واليهود الذين ولوا أمر هذا الجمهور، كان هدفهم جعل العرب مخلصين للمجتمع اليهودي الذي قام في الدولة، لم يوفقوا هدفهم جعل العرب مخلصين للمجتمع اليهودي الذي قام في الدولة، لم يوفقوا إلى ذلك. بل على العكس كانت

دلائل واضحة على أن الإجراءات التي تمت كانت للمحافظة على بقائهم على مميزاتهم. وعزلتهم من جهة، ومحاولات لاستلغاف الاهتمام الخاص ولاكتساب العطف والتفضيل من جهة أخرى. ولكنهم مع ذلك كانوا يعلنون صباح مساء عن المساواة والدمج وما إلى ذلك... غير أن أعمالهم كانت عكس ذلك. ولم تأخذ هذه السياسة بالحسبان الطابع العربي الشرقي السطحي غير المتعمق، وعمل الخيال الذي يتفوق على المنطق.

والتعبير المتطرف الصارم لهذه السياسة ذات التقييم الثنائي كان في «تتويج» ممثلين وزعماء لهذا الجمهور. ولا يوجد حتى اليوم شخصية عامة عربية «إيجابية» تم انتخابها على مستوى أكثر من محلي. والمجتمع العربي الذي لا يزال في أوجاع الانتقال من المجتمع الزراعي، المتوطد منذ أجيال إلى مجتمع صناعي، والتحلل من إماراته العائلية والدينية والاجتماعية، أضيف إلى أبعاده أوجاعه تلك بعد التخطب القومي.

وهذا التخطب القومي فظيع يضع كل فرد أمام حسم، يكون في بعض الأحيان مصيرياً. والمجتمع المنتقل مضطر في هذه المراحل إلى زعماء يكونون أمامه مثلاً شخصياً يتصف بخصال ترد على تخطب المخلصين وتقلهم بالطريق السوي إلى الحل المعقول العام والشخصي.

ولكن، كما ذكر في المقدمة، لم يكن ذلك هو الاختبار للحصول على لقب «زعيم». بل العنيف والمتزلف، وليس دائماً المستقيم يصبحون الممثلين وحاملتي علم عرب إسرائيل.

ثانياً: أما الجيل الثاني الذي كبر في المجتمع الإسرائيلي ويحاول أن يعود نفسه، ولو سطحياً فقط، على العادات الإسرائيلية، فلا يستطيع قبول هؤلاء الزعماء. وكان يمكن ملاحظة هذه الدلائل قبل عشر سنوات، وكان الواجب على اليهود المولدين على هذه الشؤون أن يبنوا شخصيات ترضيها أفكار الجيل الثاني. ومخلصة مع ذلك للدولة. وحسب رأينا، فإن هذا التقصير سواء كان عن عدم الإقتدار أم مقصوداً له نتائج حبلية بكارثة. كما أن أحد الدوافع إلى هذا التدهور اليوم هو القرف من هذه الزعامة (أنظر الانتخابات لبلدية الناصرة).

ثالثاً: توقعات

1- سيشتد الصراع بين أصحاب مختلف الألقاب وبين الجيل الثائر ويكون أساس اعتماد الأولين على الجهاز الحكومي والهستدروتني والحزبي.

2- ستكون النتيجة أن الصراع على السيطرة واللقب سيتحول إلى نضال ضد الجهاز والدولة، عندما تنتقل الأكثرية باستمرار إلى تأييد الطرف الثائر.

3- ستزيد العناصر المعادية للدولة استغلالها أشد استغلال لهذه الأزمات الاجتماعية، وتربطه بنضال واصداء تستغل مختلف المنابر في البلاد وحارجه على أنه نضال اجتماعي وقومي.

رابعاً: حسب تقديرنا إذا استمر التدهور على الوتيرة الحالية فمستقبل «ركح» أن تحظى بعشرة نواب

في الإنتخابات القريبة للكنيست.

خامساً: إقتراحات

- 1- يجب التصرف بجرأة واستبدال أكثر العاملين في المحيط العربي في الأجهزة الحكومية والشرطة والأحزاب، وبضمنهم مستوى مخططي السياسة.
- 2- يجب نفض القيادة «الزعامة» العربية الراهنة، الزعامة التي لا تمثل الجمهور العربي وتأكيد عدم تماثل الجهاز معها.
- 3- وعلى الذين ستوضع في أيديهم هذه المهمة أن يبدأوا فوراً بتكوين وجوه جديدة ذات مستوى ثقافي واستقامة وذات براءة، ومساعدتها لإقامة حزب عربي كما أشير آنفاً.
- 4- تعيين طاقم خاص يحقق في سلوك قادة «ركح» الشخصي وغيرهم من الشخصيات السلبية الأخرى. وإيصال المستمسكات إلى علم جمهور الناخبين.

الاقتصاد والعمل

أولاً: التطور والرخاء الاقتصادي اللذان عما سكان الدولة خلال سني وجودها لم يتخطيا العرب. بل على العكس فإن التحول بارز عند هذا الجمهور وذلك على ضوء الحقيقة أنه بقي في الأساس أبناء فقراء الشعب ضمن حدود الدولة بعد هدوء معارك 1948 / 1949. والبون الشاسع بين العرض والطلب للأيدي العاملة في مختلف فروع الاقتصاد ولا سيما في فرع البناء والكراجات والأعمال اليدوية الأخرى، وما نشأ في كثير من الفروع من تعلق بهذه الأيدي العاملة، مد عرب إسرائيل بشعور القوة الذي استغلته العناصر المعادية والمعنيون بذلك.

ثانياً: ولقد ترك التعاون المتبادل الذي لا يزال مألوفاً حتى اليوم بين أبناء العائلة، وعدم وجود المعرفة للاستثمار الإنتاجي على حجم فوق المتوسط، فائضاً من المبالغ النقدية في أيدي العرب. ويخفي هذا المبلغ عن سلطات الضرائب على أنواعها. ويجب التأكيد أنه بينما يبلغ الجمهور العربي في إسرائيل قرابة 14٪، وليس بين ظهرانيه «انعدام» قوة العمل بالخدمة العسكرية ثلاث سنوات، لا يزيد مجموع ما يدفعه من ضرائب على 5.1٪. وبهذا يضمن مستقبله الاقتصادي. كما أن لتركيبه من حيث الأعمار (نصف العرب شبان وعاملون) معنى مهماً محسوساً ألا وهو: دخل كبير لجميع العائلة. ويجب أن نضيف إلى ذلك ما تدفعه الدولة من مخصصات (التأمين القومي) للعائلات التي يزيد عدد أولادها على إثنين (95٪ من العائلات العربية في إسرائيل).

ثالثاً: الموضوع الذي يبرز بشكل خاص في منطقة الشمال، بسبب وجود التركيز العربي الكبير فيه: المشاريع المقامة بتوظيفات هائلة من الدولة بهدف زيادة الجمهور اليهودي فيه يشغل فيها بالفعل عمال

عرب على حجم يتراوح بين 25% - 50%.

وهذا الإطمئنان الاجتماعي والإقتصادي يحزر الفرد والعائلة من القلق من المشاكل الإقتصادية ومن توقع الضغوط، ويتيح للعائلة عن وعي أو لا وعي فراغاً للأفكار «الإجتماعية القومية المتطرفة» تغتنمه العناصر المعادية للإثارة ومختلف التذمرات، والشعور بالقوة وإمكانات الاحتجاج الشعبي.

رابعاً: توقعات

1- تركيز الأموال ولا سيما الأسود منها، في أيد غير مرغوب بها، يقدر بمئات الملايين من الليرات، وبالإضافة إلى الضرر الإقتصادي الناجم عن ذلك فإن في وسع هذه الأموال أن تكون قاعدة لجمع تبرعات، قد يصبح ممكناً في المستقبل، على يد منظمات معادية (سبق وذكر المدفوعات لبلدية الناصرة).

2- ازدياد العمال العرب في المشاريع من شأنه أن يجعل في مسيرة التماحك بين اليهود والعرب ويتطور إلى حوادث لا يمكن ضبطها. وقد تتوفر الإمكانيات لسيطرة «ركح» على لجان العمال.

3- بالسيطرة المحسوسة على بعض فروع الإقتصاد يمكن تعطيل العمل أو عدم التعاون وبذلك يتم إلحاق الأضرار البالغة بالإقتصاد ولا سيما الأضرار السياسية بإبراز وزنهم في إقتصاد البلاد.

4- مصاعب متزايدة باستمرار أمام استيعاب المستخدمين اليهود، وخصوصاً في الشمال، حيث يوجد اهتمام خاص لزيادة اليهود على مختلف أنواعهم.

خامساً: اقتراحات

1- يجب تعيين إجراءات معقولة مع إدارة كل مشروع يحمل إشارة «قانون استثمار رؤوس الأموال» في المناطق الحساسة (كما ذكر آنفاً) فلا يزيد عدد المشغلين العرب فيه على 20%.

2- على سلطات الضريبة أن تتخذ إجراءات فورية لتعميق جباية الضرائب وتنفيذها بصرامة وبدون أي انحراف.

3- التوصل إلى تسوية مع عناصر مركزية في التسويق في مختلف أنواع الحاجيات بشكل يحدد ويصعب على الوكلاء العرب في منطقة الشمال بشكل خاص، لمنع ارتباط اليهود بهؤلاء الوكلاء ولا سيما في حالات الطوارئ..

4- على الحكومة أن تجد الطريق لتحديد إعطاء المنح للعائلات متعددة الأولاد من العرب أما بربطها بالوضع الإقتصادي أو بإخراج هذه المنح من نطاق عمل التأمين القومي إلى الوكالة اليهودية أو الجمعية الصهيونية فتكون مخصصة لليهود، فقط.

5- العمل بشكل يسبب للمؤسسات المركزية أن تهتم بتفضيل الإطارات اليهودية أو الأفراد اليهود على العرب.

التعليم

أولاً: كان التغيير البارز والحاسم في مجموع مفاهيم وتصرف العرب نتيجة تعمق جهاز التعليم بينهم واتساعه. دفع تحسن الوضع الاقتصادي والاطمئنان الاجتماعي لدى الفرد والعائلة، جمهوراً كبيراً من التلاميذ العرب إلى المدارس الثانوية ومعاهد الدراسة العليا. وعجل في ذلك اتباع أسلوب الأجور المدرج (66%) في المدارس الثانوية. وأوجدت المساعدات المالية وسياسة المنح لتلاميذ الجامعات حقيقة هي أن جمهوراً ذا ثقافة ولو سطحية يشكل خميرة كل حركة قومية ولا سيما في أوضاع عرب إسرائيل، والوضع بالفعل هكذا (انظر ما يحدث في الجامعات). كان من المفروض على المكلفين بمعالجة الأمور في هذا القطاع أن يتوقعوا هذه الإمكانيات، والواجب أن يخطط من الآن فصاعداً بدقة للتنسيق بين مختلف الأجهزة والأعمال التي يجب القيام بها نحو جمهور المتخرجين على أنواعهم.

ثانياً: تعيين مقاييس الأفضلية (علامات منخفضة) عند قبول التلاميذ العرب في المدارس فوق المتوسطة على مختلف أنواعها والمواضيع التي وجهوا إليها (العلوم الفكرية، والسياسة والاجتماع) وعدم وجود الاهتمام بالخرجين والإمكانات لاستيعابهم استيعاباً كاملاً في العمل، أو جد جمهوراً كبيراً من «المتقنين» المستلبين تدفعهم ضرورة نفسية للتنفيس عن أنفسهم. فيكون تعبيرهم ضد الجهاز «الإسرائيلي» والدولة. ومحيط القضية فضيع، لا سيما إذا أخذنا بالحسبان أن عدد الخريجين يبلغ حوالي 5700 وأكثر، ويتعلم 2500 طالب في المدارس العليا.

ثالثاً: توقعات

- 1- بسبب الصعوبة الموضوعية للإعتراف بالإنحطاط المهني سيزداد ويتعمق شعور الإستلاب وسيزداد عدد المستلبين ويتصاعد.
- 2- وإذا أخذنا بالحسبان الخلق الشرقي، فسينتقل هذا الشعور بدافع الدينامية الإجتماعية من الكبت الداخلي إلى التعابير الخارجية ويجب عدم تجاهل إمكانيات التنظيم والانتقال إلى العنف. والبراعم الأولى موجودة فعلاً.
- 3- رفع علم النضال الإجتماعي والقومي والتمائل العلني مع (م. ت. ف.) ومع منظمات أكثر تطرفاً.
- 4- هناك إمكانيات معقولة للنجاح في عدد من الزعماء مع الأخذ بالحسبان أنهم أبناء المجتمع المحلي التقدمي، وكبروا فيه ولا ريب أنه سيوجد بينهم موهوبون بصفاة الزعامة.
- 5- ويجب عدم تجاهل الصعوبات التي ستنشأ أمام الحكومة عند الإهتمام بهم في حالات حرجة بسبب مستواهم الشخصي.

رابعاً: اقتراحات

- 1- يجب التقيد بأقيسة موحدة كما لليهود عند قبول الطلاب للمدارس العليا وكذلك عند تقديم المنح المالية.
- والمحافظة على هذه القواعد ستوجد نخبة طبيعية ومعقولة، وتقلل من الناحية المحسوسة عدد الطلاب. ويقل بهذا عدد المتخرجين ذوي المستوى المنخفض، وهذه الحقيقة تسهل استيعابهم في العمل بعد الإنتهاء من دراستهم.
- 2- تشجيع توجيه التلاميذ إلى المهن التقنية الدقيقة والتصعب عند الرجوع وعند تسجيلهم للعمل - هذه السياسة من شأنها أن تشجعهم على الهجرة.
- 3- اتخاذ إجراءات مشددة على مختلف المستويات ضد المحرضين في المدارس العليا.
- 4- الأعداد مقدماً لامكانات استيعاب القسم الأكبر من المتخرجين وفقاً لكفاءاتهم. وهذه السياسة ممكنة التنفيذ على ضوء مهلة (بضع سنوات) تعطى للمنفذين لتخطيط خطاهم.

خامساً: تطبيق القانون

- 1- يعبر استتباب القانون وتطبيق الحكم له عن المصلحة العامة في المجتمع وتفضيلها عن قضية الفرد. وفي الموضوع الذي هو قيد البحث فالمحافظة على الأمن الداخلي وكل ما يترتب عن ذلك لمصلحة قومية ويهودية عامة علياً.
- وتطبيق قوانين الدولة في مجتمع هو في طور النكوتين مثل مجتمع اسرائيل، قضية في حلها يجب اتباع المرونة والحذر والتفهم الكبير. ولكن مقابل ذلك على السلطة المنفذة والمهتمة بالقطاع العربي أن تجعل استتباب القوانين وتطبيقها محسوسين بغية منع التدهور.
- فقد ذكرت آنفاً الطرق التي عولج بها هذا الجمهور والتقييم الثنائي الذي استولى على هذه العملية. وثمة بين العرب إدراك، قائم على حقائق، بأنه يمكن تجاوز القانون في الدولة بوساطة علاقات حسنة، مع الأشخاص المناسبين. وهنا بالإضافة إلى الضرر العام في هذه التصرفات فإنها في نظر العرب علامات ضعف في الحكم، إذ باستمرار الضغط تمكن تنازلات أخرى (والنماذج على هذا كثيرة).
- 2- من الصعب الحصول على تفسير معقول لضآلة نسبة تحصيل الضرائب على مختلف أنواعها من الجمهور العربي عن ما يحصل من الجمهور اليهودي. وكذلك الوضع في البناء غير القانوني الذي من شأن عدم أخذ القانون مجراه بالنسبة إليه، أن يسبب أضراراً فظيعة جداً على الأمن في داخل مناطق محسوسة في الشمال وفي مركز البلاد.
- ويجب أن نتذكر ونتعلم من تجربة دول أخرى تقيم فيها أقليات قومية، بأن التسامح المفرط غير المنضبط، لا يوصل إلى الأهداف التي يسعى إليها واضعوها، بل على العكس. وبشكل خاص تسري هذه القاعدة فيما يتعلق بجمهور مثل الأقلية العربية في إسرائيل. (كما فصل آنفاً).

سادساً: توقعات

- 1- في المجتمع المبني وفق القانون، في أعقاب عدم استتبابه علناً، تنشأ دينامية من الإخلال به يتطلب منع انجرافها جهوداً كبيرة فيما بعد.
 - 2- لا بد من إعطاء الرأي عن احتمال أنه مع مرور الزمن يؤيد الكثير من اليهود، عن دوافع مختلفة، السكان المخلين بالقوانين، وسيصمون الحكم «بالقمع» حين يحاول فرض القانون.
 - 3- يجب عدم الاغضاء عن نسبة الجمهور العربي (14%) إذ من شأن الإخلال بالقانون أن يأخذ شكل «تمرد».
 - 4- قد تستغل عناصر معادية في داخل الدولة وخارجها تطبيق قوانين امتنعت السلطات عن تطبيقها خلال زمن طويل، على زعم أن ذلك اضطهاد قومي وما إلى ذلك.
- سابعاً: اقتراحات

- 1- يجب أن يوضح للعاملين في المحيط العربي ألا يغضوا الطرف عن الإخلال بالقوانين ويجب التشديد على تطبيقها حسب منطوقها.
- 2- اتخاذ الإجراءات القضائية مع موظفي الدولة والهيئات الأخرى، الذين لا يؤدون واجباتهم في تنفيذ تعليمات القوانين.
- 3- رفع الدعاوى وتنفيذ عدد من الأحكام ولا سيما في ما يتعلق بضريبة الدخل والبناء غير المرخص لتردع الجمهور عن كل تفكير بإمكان التملص من أذرع القانون.
- 4- زيادة وجود قوات الشرطة والأمن على مختلف أنواعها في المحيط العربي، لردع الأوساط المتطرفة و «الجالسين على الجدار» الذين قد ينجرّون إلى أعمال التمرد والمظاهرات.

بعد 30 آذار . . اقتراح رقم (20)

استمراراً لمذكرتي السابقة وعلى ضوء التطورات وأحداث يوم الثلاثين من آذار وبعده، من المناسب تحليلها وتقويمها والخروج بتوقعات محتملة الوقوع في المستقبل، وبعده من المقترحات من المستحسن تحقيقها مبكراً.

إنّ نجاح الإضراب نجاحاً تاماً في القطاع العربي لحقيقة يجب تدارسها وقبولها كمعطيات ونقطة انطلاق لكل بحث في الموضوع.

كان لنجاح الإضراب وشموله عدة عوامل يجب التوقف عندها:

- أ- ليس ثمة أي إمكان لمعرفة نسبة أو عدد العرب الذين داوموا على العمل خارج أماكن سكنهم . ولكن في القرى العربية والمدينتين اللتين يتركز فيهما الجمهور العربي كان الإضراب شاملاً.
- ب - سيطرة منظمي الإضراب على المؤسسات التعليمية على مختلف أنواعها وبضمنها المؤسسات الكنسية كانت تامة.

ج - بدأت حملة الاقناع بضرورة الإضراب من عناصر «رسمية»، ورؤساء سلطات محلية وشخصيات

عامة يوصفون عادة بأنهم معتدلون ومتعاونون مع الجهاز الإسرائيلي. ويجب أن نقرر أن هذه الأوساط دخلت العملية بعد ما كانت تحت الانطباع أن عناصر عالية المقام في الوظائف الحكومية تقف إلى جانبهم وأن «تدخل» العرب سيقنع الحكومة بالعدول عن المصادرة. وفي نشاطهم هذا تباروا بعبارات متطرفة عن اعتقاد أن النجاح سيعزى لصالح من يكثر الصياح.

د- وفي مرحلة متأخرة، وبعد أن تأكدت القيادة العربية الرسمية - رؤساء المجالس العربية وغيرها - من خطئها، لم تستطع التراجع عنه لأن التدهور الذي سببته كان يجرها. والمحاولات اليهودية لسد الثغرة لم تمنع الإضراب وسببت في الجمهور العربي الاستنكار وأوجدت تمزقاً عميقاً بينه وبين من انتخبهم لمجرد الإضراب والأحداث التي صحبتته.

ه- شن منظمو الإضراب حملة تخويف شديدة بلغت حد استعمال العنف مع أولئك الذين يخرقون الإضراب وهذا كان له مفعوله. وعود الجهاز بأن الحماية التامة ستوفر لكل من يشذ عن الإضراب لم تكن موثوقة وامتنع الأهلون عن الاعتماد عليها.

على الرغم من الحقيقة أن الإضراب وكل ما سبقه وصحبه صُمم ونظم على يد «ركح»، حرص الحزب ألا يظهر في ذلك، لكي يأخذ بين يديه بالفعل القيادة القومية بين عرب إسرائيل.

ويجب الالتفات إلى هذه الخطوة وتفحص دوافعها ومركباتها:

1- حركة (م. ت. ف.) التي تشكل حركة التحرر القومي لعرب فلسطين لم تنقش على علمها تطلعات اجتماعية، وباستثناء شق صغير هامشي - جماعة جورج حبش - لا يوجد من ينظر إلى هذه المواضيع نظرة جدية أو من يعلنها.

2- إرسال جماهير غير أعضاء في الحزب للمجابهة العلنية والعنيفة مع قوات الأمن والتسبب بوقوع حد أعلى من المتضررين من بين الجماهير، بغية خلق شعور الكراهية والإنشقاق في الجمهور وخلق التوتر في جانب الحكم أزاء الجمهور العادي.

3- والمسار الكلاسيكي المتبع في حركات التحرر في آسيا وأفريقيا هو ربط النضال القومي بالنضال الاجتماعي الأمر الذي يساعد على تجنيد الجماهير في أغراض النضال والرأي العام المتعاطف. وواضح أن دولا ودولة عظمى ذات اتجاهات معينة تجد نفسها متدخلة، ولو دعائياً فقط، في كل نضال يجري تحت هذه الشعارات.

وعلى ضوء ما تقدم يجب التوجه بجدية بالغة إلى الخطوات المذكورة آنفاً وإلى الظواهر التي قد تنجم من نشوء تماثل مع ذلك في الرأي العام العالمي وفي أوساط العرب. لذلك، حسب رأيي، تستمر «ركح» على ذلك ولا سيما تحت ستار قومي.

يجب أن تبرز عدة انجازات مهمة للقومية العربية المتعصبة التي توجهها «ركح» نتيجة «يوم الأرض»، والشغب الذي سبقه والأحداث التي جرت في أثناءه:

1- نشأ لأول مرة منذ قيام الدولة وضع تماثل فيه جميع العرب عن وعي وعلنا، وخلافا لطلب الحكومة

مع مطلب سياسي قومي عربي متطرف واستعدوا نفسياً للأعمال وتحقيقها. وأكثر من ذلك فإن معظم أجزاء الجمهور العربي بررت وتبرر أعمال المشاغبين والمعتدين على قوات الأمن وتتوافق وإياهم في ذلك علنا وتعلن ذلك.

2- كان العدد الكبير من السلطات المحلية وقادتها بمثابة وسائل وأجهزة لتطوير وإدارة النضال، وحتى أولئك الرؤساء الذين لم ينضموا إلى المتطرفين في المرحلة الأخيرة نتيجة للضغوط عليهم، لم يعلنوا معارضتهم للإضراب بل طلبوا تأجيله إلى حين ليستعملوه وسيلة ضغط على الحكومة بالتهديد بإعلانه.

3- نجح القوميون المتطرفون و «ركح» في تحريض الجماهير وإقامها في النضال العنيف مع قوات الأمن - الإصطدامات التي خلفت رواسب عميقة فظيعة وستبقى لمدة طويلة. وتدل على التخطيط المصمم حقيقة هي أنه على الرغم من الإفعال الذي استولى على الجماهير، نجح المخططون في أن يخرجوا من الصراع العنيف المنظمين للمحافظة على سلامتهم الجسمية وفي وجه الاعتقالات التي جرت بعد التصادم.

4- وأعمال العنف العلني، مع كل نتائجها الوخيمة التي انجرت على العرب، ملأتهم افتخارا ورفعت قاماتهم. انهم يعتزون بأنهم توفرت فيهم الجرأة ليشتبكوا مع قوات الدولة الرسمية. ويجب ألا ننسى أن إحساساً كهذا في جمهور مثل جمهور عرب إسرائيل، وفي جو مثل الجو الذي يخيم عليهم لذو امكانات كبيرة أمام الدعاة المحترفين الذين هدفهم «أن يعيدوا انتصاب القامة العربية بعد ذلها» بين عرب إسرائيل. 5- برزت القوة السياسية في أيدي القومية العربية المتطرفة، التي تبرزها بالفعل «ركح» لاحتياجاتها واحتياجات نضالها السياسي في المستقبل كما جاء آنفاً.

6- نحى الإضراب وأعمال العنف إلى الهامش ذلك الجزء العربي من الجهاز (المنتخبين) ورؤساء السلطات المحلية الذين لم ينضموا إلى الإضراب أو اقترحوا تأجيله، لأن الإضراب تم بأكمله خلافا لقرارهم في اجتماع شفاعمرو. وهكذا أسلم الجمهور العربي النشيط، ولا سيما الشبان فيه، إلى أيدي «ركح» ودعاتها القوميين المتعصبين.

ولعل هنا المكان لإثارة التفكير فيما إذا كان من الحكمة السياسية على المدى الطويل أن يضغط على رؤساء السلطات المحلية في اجتماع شفاعمرو كي يتصرفوا كما تصرفوا. يجب بالتأكيد البحث في هذا الموضوع واتخاذ القرارات المناسبة. وأنه لكسب تاريخي للمنظمين ولما يمثلون ألا وهو وحدة العرب الأكيدة التي تم الوصول إليها بتنفيذ «يوم الأرض» والشرخ العميق الذي استطاعوا أن يوجدوه نتيجة لذلك بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي.

وكان لهذا الشرخ وسيكون له في المستقبل دلائل محزنة عند اليهود والعرب على السواء، ولا شك في أن عاملاً معادياً سيستغله جيداً.

7- وترك الإضراب انطباعاً ليس بالقليل على المشاريع والهيئات والخدمات بإثباته الإرتباط في إدارة الإقتصاد إدارة حسنة بالأيدي العربية العاملة، وفي الوقت نفسه ثبت للجمهور العربي حيويته بالنسبة للإقتصاد الذي يديره اليهود. وهذه الحقيقة تستغل وستستغل في المستقبل في «رفع القامات العربية»

التي على عرب اسرائيل أن يستعملوها ويستغلوها.

توقعات

1- تترك الأوضاع والمعطيات التي تكونت في «يوم الأرض» وبعده في أيدي «ركح» والقوميين المتطرفين امكانات كبيرة لإحداث اضطرابات في الدولة وخلق عدم الهدوء والتوتر الطائفي. ويبدو من المؤكد أنه ستكون عودة إلى استعمال نفس التكتيك ونفس الشعارات لاذكاء الجماهير ودفعها إلى الشارع كلما قررت العناصر المقررة ذلك.

2- ستتعمق وتتسع حملة التخويف وتبلغ درجة التهديد واستعمال العنف مع العرب الذين يتعاونون مع السلطة لغرض اسكات كل مقاومة أو اسماع اصوات معتدلة.

3- على ضوء الأصداء بعد الأحداث الأخيرة في الوسط العربي خرجت الجماهير العربية إلى الشوارع لهدف واضح: التصادم مع قوات الأمن وزيادة عدد المواطنين العرب المتضررين، في هدف إثارة روح النقمة على قوات الأمن وخلق أصداء في العالم عن عدم الإستقرار المستولي على اسرائيل واضطهاد السلطات الإسرائيلية المحتلة للأهلين العرب.

4- ستزيد هذه الإضطدامات من شعور التعاطف مع المتضررين من عرب اسرائيل، وتنشأ بذلك وسائل التسرب إلى أوساط لا تزال لأسباب مختلفة تتردد في الإنضمام إلى الجانب المناضل.

وعموما ستسبب تسارعا في تدهور الوضع. ويجب إبراز أن نظرية هذه الأوساط هي أن الوضع القائم ليس في صالح عرب اسرائيل فقط في حالة عدم الهدوء العام في الدولة تكمن امكانات التغيير وعلى المدى الطويل أو البادي للعيان، وانحلال «إسرائيل» من الداخل و«فلسطين» الدولة.

5- يجب الخروج من الفرضية الأكيدة وهي أن م.ت.ف أو أي جزء من مكوناتها ستدرس هذه الأعمال على الرغم من أن تطبيقها سيكون على يد «ركح» عندما يحرك النشيطون فيها بالخيوط وهم واقفون في الظل. وسيقع جل عبء امتصاص هذا النشاط على القوميين العرب في اسرائيل ولا سيما المثقفين المتشوقين لاثبات «عروبتهم» واستعدادهم للنضال في وجه الحكم الإسرائيلي.

6- والشرح الذي أوجده الأحداث الأخيرة بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي سيستغل بأكمله وسيبذل كل جهد لتعميقه وتوسيعه. ويجب أن يؤخذ بالحسبان أنه لبلوغ هذا الهدف ستجري أعمال استفزازية من كل نوع ممكن من اضطرابات وعنفا وحتى استعمال التخريب. وحسب رأبي أن استعمال السلاح الناري في الإضطدامات الجماهيرية المقبلة سيكون أوسع وذلك لإيجاد مؤثرات حرجة لتزيد الشرح المذكور.

7- ومن المتوقع أن يتوفر إمكان نشوء هيئة قومية ذات «توجه» غربي لاكتساب عطف الدول والأوساط المناهضة لليسار في البلدان الخارجية.

8- ستزداد السيطرة على السلطات المحلية والتسرب إليها لاستغلالها لأغراض الدعاية، والتستر والتمويل والتمثيل الواسع. وأثبتت هذه الوسيلة جدواها في «يوم الأرض» لتنفيذ الهدف الأنف الذكر.

9- على ضوء التدهور السريع والمتوقع والذي فصل في المذكرة السابقة وفي هذه المذكرة اقترح:
إقامة جهاز بسرعة شأنه التفكير ليقتراح على الأوساط المقررة في المشاريع العملية التالية:

1- على المدى السريع

2- على المدى المتوسط

3- على المدى الطويل

يجب أن تقام، حالاً، لجنة خاصة للتنسيق بين الوزارات على درجة مديري وزارات يقودها وزير تعينه لهذا الغرض الحكومة يقف إلى جانبه مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية.
وعلى ضوء الحقيقة أن وزارة الداخلية هي أنبوب الإتصال الرسمي والعملي المركزي بالمؤسسات الرسمية والمنتخبة بين الشعب يقترح أن يقف في رأس لجنة التنسيق المؤلفة من مديري الوزارات مديرو وزارة الداخلية.

تجربة الماضي

تزرخ أدبيات الاستيطان الصهيوني من فترة ما قبل قيام إسرائيل بالسجال والمفاضلة بين تكتيكيين استيطانيين ينضويان تحت مظلة استراتيجية واحدة كانت، وما زالت، تهدف لتحقيق السيطرة على الأراضي العربية، بدعوى «إنقاذ الأرض» من الأغيار، والاستيطان في كافة أرجاء فلسطين. والتكتيك الأول، ويدعى مجازاً «بقعة الزيت»، يقضي بتكثيف الجهود للسيطرة على الأرض العربية في رقعة محددة تفرضها الاحتياجات الجيو-سياسية للاستيطان، ومن ثم انتهاز الفرص السانحة للزحف والتوسع خارج هذه الرقعة. وأفضل مثال على ذلك عمليات السيطرة على أراضي الحولة العام 1934 وعلى مرج ابن عامر التي امتدت لغاية أواسط الأربعينيات. وأما التكتيك الثاني، ويدعى مجازاً «مغرز العصا»، فقد سعى للسيطرة على كل قطعة أرض في أرجاء فلسطين مهما كبرت أو صغرت، بهدف فرض الوجود الاستيطاني ونشره في كل البقاع واستثماره لاحقاً كما تقتضي الظروف والمستجدات، خاصة وأن الأمل كان يحده القيادات الصهيونية بأن يفرض الانتشار الجغرافي للمستوطنات والأراضي المملوكة لليهود الحدود السياسية للكيان العتيد (قارن مع ما يجري اليوم من مفاوضات لضم المستوطنات القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة على اعتبار أنها امر واقع). ومع تأكيدنا على التكامل الوظيفي بين النموذجين المذكورين، ومساهمة كليهما في الوصول إلى النتيجة المرجوة من وراء مشروع الاستيطان، فإننا نذكر بأن الممارسات الاستيطانية للكيرن كاييمت والوكالة اليهودية كانت تجري بمعاينة ومباركة الانتداب البريطاني، وغير آبهة باستنفاء ومقاومة عرب فلسطين لها. وبالرغم من أن إسرائيل في العام 2000 ليست بعد دولة فتية أو في مرحلة النشوء، إلا أن الممارسات التي اتبعت لبسط السيطرة المطبقة على الأراضي العربية قبل قيام الدولة ما زالت تطبق لغاية يومنا هذا مع مزيد من الدهاء والمكر. وما زال «إنقاذ الأرض» شعاراً وهدفاً تضعه مؤسسات الاستيطان الرسمية

كمسوغ لاستمرار مصادرة الأراضي وهدم البيوت العربية وإقامة المستوطنات. والهدف الذي تصبو لتحقيقه المؤسسة الرسمية في البلاد من خلال سياسة التخطيط المنتهجة منذ قيام الدولة هي احتواء البلدات والتجمعات العربية القائمة وحصرها في مسطحات بناء ضيقة ومكتظة وتطويقها من كل الجهات بموانع قسرية تحد وتعرقل تطورها وامتدادها الطبيعي.

وقد ابتكرت لهذا الغرض مجموعة من المخططات أبرزها خطة «القطب السالب» التي تقضي بإقامة مستوطنه يهودية جديدة على تخوم بلدة واحدة أو في مواجهة مجموعة من البلدات العربية ومدّها بالدعم المادي السخي ورفدها بأفواج المهاجرين الجدد لتنمو وتتسع ولتغدو قطبا وثقلا ديموغرافيا يضاهاي البلدة/ات العربية. والأمثلة على ذلك كثيره نذكر منها على سبيل المثال إقامة الناصرة العليا (في مواجهة الناصرة وحاضرتها) ومعالوت (لابتلاع ترشيحا) وكرميئيل (لمحاصرة قرى الشاغور)، وبناء مستوطنة كتسير في المثلث مؤخرا (لإضعاف مثلث ام الفحم-كفر قرع-باقة). ومن الطرق الأخرى المتبعة للاحتواء والتضييق على البلدات العربية فإننا نذكر إقامة المعسكرات ومناطق التدريب والمصانع الحربية بمحاذاة البلدات العربية الكبرى (سخنين وام الفحم - الروحة)، وشق الشوارع الالتفافية في أطراف البلدات العربية، وتحريج المناطق المفتوحة ومنح الحماية القانونية لها بالإعلان عنها كمحميات طبيعية وحدائق وطنية، وتشجيع إقامة مستوطنات الافراد وغيرها من البدع والحيل.

ممارسات الحاضر

ومن الامور اللافتة للنظر انه جرى خلال العام المنصرم الترويج لنمط البناء المكثف وضرورة اعتماده في البلدات العربية كحل لضائقة الأرض والسكن لدرجة كاد البعض منا أن يصدق ان هذا النمط يشكل حقا سبيل الفرج من ضائقنا. الا ان الواقع والابحاث المهنية المختصم تشير الى ان كثافة البناء في البلدات العربية تزيد بالمعدل عن تلك المتبعة في البلدات اليهودية، ناهيك عن المستوى المتدني للبنية التحتية في البلدات العربية والذي يجعل من الاكتظاظ السكاني أحد مسببات المشاكل الاجتماعية. كما واننا نلاحظ ان كل المستوطنات اليهودية الجديدة في كافة ارجاء البلاد لا تبني بنمط البناء المكثف وانما تتعمد الانتشار والتوسع، فلماذا اذا هذه المحاولة لفرض الانكماش والتفوق العمراني على البلدات العربية؟

واستمر النقاش طوال العام 2000 حول حقوق ملكية «المزارعين» اليهود سكان المستوطنات التعاونية للأراضي الزراعية الشاسعة التي منحتهم اياها الدولة مجانا بواسطة اذرعها المختصة كدائرة اراضي اسرائيل والكيرن كاييمت وغيرها لفلاحتها فقط. ومن المعلوم للجميع ان هؤلاء «الفلاحين» قد كفوا منذ زمن طويل عن فلاحه الارض، واتخذوها سلعة للمضاربة في سوق الاراضي والعقارات، وبنوا عليها مصالح تجارية (دون ترخيص طبعا)، وأجروها للشركات التجارية، وجنوا منها ارباحا طائلة. وفوق هذا كله فانهم يطالبون الدولة بأن تمنحهم حق ملكية هذه الاراضي بالكامل ليتسنى لهم التصرف بها كما يشاؤون مؤكدين على حقوقهم «التاريخية» فيها وانهم تجشموا مشقة حمايتها من «عبث العرب».

وتعكس هذه القضية وتطوراتها الإجحاف والتمييز الصارخ في توزيع أراضي الدولة بين قطاعات المواطنين المختلفة، حيث انه لم تحظ اية بلدة عربية بحصة من هذه الاراضي الشاسعة التي قد شرع بنقل ملكية اجزاء منها للمزارعين اليهود حسب قرار رقم 727 الذي اتخذه سابقا مجلس اراضي اسرائيل.

وجاءت توصيات لجنة «ميلغروم» التي عينتها الحكومة في مطلع العام 2000 لدراسة هذه القضية والتي نشرت، مؤخراً في اواسط شهر كانون الاول بمثابة حل وسط بين السوء والاسوأ. فهي تجنبّت التوصية بضرورة اجراء توزيعه جديدة وعادله للاراضي بين كافة قطاعات المواطنين (كما تقتضي قواعد العدل والمساواة)، ولكنها نصحت بأن يعوض المزارعون اليهود بنسبة (10%) فقط من مساحة الارض التي بحوزتهم وذلك بالمقارنة مع النسبة المتبعة اليوم وهي (27%) من نفس المساحة. ومما لا شك فيه ان توصيات لجنة «ميلغروم» ستشغل حيزاً مهماً من النقاش حول موضوع الارض وترامياته المختلفة في العام المقبل.

ولا عجب في ان قضية الارض والقرى العربية في النقب ما زالت تستقطب انتباهها واهتماما خاصين. إذ كشف النقب خلال العام 2000 عن المشروع الرسمي الذي يهدف لأقامة ثلاث بلدات عربية جديدة في النقب تحمل أسماء عبرية هي «مرعيت» و«بيت بيلط» و«بئر حايل». ويراد لهذه البلدات الجديدة ان تستوعب حوالي ستين ألفاً من العرب الذين يعيشون لغاية يومنا هذا فوق ارضهم في القرى غير المعترف بها. أي ان الأطار الذي يعرض من خلاله مشروع اقامة البلدات الجديدة هو مخطط تشريد وترحيل قسري لعرب النقب يهدف في الواقع الى إزالة القرى غير المعترف بها من الوجود، ومصادرة الاراضي العربية التي تقوم عليها، واقامة المستوطنات اليهودية ضمن مخطط تهويد النقب. والمنفحص لمخططات البلدات الجديدة المقترحة يستنتج حالاً انها ستعاني من عاهة عدم القدرة على النمو نظراً لما يحيط بها من موانع طبيعيه واصطناعيه عديده ليس اقلها القرن الذري في ديمونه. ولا بد أن ننوه هنا بنشبت عرب النقب بأرضهم وبالمقاومة التي يبديونها لكافة المخططات المغرضة التي تتعامى عن مطلبهم الاساس الا وهو الاعتراف بالقرى القائمة غير المعترف بها وتوفير أسباب التطور الحرّ والكريم لمواطنيها.

وفي أواسط العام 2000 حاولت بلدية الناصرة العليا، بمباركة وزارة الاسكان واللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، اقتحام الجزء الشمالي من اراضي عين ماهل، التي صودرت رسمياً العام 1976 والتي تربط البلدة مع كفر كنا، بقصد بناء حي جديد يحتوي على ما يزيد عن الفي وحدة سكنية تشكل مستودعا احتياطيا للسكن في الناصرة العليا. ويشكل هذا المخطط جزءاً من مشاريع التوسع الاستيطاني للناصرة العليا (على غرار تكتيك بقعة الزيت) على حساب حاضرة الناصرة - من كفر كنا شمالاً ولغاية اكسال ودبوريه جنوباً. ونظراً للوقفة الصامدة التي أبدتها المجلس المحلي والأهالي في عين ماهل بالتصدي لهذا المشروع الذي يشكل خطوة اخرى في احتواء البلدة والسيطرة على سوادها، فقد اختارت الجهات المعنية التريث في بدء تنفيذه. الا ان هذا لا يعني ابداً أن المشروع قد الغي، ومن المحتمل جداً ان تعاود السلطة الكرة مرة اخرى في المستقبل القريب.

وأما ترشيحا العربية التي تعاني الامرين من جراء ضمها قسرا الى معالوت، فما زالت هدفا سائغا لمحاولات احتوائها ومحاصرتها بالكامل (وذلك نظرا لعدم وجود سلطه محليه مستقله فيها). فالمخططات الرسمية المتعاقبة لبلدية معالوت-ترشيحا ولـ «قرية الورود» ومستوطنة «معاونه» المجاورتين ادخلت مواطني ترشيحا في حيرة من امرهم وسببت لهم، وبحق، القلق على مستقبل ارضهم ومصير بلدتهم التي كانت تتمتع في الماضي بمنطقة نفوذ تنيف عن ستين الف دونم، بينما توشك ان تتحول اليوم إلى حي معزول ومنقطع جغرافيا عن محيطه الطبيعي.

وقد شهدت بدايات العام 2000 نشر تقرير لجنة «غازيت» بخصوص الابنية غير المرخصه في البلاد عامة وفي البلدات العربية على وجه الخصوص. وكغيره من الوثائق المختصة بهذا المجال فقد بقي التقرير حبرا على ورق.

ولعل في ذلك خيرا، اذ انه بالإضافة للتلميح بضرورة بذل الجهود وتخصيص الميزانيات لمعالجة مشاكل التنظيم والبناء في البلدات العربية بجدية وواقعية، فإن التقرير يلوح بمجموعة من العقوبات والاجراءات التعسفية بحق الابنية غير المرخصة وأصحابها والتي قد يؤدي اعتمادها رسميا ومحاولة تطبيقها الى ما لا تحمد عقباه. وفي هذا المجال نستذكر التصدي الشعبي لنوايا هدم البيوت العربية في ام الفحم وسخنين ودير الاسد، الذي قادته السلطات المحلية المعنية ودعمته الهيئات والمؤسسات الوطنية العربية، والذي اجبر القيمين على سياسة هدم البيوت على مراجعة حساباتهم خشية نتائج الاصرار الشعبي على التصدي الفعلي للهدم.

وجاء هدم المسجد الصامد في قرية صرفند العربية الساحليه المهجرة حلقة أخرى في مسلسل متواصل من هدم وتدنيس المقدسات والآثار والمعالم الحضارية العربية في البلاد. كما ولاقى مسجد ام الفرج مصيرا مماثلا. ونأتي هذه الممارسات العنصرية لتبرهن استمرار نهج المؤسسة الرسمية الذي يسعى الى اخفاء آثار جريمة التهجير التي اقترفت بحق الشعب العربي الفلسطيني العام 1948 ولطمس المعالم والآثار التي ما زالت تشهد على حضارة ورسوخ هذا الشعب في وطنه. وننوه بالدور الفاعل لجمعية ومؤسسة الاقصى في استنفار الرأي العام احتجاجا على الاعتداء على مبنى مسجد صرفند ولتوفير الظروف لإعادة بنائه.

وقد شهدت الاشهر الاولى من العام 2000 تحركا على مستوى الهيئات التمثيلية العربية لتشكيل موقف نضالي موحد في مواجهة نية شركة شارع عابر اسرائيل بالشروع بشق الشارع سيئ الصيت في المثلث. وكانت المحاولة الاساسية تهدف الى مقاومة شق الشارع كليا من خلال التعاون والتنسيق مع هيئات شعبية ورسمية يهودية تعارض هي، أيضا، فكرة عابر اسرائيل من منطلقات مختلفة. الا ان هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح الكامل بدلالة أنه قد شرع، مؤخرا بشق الشارع عبر الاراضي العربية في بلدات المثلث الجنوبي.

ولكن، وبالرغم من ذلك، فلا بد من الإشارة الى نتيجتين مهمتين تشكلان ثمرة مباشرة للمسعى المذكور. الاولى هي فرض وتنفيذ مبدأ التعويض الكامل وبالمثل (أي أرض مقابل أرض) على السلطات الرسمية المعنية قبل اجتياح الارض وتجريفها، وهي بحد ذاتها سابقة مهمة سيكون لها، دون شك، اثرها الايجابي

في المستقبل. اما النتيجة الثانية فهي نجاح تجربة تشكيل موقف نضالي عربي وطني موحد في مواجهة مخطط قطري ضخم توشك السلطة على المباشرة بتنفيذه، وذلك بالرغم مما شاب هذه التجربة من مصاعب وعقبات. وتستمر في هذه الايام مجهودات بلدات المثلث الشمالي لازاحة مسار عابر اسرائيل بعيدا عن مناطق نفوذ زيمر وجت وباقة الغربية. كما وتتضافر جهود البلدات العربية في الجليل لدرء الخطر الذي قد يداهما من عابر اسرائيل في حالة اتخاذ القرار النهائي بالاستمرار في شقة وصولا إلى شمال البلاد.

ونشير الى النتائج الايجابية التي تمخضت عنها المفاوضات التي جرت خلال هذا العام حول اراضي الروحة بين السلطات المحلية والهيئات الشعبية العربية في وادي عارة وبين ممثلي السلطة، والتي اتت لتستثمر نتائج الوقفة الشعبية الشجاعة امام نوايا اغلاق اراضي الروحة امام اصحابها وتحويلها الى منطقة عسكرية تمهيدا لمصادرتها واقامة المستوطنات عليها. وتتضمن مسودة الاتفاق التي تجري دراستها في هذه الايام تحقيق جزء كبير من مطالب بلدية ام الفحم ومجلس محلي كفر قرع التي تتلخص بالحفاظ على الاراضي العربية، وبتأمين بعد جغرافي يضمن التطور اللاحق للبلدات العربية في المنطقة. وخلال العام 2000 تمكنا من التأثير الجزئي على مقترحات تاما 35 - هذا المخطط الاستراتيجي الضخم الذي يحدد مسارات التنمية والتطور في البلاد لغاية العام 2020 - بما يتعلق بالبلدات العربية فقد تم اقرار مطلبنا بضرورة السماح باقامة بلدات جديدة في البلاد حيث نأمل بان تكون للعرب حصة فيها. كما تمت ازالة العراقيل امام توسيع مسطحات البناء لبعض البلدات العربية واقامة المناطق الصناعية والتجارية فيها.

وبالرغم من ذلك فإننا لم نتمكن من التأثير على امور جوهرية في تاما 35 نعتقد بأنها تكرس التمييز القائم وتضع العراقيل امام تطور البلدات والمناطق العربية عامة. ومن هذه الأمور الجوهرية نخص بالذكر اعتبار توزيعه الاراضي غير المنصفة بحق العرب والقائمة في البلاد حقيقة ناجزة وامرا واقعا لا تتدخل فيها تاما 35، واعتبار كل البلدات العربية في البلاد مدنا (لمقتضيات التنظيم والبناء فقط وبقصد تضيق مسطحاتها)، والنكوص عن الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها وخاصة في النقب. إلا أن الفرصة للتأثير على النصوص النهائية لتاما 35 لم تنته بعد، اذ سيعرض المخطط خلال الأشهر القليلة على لجان التنظيم والسلطات المحلية لإبداء الرأي والملاحظات حوله. ونرى في هذا

الأرض والتخطيط في مرآة العام 2000

د. حنا سويد*

فرصة مواتية لدراسة تأثيرات تاما 35 على كل بلدة عربية ولتقديم الملاحظات والمخططات البديلة التي تعكس احتياجاتنا الحقيقية.

ومن الضروري ان نبرز بعض الايجابيات التي تضمنها قرار محكمة العدل العليا بخصوص قضية عائلة قعدان. فقد قضت المحكمة في أواسط العام 2000 بعدم جواز التمييز ضد العرب في منح قسائم البناء في مستوطنة كتسير. كما وحمل القرار الحكومة مباشرة مسؤولية التمييز الذي تمارسه الكيرن كاييمت في توزيع الاراضي. وبالرغم من ان قرار المحكمة المذكور لم يطبق لغاية الآن، وكما يبدو فهناك حاجة لقرار آخر من نفس المحكمة يأمر بتطبيقه، الا انه من المتوقع ان يكون له تأثير مباشر على أنماط عمل دائرة أراضي اسرائيل والكيرن كاييمت في المستقبل.

ولا يجوز أن ننهي هذا الاستعراض المقتضب لقضايا الارض والتخطيط خلال العام 2000 دون التطرق ولو بالإشارة لأحداث ومواجهات تشرين الأول. فبالإضافة لكل العوامل والمؤثرات التي اشعلت تلك المواجهات، فإن الشعور بالاستياء لدى المواطنين العرب من سياسة احتواء البلديات العربية وخنقها ومصادرة أراضيها والامعان في مخططات التهويد، قد أسهم في مضاعفة الغضب والاحتجاج الشعبيين ضد سياسة الحكومة الحالية وممارساتها.

مهفات المستقبل

لا عجب في أن العام 2000 انطوى على إستمرار ممارسات السياسة الرسمية الموجهة ضد البلديات العربية في مجالات الارض والتنظيم والبناء. الا أنه شهد، أيضا، تنامي الوعي الشعبي والرسمي العربي لاهمية هذه المجالات الحيوية والمصيرية ولضرورة متابعتها باليقظة والحيطة والجهد المتواصل.

ونرى إنه من الضروري مواصلة بذل الجهود الرامية إلى بناء هيئة عربية قطرية تضطلع بمهام التخطيط البديل للبلدات والتجمعات العربية، وتقف بالمرصاد للمخططات السلطوية منبهة لابعادها ومخاطرها على مستقبلنا كشعب. كما ويتحتم علينا ان نضع في رأس سلم الاولويات النضاليه مطلب إعادة توزيع الاراضي في البلاد على السلطات المحلية والقطاعات المختلفة من المواطنين بشكل عادل يضمن لبلداتنا حصتها العادلة والكافية والضرورية من مسطحات النفوذ لتأمين مستقبلها ومستقبل مواطنيها في التطور الحر الكريم. ويأتي استمرار النضال من اجل تأمين التمثيل العادل واللائق للعرب في لجان التنظيم المختلفة في البلاد كإجراء مكمل لتوسيع مناطق النفوذ ومسطحات البناء، حيث يمكن عندها التأثير والمبادرة للتخطيط السليم الذي يعكس آمالنا وهويتنا الوطنية وتطلعاتنا الحقيقية في التقدم والتطور والعيش بكرامة ومساواة في وطننا.

نظرية الأمن الإسرائيلية إزاء الأرض والتخطيط

يوحي المؤدى العام لكلمة الأمن بالطمأنينة والسكينة والارتياح. الا ان المؤدى الخاص للامن في اسرائيل يثير القلق، ومن جرائه قد «تجوع وتعرى .. وقطعا تتقطع». فهو مفهوم اناني متغرس لا يقيم لاحتياجات وأمن الطرف الاخر اية قيمة او اعتبار. ومما لا شك فيه ان مفهوم الامن الخاص بإسرائيل يشكل حجر الاساس في السياسات والممارسات الرسمية وعلى وجه الخصوص في مجالات الارض والتنظيم والبناء.

وتعتبر السيطرة على أوسع مساحات من الارض أولى وأهم مركبات نظرية الامن، حيث ترمي الى خلق عمق جغرافي-استراتيجي يتغير مداه مع الزمن. ولا عجب في ان تحدد الرغبة الجامحة للسيطرة على الارض آفاق سياسة التخطيط الرسمية. ولا تتمثل السيطرة على الارض في هذا السياق بامتلاكها بشتى الوسائل، فقط (وبالاساس بالمصادره ونزع الملكية)، بل تتعداها الى بناء المستوطنات عليها واستجلاب المستوطنين لها.

وفي حين يتعذر ذلك، فبالتحريج والتسييج كي تقوم الاشجار مقام البيت والمستوطن في تجسيد السيطرة والاستيلاء على الارض. وخير مثال على ذلك إقامة المجلس الاقليمي «مسجاف» في مطلع الثمانينيات، بعد يوم الارض الخالد العام 1976، ليؤلف بضع عشرات من المستوطنات تأوي ما يقارب عشرة الاف مستوطن يهودي على مساحة تنيف على 180 الف دونم اقتطعت من اراضي بلدات مثلث يوم الارض (سخنين، عرابه ودير حنا) وجوارها. ولا يضيرنا ان نذكر هنا بأن الجنرال ارييل شارون هو الذي قاد هذه الحملة الاستيطانية الشرسة بنفسه عندما كان وزيرا للزراعة. وما مشاريع «الون» و«الكواكب» و«إعمار النقب» الا تجليات اخرى، لا مجال للخوض فيها هنا، لسياسة السيطرة على الارض العربية الفلسطينية وشد وناقها بالمستوطنات.

اما العامل الثاني والمكمل في مفهوم الامن فهو الديموغرافيا، والمقصود به حصر السكان العرب الفلسطينيين. اذ تستحوذ على اذهان مؤسسه التخطيط الرسمية عقدة ما يسمى «حاجز العشرين بالمئة»، والتي تترجم ببذل كافة المحاولات كيلا تتعدى نسبة العرب الذين «يتمتعون» بالمواطنة الاسرائيلية

العشرين بالمئة من السكان عامة. ويتجلى الامر خاصة في المدن المختلطة مثل اللد والرملة وعكا وغيرها. اما في القدس فتصل نسبة العرب التي يمكن للمؤسسة احتمالها الى الثلاثين بالمئة. وإذا جمعنا عاملي الديموغرافيا والسيطرة على الارض، فنصل الى احد اسس المشروع الصهيوني في فلسطين يجعلها ارضا بلا شعب لشعب بلا ارض. ومن الطريف ملاحظة انه في حال حصول تناقض حاد بين هاذين العاملين فان المؤسسة الرسمية لا تستبعد امكانية المناورة للتخلص من مناطق مكتظة بالعرب مقابل تحقيق مكاسب استيطانية وسياسية في مناطق أخرى. وفي هذا المجال نستذكر الهمس الدائر منذ مدة طويله حول امكانية اجراء تبادل سكاني يقضي بالتنازل عن منطقة وادي عاره والمثلث الشمالي بسكانها (اي ما يزيد على مئة ألف مواطن عربي) لصالح الدولة الفلسطينية العتيدة ضمن مشروع الحل النهائي. ولعل في مسار شارع عابر اسرائيل في تلك المنطقة اكثر من اشارة الى ان البلدات العربية التي تقع الى الشرق منه ستفقد تواصلها الجغرافي مع باقي المناطق داخل الخط الاخضر .

والعامل الثالث، يقضي باخضاع كل مخطط في البلاد، مهما كانت اهدافه وموضوعاته، لمتطلبات الامن ولخدمة الجيش والعسكرة. لابل ان الكثير من مشاريع تطوير البنية التحتية المدنية في البلاد قد جاءت لتلبي، بالدرجة الاولى، احتياجات الامن والمؤسسة العسكرية. وبرز مثال على ذلك شبكة الشوارع القطرية، حيث تم خلال العقد الاخيرين تطوير معظمها لهدف تسهيل ورفع نجاعة تنقل وحدات الجيش والآليات ونقل الذخائر والعتاد.

وليس صدفة ان يرأس المجهود لشق شارع عابر اسرائيل جنرال متقاعد، كما ان بعض شوارع البلاد الرئيسة تحمل، بالإضافة لاسمائها المدنية التي تعرف بها عادة، أسماء قادة عسكريين كانوا المبادرين والضاعطين لشقها. وتقدر مساحة الاراضي التي تقوم عليها المنشآت العسكرية والأمنية (من مطارات، مخازن اسلحة، معسكرات قيادة وإدارة، ومناطق تدريب بالذخيرة الحية وغيرها)، وتلك المتاخمة لها والتي تقع ضمن دوائر تأثيرها بحوالي 70٪ من مساحة البلاد الإجمالية. ويرافق التطور الحثيث في مجالات الاتصالات اللاسلكية ونقل المعلومات والتصوير الجوي للاغراض العسكرية، اهتمام متزايد بمواصلة السيطرة على المجال الجوي في الحالات التي تقتضي التنازل عن السيطرة على الارض. وهكذا يمكن تلخيص تجليات نظرية الامن الاسرائيلية بما يتعلق بالارض والتخطيط كالتالي: السيطرة على اوسع رقعة من الارض، والتحكم بالتخطيط عليها حيث تشغل كل من الديموغرافيا ومتطلبات الآلة العسكرية الاسس الرئيسة في تحديد آفاق التخطيط.

* رئيس المجلس المحلي في عيلبون، عضو المجلس القطري للتنظيم والبناء.

قال توفيق زِيَاد: «لقد أضفنا إلى شعبنا يوماً كفاحياً ونضالياً جديداً». وكان يعرف، تماماً، أن هذا اليوم مسؤولية تاريخية وعلى القيادة أن تتحمل هذه المسؤولية، وتقف بصمود دفاعاً عن شعبنا وعن حقه في الحياة والتطور على أرضه وفي وطنه .

صبيحة الثلاثين من آذار

كان من الصعب علينا أن نخلد للنوم. وما أن غفوت قليلاً في ساعات الصباح الباكر، وإذ برنين الهاتف يوقظني حوالي الساعة الرابعة صباحاً. كان على الطرف الآخر من الخط متصرف لواء الشمال آنذاك المدعو يسرائيل كينيغ. طلب أن يكلم رئيس البلدية توفيق زِيَاد. سألته: بخصوص ماذا تتصل بهذا الوقت؟ فأجاب: أريد أن أطلب منه إلغاء الاضراب وأحملة مسؤولية ما يمكن أن يحدث. سألني توفيق - وكان يقظاً - من المتحدث. أحبته «كينيغ» يريد أن يكلمك بخصوص الاضراب. تحدث معه وسمعته يجيب بكل كبرياء وثقة: لست من يوجه أو امره لي وللشعب. فسياستكم المستمرة ضد الجماهير العربية الفلسطينية، وكل أشكال التمييز القومي والعنصري وسلب الأرض، قد أوصلت الشعب إلى قرار الاضراب. وأنت وحكومتك فقط تتحملون مسؤولية كل ما يمكن أن يحدث في الوسط العربي في يوم الأرض. ولا أسمح لك أن تطلب مني مثل هذا الطلب وأقفل الخط.

ومع بزوغ الفجر، كان كل جبهوي وجبهوية في الناصرة يعرف مسؤوليته وموقعه لإنجاح الاضراب. من الإضراب بنجاح كبير منذ ساعات الصباح الباكر، وكان توفيق يتجول في جميع أحياء الناصرة من موقع إلى آخر، يتحدث مع الناس ويسمع ردود الفعل. وكان الجميع يتابع أخبار الاضراب في جميع المناطق عبر الإذاعة. وعندما وصلت أنباء سقوط عدد من الشهداء في سخنين وعرابة ودير حنا وكفر كنا وسقوط عدد كبير من الجرحى ومئات المعتقلين، بدأت الجماهير تخرج إلى الشوارع مستنكرة هذا الاعتداء الوحشي. كنت في طريقي إلى منطقة العين في الشارع الرئيسي لمدينة الناصرة، قرب عمارة بيت الصداقة، حيث قوة من حرس الحدود قد أغضبها نجاح الاضراب، فأخذت تتحرش بالناس، وقاموا بضرب أحد الشبان على رأسه فتدخلتُ صارخة بوجهه: «بأي حق تضربه» وسألته: «هل أصدرتم أوامر منع تجول حتى تعتدوا على الناس بهذا الشكل الوحشي؟». ومرت مشادة كلامية بيني وبينهم حيث تخيلت في لحظتها أن الناصرة محتلة مرة أخرى بعد 28 سنة من احتلالها العام 1948. وقد امتلأت الشوارع بالجنود المدججين بالسلاح.

بعد أن هدأ الوضع قليلاً تركت المكان عائدة للبيت بعد أن وصلت أخبار أن الجنود يقتربون من بيتنا، حين وصلت إلى البيت كانت قوة من حرس الحدود تدفع بالناس المتجمهرين في الشارع الرئيسي باتجاه بيتنا. ساحة البيت مليئة بالنساء والأطفال والشيوخ، وكانوا يبتعدون عن قنابل الغاز المسيل للدموع. بعد بضع دقائق توجهت كتيبة من حرس الحدود مقتربة من بيتنا. توقفت في الساحة المجاورة لبيت توفيق زِيَاد. وفي لحظة وقف قائد الكتيبة يصدر أوامره قائلاً: «أغلقوا المدخل الشرقي للبيت واقتحموا

البيت واحرقوه على من فيه».

بسرعة البرق طلبت من الجميع الدخول إلى المنزل وأغلقت بابه ووقفت أمامه صارخة في وجوههم: «لن تدخلوا هذا البيت إلا على جثتي». هاجموني محاولين إبعادي بكل قوتهم عن الباب. كانوا بكثرة ولكنهم لم يتمكنوا من دخول البيت رغم كثرتهم وقوتهم. وألقوا علي وعلى الباب والنافذة قواوير الزريعة التي كانت تزين مدخل البيت، محاولين دخول البيت لتنفيذ أمر ضابطهم. هذا الصدام والعراك استمر بضع دقائق. ثم تراجع الجنود. وفيما بعد تبين أن الذي أنقذ البيت على من فيه هو ظهور إحدى وكالات التلفزة الأجنبية (التلفزيون البلجيكي) وقد قام بتصوير الهجوم.

أما الهدف المؤكد لهجومهم هذا.. فكان اغتيال توفيق زيّاد. إذ عرفت فيما بعد أن توفيق تواجد في المنزل، خمس دقائق قبل الهجوم حيث دخل البيت من بابه الرئيسي وخرج من الباب الخلفي ولم يلحظوا ذلك. وكان طيلة النهار مراقبًا ومطاردًا من أعوان الشرطة، وكان يعرف هذا الأمر.

وأنا استذكر بعض الذكريات الشخصية ليوم الأرض، تذكرت المحاولات العديدة للاعتداء على بيت توفيق زيّاد. ففي كل إضراب كان لا بد من هجوم على بيت القائد الذي عرف، دائمًا، كيف يدافع عن حق شعبه ضد سالمي وناهبي أرضه وحقه في الحياة.

في العام 1977 حاولوا اغتياله وهو عائد إلى البيت من اجتماع شعبي في طمرة، كذلك أطلق الرصاص على بيته يوم إضراب صبرا وشاتيلا واعتقل المئات من الجبهويين والجبهويات وتم التحقيق معهم وقسم منهم حوكم بنهم كاذبة مختلفة.

وفي إضراب العام 1990 إثر مقتل العمال الفلسطينيين في «ريشون لتسيون» على يد الإرهابي الإسرائيلي عامي بوبر، وأثناء الإضراب وبعد أن اعتقلت في هذا الإضراب بتهمة التحريض على ضرب الحجارة. وفي نفس اليوم دخل الجنود ساحة البيت. اعتدوا على كل من تواجد في الساحة. ومن هناك أطلق أحدهم قنبلة غاز مسيل للدموع على شباك البيت الذي كانت تقف وراءه ابنة توفيق زيّاد (ابنتي، عبور) وقد أصيبت في عينها إصابة بالغة جراء هذا الاعتداء.

كما ذكرت، فقد كان بيت توفيق زيّاد هدفًا للهجوم في كل أيام شعبنا المشهودة، ومعاركه النضالية. وبقي هذا البيت وأهله على هذا الحال حتى بعد رحيل توفيق زيّاد.

* أرملة الشاعر توفيق زيّاد ورفيقة دربه.